وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدور الإقليمي الليبي إتجاه إفريقيا بعد إنتهاء الحرب الباردة 1990/ 2010

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
فرع دراسات مغاربية

إعداد الطالب :
زروقي اسماعيل

إشراف :
الدكتور لعجال اعجال محمد لمين

لجنة المناقشة

أ. د/ فرحاتي عمر	جامعة بسكرة	رئيسا
أ. د/ لعجال اعجال محمد لمين	جامعة بسكرة	مشرفا
أ. د/ قوي بوحنية	جامعة ورقلة	عضو
أ. د/ زياني صالح	جامعة باتنة	عضو

السنة الجامعية
2013 /2014

" قالـــــوا سبحانــك لا علــم لنــا إلا
مــا علّمتنــا إنــك أنــت العليــم الحكيــم "

(الآية 32 من سورة البقرة)

شكـــــــر و تقديـــــــر

لا يسعني وقد وفقني الله في انجاز هذا العمل إلا أن أتقدم بأسمى معاني الشكر و

والامتنان إلى الأستاذ

المشرف الدكتور " لعجال " إلي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة

والذي كان له دورا كبيرا في إتمامها و خروجها على هذا الوجه .

حيث عايش و تابع جميع مراحل الدراسة فمن لملاحظاته و توجيهاته القيمة الفضل

في سد الكثير من الثغرات , فله مني كل الشكر و التقدير.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في هذه الأطروحة

الإهـــــداء

* إلى معلم البشرية و منقذ الإنسانية و قائدنا و حبيبنا محمد . صلي ا لله عليه و سلم. و أصحابه و أنصاره و أزواجه الطيبين الطاهرين. رضوان ا للهعليهم.

* إلى الذي أخذ بيدي عودا طريا فغرسني في رياض العلم, و تعهدني غصنا نديا بين أزهار العلم و المعرفة .... أبي جزاه ا للهعني خيرا و أدام عليه الصحة .

* إلى من يعجز القلم عن ذكر فضلها , و يكل اللسان عن شكرها , صاحبة القلب الكبير و العطاء الجليل .... أمي جزاها ا للهعني خير الجزاء وأمدني ببرها مدي الحياة .

* إلى إخواني الأحبة : عمر , عبد الجليل و زوجاتهم, الحاج , فؤاد , و أخواتي الكريمات صباح , فوزية , أم الخير و أزواجهن و أبنائهم جميعا حفظهم ا لله و رعاهم .

* إلى كل من عائلة زروقي , لعمرات , مداح , سعدو , بن مقيدش , دبار , باحو , بن الذيب , عساس , بن حرير , بن فردية , بلخلوات , بومالية , اسماعيلي ,

* إلى من له الفضل علي حماني حورية و عائلتها , العرجة ناصرية و عائلتها .

* إلى أصدقاء الأوفياء : دبار علي , تمرني صلاح , إبراهيم مداح , بن الذيب حمزة , بن مقيدش أمبارك , الطيب قسوم , باحو محمد العيد , اسماعيلي رمضان , بن عودة فليتي...

* إلى كل الأصدقاء و و رفقاء الدرب .

* إلى كل من علمني حرفا أو منحني حكمة .....

إليهم جميعنا أهدي عملي هذا .

مقدمة

كانت الدول الإفريقية محور إهتمام الجماهيرية الليبية منذ قيام الثورة فيها عام 1969 , وكان هذا الإهتمام نتيجة أسباب عديدة أهمها التحول الإيديولوجي في النظام الليبي خاصة بعد سقوط النظام الملكي و قيام الثورة فيها , فقد ظهرت خلال تلك المرحلة مبادئ و شعارات فتحت أفاقا جديدة سعت الجماهيرية الليبية من خلالها للعب دور مهم داخل القارة الإفريقية , هذا بالإضافة إلى موقع ليبيا الجغرافي الحيوي و المميز و الذي يمثل حلقة وصل بين قارتي أوروبا و إفريقيا .

وقد اتضحت معالم هذه السياسة تجاه إفريقيا خاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة , حيث أخذت هذه العلاقة تبرز بصورة واضحة و بشكل متسارع حيث قامت ليبيا بإعلاء الدائرة الإفريقية في سياستها الخارجية , وسعت لتحقيق عدة أهداف رأتها رئيسية ـ منها لعب دور إقليمي جديد و تعزيز المصالح الاقتصادية , و السعي إلى تعزيز الوحدة الإفريقية , و تعزيز الوجود العربي و الإسلامي فيها .

هذه الأهداف الجديدة إنعكست على أنشطة السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا بعد إنتهاء الحرب الباردة , حيث سعت لتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى إتحاد إفريقي , كما سعت إلى ربط الساحل العربي بالصحراء الإفريقية أو بما يعرف بتجمع دول الساحل و الصحراء , بالإضافة إلى أنها لعبت دورا مهما في تسوية النزاعات الإفريقية عن طريق طرح مبادرات الوساطة ورعاية إتفاقيات السلام سواء بشكل فردي أو بالتنسيق مع الدول الإفريقية الأخرى .

ومع نهاية القرن العشرين و تحت تأثير المستجدات و المتغيرات العالمية والإقليمية , دخلت السياسة الخارجية الليبية مرحلة جديدة , فبعد إعلان القيادة الليبية في العيد العشرين للثورة عام 1989 , عن المراجعة الشاملة لكل عناصر المرحلة الثورية للسياسة الليبية منذ 1969 , وإعادة تقييم هذه السياسة داخليا و خارجيا ظهرت مؤشرات تراجع تأثير الإعتبارات الإيديولوجية على السياسة الخارجية الليبية , وتمثلت أهم هذه المؤشرات في إعادة العلاقات مع مصر , و المشاركة في تأسيس الإتحاد المغربي , كذلك الإتجاه نحو الحل السلمي للنزاع مع تشاد وقبول عرض الخلاف معها حول شريط أوزو على التحكيم الدولي[1].

وعلى الرغم من ظهور سمة الاعتدال في توجهات السياسة الليبية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد سقوط الإتحاد السوفيتي عام 1991 , وفي ظل هيمنتها على النسق الدولي الجديد وتفردها بصنع القرار فيه صعدت من تهديداتها وضغوطاتها على النظام الليبي في إطار إستهدافها الأنظمة التي هددت مصالحها أثناء الحرب الباردة وقد تعاظم هذا الإستهداف بعد الحادي عشر من سبتمبر 2011 تحت ذريعة مكافحة الإرهاب , ومع نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين إنحصر تأثير الإيديولوجية على تشكيل السياسة الليبية إنحصارا كليا و تصاعد تأثير البنيان الدولي , حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أزمة لوكيربي من أحداث تغيرات جذرية في توجهات وأهداف السياسة الليبية , وتمثلت

[1] - Tim Niblock ,the foreign policy of Libya , In Raymod Hinnebusch &Anoushiravan (ed) , the foreign policy of Middle East States , (boulder, London : Lynne Rienner publishers ,2002) , 228 -229 .

تلك التغيرات في التخلي عن هدف تحقيق الوحدة العربية و الإعلان عن التوجه الإفريقي عام 1998 , كذلك تغير الموقف الليبي إتجاه القضية الفلسطيني ة وذلك بالتراجع عن الرؤية القومية التي تبنتها السياسة الليبية في المرحلة السابقة و طرح حل سلمي تضمنه ما عرف (بالكتاب الأبيض) , كما تم التراجع عن تصدير الثورة ودعم حركات التحرر وسعت ليبيا للقيام بدور نشط في صنع السلام على النطاقين الإقليمي و الدولي , و تكاملت التغيرات الجذرية في توجهات السياسة الليبية بالإعلان في ديسمبر 2003 ,التخلي عن برنامج أسلحة الدمار الشامل , والذي ركزت بعده ليبيا في تفاعلاتها الخارجية على تطبيع العلاقات مع الدول الغربية عامة و الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص .

ولأهمية التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الليبية بعد إنهيار بنيان القطبية الثنائية ومع مواصلة هذه السياسة إهتمامها و تركيزها على دول إفريقيا , تسعي هذه الدراسة إلى رصد عناصر الإستمرار و التغير في السياسة الليبي ة إتجاه إفريقيا في ظل التغيرات الجذرية التي شهدتها خلال الفترة 1990 - 2010 .

أولا ـ أسباب اختيار الموضوع :

تكمن أسباب اختيار الموضوع في ما يلي :

السبب الأول :

علمي يندرج في إطار تخصصي في علو العلاقات الدولية , أي محاولة توظيف الجوانب النظرية و المعرفية التي تلقيتها في هذا الاختصاص و تطبيقها على الموضوع , وذلك لمحاولة تحليل وفهم الأدوار الليبية في القارة الإفريقية .

السبب الثاني :

محاولة رصد أهم التغيرات الحاصلة في الاتجاه الليبي نحو إفريقيا خاصة بعد الحرب الباردة .

ثانيا ـ الإشكالية :

إن الأحداث المتتالية و التغيرات الحاصلة في العالم بعد الحرب الباردة والمتمثلة في انفراد المنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم , ووقوف الدول الإفريقية إلى جانب ليبيا في أزمتها في قضية لوكربي , قد خلق الجو الملائم للتوجه الليبي أكثر نحو القارة الإفريقية , ومحاولة اختراق العزلة عبر لعب دور إقليمي في القارة السمراء .

ونتيجة لهذه الظروف يمكن طرح الإشكالية التالية :

بماذا يتصف الدور الإقليمي الليبي في إفريقيا منذ إنتهاء الحرب الباردة أي خلال الفترة 1989 - 2010 ؟

يتفرع على هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

ـ كيف تأثرت توجهات و أهداف السياسة الليبية تجاه إفريقيا في هذه الفترة ؟

ـ ما هي أهم المتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية التي أثرت على التوجه الليبي تجاه القارة السمراء ؟
ـ كيف تم التعامل الليبي مع مختلف قضايا القارة الإفريقية ؟

ثالثا ـ النطاقان الزمني و المكاني للدراسة :
تتناول الدراسة طبيعة الدور الإقليمي الليبي تجاه دول القارة الإفريقية , خلال الفترة من 1990 إلى 2010 , ومع عدم إهمال الفترات السابقة , بما يخدم أهداف الدراسة وتم اختيار هذه الفترة للإعتبارات التالية :
1 ـ ثراء هذه الفترة بالمتغيرات الداخلية و الخارجية , و التي أثرت على السياسة الليبية .
2 ـ بداية من عام 1990 ظهرت بوادر التحولات الهيكلية في النسق الدولي ،و التي إنتهت بانهيار الإتحاد السوفياتي عام 1992 .
3 ـ ظهور مؤشرات التحول في مضمون وأداء السياسة الليبية على الصعيد العربي و الإفريقي و الدولي عام 1989 في إطار عملية التقييم و المراجعة لعناصر التجربة الليبية الثورية داخليا و خارجيا , والتي أعلنت عنها القيادة الليبية في خطابها السياسي بمناسبة الذكرى العشرين لثورة الفاتح من سبتمبر .
4 ـ تحول إهتمام السياسة الليبية في توجهاتها من الدائرة العربية إلى الدائرة الإفريقية .
5 ـ تنتهي فترة الدراسة بعام 2010 لكونه شهد تكامل معالم و ملامح التغير الجذري في توجهات السياسة الليبية بعد تسوية أزمة لوكيربي , وإتجاه ليبيا إلى التركيز على تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

رابعا ـ أهمية الدراسة :
من خلال عنوان الدراسة و الفترة الزمنية المحددة لها يمكن تحديد أهمية الدراسة في النقاط التالية :
1 ـ إن سياسة ليبيا الخارجية بشكل عام و سياستها إتجاه الدول الإفريقية بشكل خاص تعتبر أحد المجالات التي تقل فيها الدراسات العربية , ومن ثم فأن هذه الدراسة تأتي استجابة للشعور بالنقص الواضح في الدراسات العلمية التي تتناول السياسة الخارجية الليبية , وتتتبع تطورها و كيفية تأثير المستجدات و التغيرات المحلية والإقليمية و الدولية على تلك السياسة .
2 ـ التعرف على أهم التحولات في السياسة الخارجية الليبية وتحديد سماتها وخصائصها في هذه المرحلة في ظل تنامي دور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية .
3 ـ تحليل و تقييم الدور الإقليمي الليبي في إفريقيا بعد إنتهاء الحرب الباردة , وخاصة أمام تمثله هذه المرحلة من أهمية , وما شهدته من تحولات مهمة على المستوى الإقليمي و الدولي , في ظل سعي ليبيا لتكوين ذاتها إقليميا , وبناء

التحالفات و خلق شبكة علاقات و تفاعلات دولية واسعة , يكون منطلقها الأول دول القارة الإفريقية , وخاصة بعد موقفها المساند لليبيا في قضية لوكيربي .

خامسا ـ منهجية الدراسة :

إن طبيعة الموضوع المعالج في هذه الدراسة يستدعي الإعتماد على مجموعة من المناهج و التي تساعد على جعل هاته الدراسة أكثر اتزانا و تكاملا , لذلك اعتمدنا على ثلاث مناهج .

المنهج التاريخي :

يمكن أن نستعين بهذا المنهج وذلك لتحليل الأسس التي قامت عليها العلاقة بين ليبيا و إفريقيا من حيث تفسير الأحداث و الاتجاه نحو القارة الإفريقية

المنهج المقارن :

يساعدنا هذا المنهج على المقارنة بين طبيعة الأدوار و النشاطات التي قامت بها ليبيا تجاه دول القارة الإفريقية , قبل و بعد التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الليبية عام 2003 , من حيث الوسائل و الأهداف و التوجهات , وما ترتب عنها من أدوار.

منهج تحليل النظم :

يعتبر هذا المنهج أكثر الاقترابات ملائمة لموضوعنا , وذلك لتعدد المتغيرات و العوامل المؤثرة على الظاهرة محل الدراسة , من حيث تفاعل العديد من المتغيرات البيئة الداخلية و الخارجية , واستخدام مختلف مستويات التحليل (قطري , إقليمي , دولي) لبيان الدور الإقليمي الليبي في إفريقيا .

سادسا ـ خطة الدراسة :

اتساقا مع المنهجية البحث في موضوع الدور الإقليمي لليبي إتجاه دول إفريقيا بعد إنتهاء الحرب الباردة , فقد تحددت خطة الدراسة لمعالجة الموضوع على نحو التالي :

المقـــــدمــة

الفصل الأول : الرؤى الليبية إتجاه إفريقيا .

المبحث الأول : محددات الرؤى الليبية إتجاه إفريقيا

المطلب الأول : المحددات الداخلية

الفرع الأول : المحددات الجغرافية و السكانية

الفرع الثاني : المحددات العسكرية

الفرع الثالث : المحددات الاقتصادية

المطلب الثاني : المحددات الخارجية

الفرع الأول : المحددات الإقليمية

الفرع الثاني : المحددات الدولية

المبحث الثاني : السياسة الخارجية لثورة الفاتح إتجاه إفريقيا

المطلب الأول : مداخل السياسة الليبية اتجاه الدول الإفريقية
الفرع الأول : المدخل القومي العربي
الفرع الثالث : المدخل الإفريقي
المطلب الثاني : التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية
الفرع الأول : أسباب التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية
الفرع الثاني : أهداف و أدوات السياسة الخارجية الليبية
الفرع الثالث : العقائد السياسية للقيادة الليبية
الفصل الثاني : المواقف الليبية من قضايا القارة الإفريقية
المبحث الأول : موقف ليبيا من النزاعات المسلحة في إفريقيا .
المطلب الأول : طبيعة النزاعات المسلحة في إفريقيا
الفرع الأول : أسباب النزاعات في القارة الإفريقية
الفرع الثاني : أنواع النزاعات في القارة الإفريقية
الفرع الثالث : أثار النزاعات الإفريقية
المطلب الثاني : الدور الليبي من تسوية النزاعات المسلحة في إفريقيا
الفرع الأول : الجهود الليبية لتسوية النزاعات الإفريقية
المبحث الثاني : الدور الليبي و قضية الوحدة الإفريقية
المطلب الأول : مشروعات الوحدة في إفريقيا
الفرع الأول : منظمة الوحدة الإفريقية
الفرع الثاني : الإتحاد الإفريقي
المطلب الثاني : الدور الليبي ودعم المشروعات الوحدوية في إفريقيا
الفرع الأول : الأسس الفكرية للدور الليبي في دعم الوحدة الإفريقية
الفرع الثاني : أهداف و نشاطات الجماهيرية لدعم الوحدة الإفريقية
المبحث الثالث: موقف ليبيا من قضايا التنمية في إفريقيا.
المطلب الأول : طبيعة أزمات التنمية الاقتصادية في إفريقيا
الفرع الأول : أسباب و مظاهر التخلف الاقتصادي في إفريقيا
الفرع الثاني : جهود التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية
المطلب الثاني:الدور الليبي في تخفيف أزمات التنمية الاقتصادية في إفريقيا
الفرع الأول : مظاهر الدعم الليبي للاقتصاديات الإفريقي
الفرع الثاني : الدور الليبي في إطار تجمع الساحل و الصحراء
الفصل الثالث: سياسة القوى الغربية في إفريقيا و إنعكاساتها على الدور الليبي
المبحث الأول : التنافس الأمريكي ـ الفرنسي في إفريقيا .
المطلب الأول : الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا
الفرع الأول : الإستراتيجية قبل الحادي عشر من سبتمبر
الفرع الثاني : الإستراتيجية بعد الحادي عشر من سبتمبر
المطلب الثاني : الإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا.

المطلب الثالث : مظاهر التنافس الأمريكي ـ الفرنسي في إفريقيا .
المطلب الأول : تحولات السياسة الخارجية الليبية .
الفرع الأول : دوافع التحول .
الفرع الثاني : مظاهر التحول .
المطلب الثاني : تطور العلاقات الليبية الغربية .
الفرع الأول : العلاقات الليبية الأوروبية
الفرع الثاني : العلاقات الليبية الأمريكية
المطلب الثالث : موقف ليبيا من دور القوى الغربية في إفريقيا .

الفصـــــل الأول

الرؤى الليبية إتجاه إفريقيا

تمهيـــد :

لعبت ثورة الفاتح من سبتمبر **1969** دورا كبيرا في تعزيز العلاقات العربية الإفريقية , التي إمتدت لجميع الجوانب الإقتصادية و الثقافية و الدينية , وشكلت الجماهيرية إحدى البوابات التي عن طريقها تم التبادل الحضاري و الديني الذي لم ينقطع بين الشمال و الجنوب الإفريقي , وتعزز ذلك من خلال توجهات ثورة الفاتح في التخلص من كل أشكال الإستعمار و العنصرية و التخلف .

ومن هنا كانت القارة الإفريقية و همومها في قلب هذه التوجهات منذ بلورة الوعي الثوري للثورة في الخمسينيات , الأمر الذي جاء إستجابة طبيعية لجملة من المبادئ و الأسس الثابتة لثورة الفاتح التي نمت أفكارها أثناء تنامي موجة الوعي الوطني و القومي العربي و الإفريقي في مرحلة الخمسينيات و الستينيات [1].

كما أكدت البيانات التي صدرت عن ثورة الفاتح على عدد من المبادئ الأساسية التي تحكم توجهاتها الإفريقية , ومن ذلك :

1 - الإقتناع بأهمية التعاون العربي الإفريقي وما يحققه من فوائد للطرفين إنطلاقا من إلارتباطات الروحية و الجغرافية و الثقافية القائمة بين الوطن العربي و القارة الإفريقية ,تجعل كل منها مجموعة سياسية و إقتصادية واحدة , وإن التعاون بينها سيعود بالفائدة المشتركة لا لمصلحة إفريقيا و الوطن العربي فحسب , بل لمجموعة دول العالم الثالث و شعوب العالم بأسره .

2 - التمسك بأهداف منظمة الوحدة الإفريقية و مبادئها , و الإلتزام بدعم حركات التحرر الإفريقية حتى يتم التحرر الكامل لكل الأقاليم التي ترزخ تحت الأنظمة العنصرية الإستعمارية و تخليص القارة من أشكال النفوذ الأجنبي و العنصري[2] .

3 - ضرورة العمل المشترك للقضاء على جميع أنواع الإحتكارات الأجنبية , بما يكفل تسخير الموارد الإفريقية لصالح شعوبها , و إيجاد نظام إقتصادي عالمي جديد.

4 - إدانة التنسيق العنصري القائم بين كيان جنوب إفريقيا " قبل تغيير نظام الحكم و إستلام المواطنون السود السلطة " , و الكيان الصهيوني في فلسطين و إعتباره تعاونا معاديا للإنسانية , ويهدف إلى عرقلة التعاون العربي الإفريقي , الأمر الذي يتطلب مساندة إفريقية لكفاح الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية العنصرية[3].

---

[1] - محمد المبروك يونس , تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية 1952 - 1977 ، (طرابلس : دار الكتب الوطنية , 1991) , ص 91 .

[2] - أحمد الجبير , العلاقات العربية الإفريقية ,(طرابلس : منشورات الجامعة المفتوحة , 1992) , ص 131 - 132 .

[3] - محمد المبروك يونس , مرجع سابق , ص 90 - 93 .

المبحث الأول : محددات الرؤى الليبية إتجاه إفريقيا.

تعد سياسة ليبيا الخارجية من أكثر السياسات المثيرة للجدل : فكثير من الباحثين صعب عليهم فهم توجهات هذه السياسة , نظرا لتأرجحها بين قناعات إيديولوجية و فكرية تبنتها القيادة الليبية منذ السنوات الأولى للثورة , وبين تحولات خارجية (إقليمية و دولية) تدفع في إتجاهات لا تتفق في كثير من الأحيان مع هذه القناعات الأيديولوجية و الفكرية , بل و تجبر القيادة الليبية على الرضوخ والإذعان للمطالب الخارجية , مما يظهر السياسة الخارجية الليبية في حالة مضطربة تبدو معها غير واضحة المعالم , و يجعل ثمة صعوبة في تحديد الثوابت و المتغيرات والتوقعات المستقبلية لهذه السياسة[1] .

من هنا كان من الضروري لفهم الرؤى الليبية إتجاه إفريقيا , وخاصة منذ إنتهاء الحرب الباردة , التعرف على أهم المحددات التي مارست دورا مؤثرا في تحديد الرؤى الليبية خلال هذه المرحلة , بل و ساهمت في رسم ملامحها , و دوائر الحركة التي تم من خلالها تنفيذ هذه السياسة , و يمكن توضيح ذلك من خلال مطلبين هما :

المطلب الأول : المحددات الداخلية .

المطلب الثاني : المحددات الخارجية .

المطلب الأول : المحددات الداخلية .

المحددات الداخلية للسياسة هي متغيرات مرتبطة بالتكوين الذاتي و البنيوي للوحدة الدولية , وهي مجموعة المؤثرات التي تصدر عن البيئة الداخلية لصانع القرار [2].

بمعني أخر هي المتغيرات التي تشكل الإطار الداخلي الذي يعمل صانع السياسة الخارجية وفقا له , وهي إما أن تكون متغيرات مادية أو إجتماعية أومتغيرات خاصة بصانع القرار[3].

فتلك المتغيرات ترتبط بالخصائص الكاملة في الوحدة الدولية , وهي تتضمن عددا من العناصر إختلف باحثوا السياسة الخارجية في كيفية تصنيفها و تقسيمها , وبالرغم من أن هذه المتغيرات معرضة للتطور و التغير إلا أن بعضها يتسم بالإستقرار النسبي , ووفقا لذلك يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع [4]:

1 - عوامل ثابتة نسبيا وهي المساحة و الموقع الجغرافي و التضاريس و المناخ و الثروات فالتغير في تلك المتغيرات يحدث ببطء وبإستخدام القوة .

---

(1) - أميرة محمد عبد الحليم ، الوجه الجديد لسياسة ليبيا الخارجية : محددات التحول و دوائر الحركة , (المراقب الاستراتيجي , العدد الثالث , مارس / يونيو 2010) , ص 90 .

(2) - محمد السيد سليم , تحليل السياسة الخارجية , (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية , ط2 , 1998) , ص 137 .

(3) – Howard H .lenter , Foreign Policy Analysis : Acompartive and conceptual Approach ,(Columbus ,OH: Merrill,1973) , 1974 ,p135 .

(4) - I bid , p 136 .

2 - عوامل أقل ثباتا , ومنها الثقافة السياسية , النظام السياسي , القيادة السياسية و العمليات السياسية , و التغير هنا يحدث بشكل سريع مقارنة بعوامل السابقة .
3 - عوامل غير مستقرة (متغيرة) , وهي المواقف قصيرة الأمد و العوامل العرضية التصادفية , على سبيل المثال مواقف الجماهيرية وتكون تلك العوامل أكثر عرضة للتغيير المفاجئ .

وفي هذا المطلب سيتم مناقشة تأثير المحددات الداخلية على توجيه و تشكيل السياسة الخارجية الليبية , وذلك من خلال ثلاث فروع : يتناول الفرع الأول المحددات الجغرافية و السكانية , بينما يتناول الفرع الثاني : المحددات العسكرية , أما الفرع الثالث فيناقش المحددات الإقتصادية .

الفرع الأول : المحددات الجغرافية و السكانية .

تعد المحددات الجغرافية و السكانية من المحددات المهمة في إظهار قوة الدولة من عدمه , و لمعرفة تأثير هذا المحددات على السياسة الخارجية الليبية سيتم تناولها كتالي :

أولا : المحددات الجغرافية .

1 - الموقع :

يشمل هذا المحدد مجموعة من العناصر أهمها الموقع و المساحة و التضاريس و الثروات , وتؤثر هذه العناصر في السياسة الخارجية بشكل مباشر في كونها تحدد نوعية الخيارات و مدى الفرص المتاحة أمام صانع القرار السياسي الخارجي, وبشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على عناصر القوة التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياسيتها الخارجية [1] .

وعلى الرغم من التطور التكنولوجي في وسائل المواصلات وفي مجال الأسلحة إلا إن هذا العامل لا يزال أكثر المقومات الداخلية ثباتا , ولهذا إعتبره البعض المحدد الأساسي للسياسات الخارجية للدول[2] .

فتأثير الواقع الجغرافي للوحدة الدولية من حيث الحجم و الموقع و الحدود في السلوك الخارجي هو مثار إهتمام علم الجيوبولتيك , الذي عني بدراسة تغير الظاهرة السياسية من مكان لأخر طبقا لتأثير التفاعل المتبادل بينها وبين مختلف ظواهر البيئة[3], وتكمن أهمية العامل الجغرافي في تحديده لطبيعة العلاقات الخارجية للوحدة الدولية و تفاعلاتها الصراعية و التعاونية على حد سواء[4] .

---

[1] - محمد السيد سليم , مرجع سابق , ص 150 .
[2] - حول هذا الشأن انظر إسهامات علماء الجيوبولتيك, ومن أهمها :
- Halford Mackinder , Democratic ideals and Realites , (New york : Noton , 1962 : First published in 1919).
- Nichols J. Spykman ,the Geography of peace (New york : Harcourt , Brace . Jovanovich ,1944).
[3] - محمد علي العويني ، العلاقات الدولية المعاصرة : النظرية التطبيق , (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية , ط1 , 1972) , ص 35
[4] - أحمد يوسف أحمد , محمد زبارة , مقدمة في العلاقات الدولية , (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية , 1972) , ص 81 .

و يعتبر الموقع الجغرافي للدولة أهم العناصر الجغرافية المؤثرة على سياستها الخارجية , حيث يحدد مجالها الحيوي وهويتها , وماهية التهديدات التي قد تواجهها[1] .

تقع ليبيا وسط الشمال الإفريقي , وتمتد ما بين دائرتي عرض **18,5 - 33** درجة شمالا , وبين خطي طول **9 - 25** درجة شرقا , يحدها البحر المتوسط من الشمال , ومن الشرق جمهوريتا مصر و السودان , ومن الجنوب جمهوريتا تشاد والنيجر , ومن الناحية الغربية فتحدها الجزائر و تونس . وقد أفضى الموقع الجغرافي لليبيا إلى أن تصبح معبرا , أو محطة , بل بؤرة بين أربعة مجالات جغرافية هي المتوسط و الجنوب و المشرق و المغرب .

وقد كان هذا الموقع دافعا للعديد من القوي الدولية للسعي نحو السيطرة على ليبيا , وإستطاعت إيطاليا إستعمار البلاد **(1911- 1941)** , وبعد خروجها قسمت ليبيا إلى منطقتي نفوذ أحداهما في " فزان " , وتخضع لفرنسا , و الثانية " وسط ليبيا وطرابلس " و خضعت للنفوذ البريطاني[2] .

وبعد إستقلال ليبيا عام **1951** م, حرصت القوى الغربية الكبرى على الإحتفاظ بنفوذ لها داخل ليبيا , فقد وقعت ليبيا وهي تحت الحكم الملكي معاهدة مع بريطانيا عام **1953** م , وحصلت بريطانيا بمقتضاها على إمتيازات عسكرية في ليبيا , منها أن تكون الأراضي الليبية في برقة و طرابلس وغيرها من الأراضي تحت تصرف القوات البريطانية [3] .

كما وقعت الحكومة الليبية معاهدة مع الولايات المتحدة , حصلت بموجبها على عقد إيجار لقاعدة الملاحة " هويلس " الجوية لمدة عشرين عاما , كما وقعت معاهدة عسكرية مع فرنسا سمحت بموجبها للقوات الفرنسية بالبقاء في ولاية " فزان " مقابل مساعدة مالية تقدم للولاية [4].

لقد أدرك صانع القرار الليبي أهمية المحدد الجغرافي من حيث الفرص التي يتيحها أو القيود التي يفرضها على تحركات السياسة الليبية , بيد أن تأثير المحدد الجغرافي على تشكيل السياسة الخارجية الليبية و كيفية توظيف صانع القرار السياسي له في خدمة أهداف هذه السياسة إختلف بإختلاف طبيعة توجهات النظام السياسي .

ففي مرحلة النظام الملكي **(1951 - 1969)** وتوجهاته المحافظة المتمثلة في الإرتباط بالقوى الغربية و إنتهاج سياسة العزلة على المستوى العربي , تم إستثمار وتوظيف الموقع الجغرافي في تقوية العلاقات و الصلات مع الدول الغربية , حيث إتجاها النظام الملكي إلى تأجير القواعد و تقديم التسهيلات العسكرية للقوات

---

[1] ـ محمد السيد سليم , مرجع سابق , ص 150 .

[2] ـ محمود أبو العينين , السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء في عهد القذافي , في لا للتهديدات الأمريكية والصهيونية للجماهيرية , أمين هويدى و آخرون , (القاهرة : القيادة الشعبية الإسلامية العالمية 1996), ص 182 - 183 .

[3] ـ سامي حكيم , حقيقة ليبيا , (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية , 1970) , ص 112- 113 .

[4] ـ نفس المرجع , ص 127 - 128 .

البريطانية و الأمريكية [1] , وبعد سقوط النظام الملكي عام **1969** , وفي ظل التوجهات الثورية و الشعارات القومية للنظام الجديد , إتضح إدراك صانع القرار الليبي لأهمية الموقع الجغرافي وإستثماره في دعم توجهات و أهداف السياسة الخارجية في المحاولات و المساعي الوحدوية لليبيا مع دول الجوار العربية , والإفريقية , كما إتضح إدراك صانع القرار الليبي للخيارات و الفرص التي يتيحها الموقع الجغرافي في تحركات السياسة الليبية و مواجهتها للأخطار المحتملة لأزمة لوكيربي , وذلك من خلال التركيز على البعد الإفريقي كعمق إستراتيجي لليبيا , حيث تم في هذا السياق تأسيس تجمع دول الساحل و الصحراء , ثم الإعلان عن التوجه الإفريقي , و الذي تحولت من خلاله إفريقيا إلى مجال رئيسي أول للسياسة الخارجية الليبية .

2 ـ المساحة :

تمكن المساحة الشاسعة للدولة من تراجع هذه الأخيرة أمام قوات الغزو , وتوفر لها فرصة الصمود و البقاء , ويعتبر الإتحاد السوفيتي (سابقا) خير مثال على ذلك حيث إستغل مساحته الواسعة في مواجهة الغزو الألماني [2] , وتسهم المساحة الكبيرة كذلك في إنتشار السكان و الصناعات كأهداف حيوية داخل البلاد[3].

تعد ليبيا من بين الدول ذات المساحات الواسعة حيث تبلغ مساحتها حوالي (**1.750990** مليون كيلو متر مربع) , أن هذه المساحة الشاسعة الممتدة تعد محدودة القيمة . إذ أن الأراضي القابلة للزراعة منها في الوقت الحاضر ضئيلة للغاية على الرغم من أنها كانت تعد بمثابة " سلة غذاء " روما قبل نحو خمسة عشر قرنا مضت[4]. ولكن مع تطبيق خطط التنمية من عام 1973 إلى 1985 , تم إستزراع الآلاف من الهكتارات وسط الصحراء و تم ربط مناطق الجنوب بالشمال, عن طريق شبكة المواصلات . وبالتالي يمكن القول بأن هذه الأراضي , أصبحت مصدرا للثروة الزراعية و الحيوانية , و التي تسهم في بناء الإقتصاد الليبي.

3 ـ التضاريس :

يمكن تقسيم ليبيا إلى عدة أقاليم متباينة , تضاريسا تمتد من الشرق إلى الغرب, وهي :

ـ خط الساحل تطل ليبيا من الشمال على واجهة بحرية طويلة على البحر المتوسط تبلغ (**1900 كم**) , تمتد من " رأس الرملة " شرقا إلى "رأس أجدير " غربا , وتنتشر على الساحل مجموعة من السهول الساحلية المتقطعة التي تمتد موازية

---

[1] ـ السيد عوض عثمان , التدخل الأجنبي الأمريكي الفرنسي في شمال ووسط إفريقيا مع إشارة خاصة لحالة كل من ليبيا و تشاد , (بيروت , معهد الإنماء العربي , 1989) , ص 122 .

[2] ـ فتحي أبو عيانة , دراسات في الجغرافيا السياسية , (القاهرة , دار النهضة العربية , 1983) , ص 51 .

[3] ـ عبد السلام الحشاني , لطيف كزار , الجماهيرية العظمي : دراسة في قوة الدولة , (طرابلس : المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر , ط 1 , 2005) , ص 91 .

[4] ـ على الدين هلال , بهجت قرنى , ترجمة جابر سعيد عوض , السياسات الخارجية للدول العربية , (القاهرة , مركز البحوث والدراسات السياسية , جامعة القاهرة , 2002) , ص 381 .

للساحل , وينحصر أغلبها بين خط الساحل و المرتفعات الشمالية , وتمثل هذه السهول نحو 5٪ فقط من مساحة البلاد [1].

- المرتفعات الشمالية : وتضم " الجبل الأخضر " في الشرق , و " الجبل الغربي " في الغرب , وبينهما سهول سرت المفتوحة .

- إقليم الصحراء و الأحواض الداخلية و المرتفعات الصحراوية : تمتد الصحراء الليبية من المرتفعات الشمالية و خليج سرت و حتى الحدود الجنوبية وتمثل 90٪ من الأراضي البلاد , وهي جزء من نطاق الصحراء الكبرى التي تمتد في شمال إفريقيا , وتضم عددا من المرتفعات الصحراوية , تشمل جبال " العوينات " و" تيبستي " و " تمو" و " السوداء " و " الهروج " [2].

4 - النفط و الغاز الطبيعي :

يعتبر البترول بحق أكثر ما تحتويه الأراضي الليبية قيمة . وتقدر إحتياطياته مع مطلع التسعينيات بنحو **20** بليون برميل (أنظر الملحق 1). وهو ما كان له أثره على إرتفاع متوسط الدخل الفردي لسكان البلاد ليبلغ **6,000** دولار في أوائل السبعينات , و **9,000** دولار في أوائل الثمانينات (أنظر الملحق 1).

إزدادت أهمية النفط في تقوية الدولة الليبية و إقتصادها بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر , بسبب تأميم هذه الأخيرة للنفط الليبي الذي كان حكرا على الشركات الأجنبية , حيث قامت ثورة الفاتح من سبتمبر , بإنشاء المؤسسة الوطنية للنفط عام **1970** . وذلك بهدف الدخول و المشاركة في جميع مراحل الصناعة النفطية والغازية و توزيعها , في الأسواق الليبية كما قامت بتأميم العديد من الشركات الأجنبية .

لقد بنت الثورة منذ قيامها إستراتيجية لقطاع النفط و الغاز الطبيعي , تمثلت في تنمية قطاع النفط و الغاز الطبيعي, بحيث ركزت على توظيف مزاياه في تنمية الأنشطة الإنتاجية الرئيسة لتعوض تدريجيا لدور التقليدي الذي يمثله هذا القطاع في الإقتصاد الوطني, وذلك بتطوير أنماط إستخداماته كمصدر للطاقة إلى مصدر أساسي للتصنيع , وتصدير النسبة الكبيرة منه كمنتجات نصف مصنعة أو منتوجات نهائية ,عوضا عن تصديره كخامات أولية . وبمعني أخر فإن هذه الإستراتيجية تقوم على تخفيض الإنتاج من الخام و إمكانية تصنيعه و تصديره , وكذلك العمل على تنويع مصادر الدخل في الإقتصاد الوطني ,عوضا عن الإعتماد كليا على النفط الخام[3].(انظر الملحق1)

كما تم الإهتمام بإنتاج الغاز الطبيعي , سواء أكان الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط الخام , أم الغاز الطبيعي المكتشف في حقوق الغاز. أن تطور إنتاج الغاز الطبيعي في بعض السنوات إبتداء من عام **1973** وحتى **1990**, وقد صاحب نشاط إنتاج النفط الغاز الطبيعي نشاط أخر مرتبط به , وهو تنمية إحتياطات النفط

---

(1) - جمال حمدان ، دراسة في الجغرافيا السياسية للجمهورية العربية الليبية ,(القاهرة : عالم الكتب , 1973) , ص 94 - 100 .

(2) - W.b. Fisher ,physical and Social geography for Libya , Africa south of the Sahara 1995 , (London: Europe publications, 1995) , p 680 .

(3) - مجموعة من الأساتذة , ليبيا الثورة في 30 عاما 1969- 1999 : التحولات السياسية و الاقتصادية ، الاجتماعية ,(مصراتة : الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، 1999) ، ص 339 .

و الغاز الطبيعي , ولذلك فقد تم الإهتمام بنشاط الإستكشاف حيث يعتبر النشاط الإستكشافي من أهم أساليب زيادة الإحتياطي من النفط و الغاز الطبيعي .

ثانيا : المحددات السكانية .

يعتبر حجم السكان من العوامل المهمة المؤثرة على تشكيل السياسة الخارجية للدولة , وذلك من خلال تأثيره في قدراتها الإقتصادية و العسكرية , و ترتبط فاعلية حجم السكان في تكوين قوة الدولة بعدة عوامل أخري أهمها مدى تمسك السكان القومي و طبيعة تركيبهم العمري و الجنسي , ومدى تطورهم الإقتصادي والاجتماعي [1].

ومع امتداد ليبيا واتساع مساحتها فإن ضعف حجم السكان و إختلال الميزان السكاني مثل عامل الضعف الأول و الرئيسي في جغرافيتها السياسية [2] , ولقد أدى اكتشاف النفط و تغيير النظام السياسي الليبي عام **1969** و التحولات الإقتصادية والاجتماعية المهمة التي شهدها البلاد في ظله إلى إحداث تغيرات جوهرية في الوضع السكاني في ليبيا , فنتيجة لتكثيف الإستثمارات و توسيع مشاريع التنمية وخاصة سنوات السبعينات و الثمانينيات من القرن العشرين إرتفعت معدلات النمو السكاني , حيث إرتفع عدد السكان الليبيين من **1,879,000** نسمة عام **1970** إلى **2,739,6** نسمة عام **1980** , ثم إلى **3,821,03** نسمة عام **1990** , و **5,258,0** نسمة عام **1998** , و أخيرا بلغ **5,842,0** نسمة عام **2001** [3] .

وفيما يتصل بالتركيب العمري للسكان الليبيين , تعبير ليبيا مجتمعا فتى , إذ أن فئة صغار السن (**15**سنة فاقل) , تشكل نسبة عالية من السكان , حيث بلغت هذه النسبة في عام **1973** نحو **50,7**٪ وتراجعت عام **1994** إلى **50**٪ ثم إلى**49**٪ عام **2000** , وإلى **47**٪ عام **2001** , أما بالنسبة لفئة السكان النشطين إقتصاديا فقد بلغت نسبتهم **43,5**٪ عام **1973** , ثم إرتفعت عام **1994** إلى **47**٪ , ووصلت عام **2000** إلى **48**٪ وتشكل النساء حوالي **49**٪ من إجمالي عدد السكان لسنة **2001** , ومن ناحية أخرى انخفضت فئة الأعمار المتقدمة (فئة **60** سنة فأكثر) بشكل متواصل طيلة الفترة (**1973 - 2000**) من **5,8**٪ عام **1973** إلى **4,3**٪ عام **1994** ثم عام **2000** , ونتج عن إرتفاع نسبة صغار السن من إجمالي سكان ليبيا إرتفاع معدلات الإعانة الإقتصادية , حيث أن الجزء الأكبر من الدخل ينفق على الأغراض الإستهلاكية بشكل مباشر , وبشكل عام يلاحظ تطور النمو السكاني الإجمالي لليبيا بمعدلات أعلى , حيث بلغت معدلات النمو للأعوام **1970** , **1980** , **1990** , **2000** على التوالي **5**٪ , **4,1**٪ , **4,9**٪ , **4,5**٪ [4].

---

[1] - سالمة عبد الله اشتيوي محمد , السياسة الخارجية الليبية تجاه السودان في الفترة من 1989 إلى 2004 , (رسالة دكتوراه , كلية الاقتصاد و العلوم السياسية , جامعة القاهرة , 2007) , ص 24 .

[2] - محمد السيد سليم , مرجع سابق , ص 156 - 157 .

[3] - عيسي حمد الفارسي , السكان و التنمية البشرية في الاقتصاد الليبي , مجلة البحوث الاقتصادية , (بنغازي : مركز بحوث العلوم الاقتصادية , المجلد 15 , العدد 2 , ديسمبر 2004) , ص 30 .

[4] - نفس المرجع السابق , ص 32 - 33 .

أما من حيث التماسك القومي فتمتاز التركيبة السكانية في ليبيا بالتجانس , فلا وجود لمشكلة الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية في المجتمع الليبي [1] , فجميع الليبيين يتكلمون اللغة العربية و يدينون بالإسلام , ولقد شكلت وحدة العقيدة (الدين الإسلامي) مولدا رئيسيا للشعور بالوحدة بين السكان , وتقتصر العصبيات على القبيلة [2], وعلى الرغم من هيمنة النظام القبلي على الحياة الإجتماعية و إنتماء السكان إلى قبائل متعددة يسود الإعتقاد بين الليبيين بوحدة الأصل[3] .

ويمكن القول أن قلة السكان في ليبيا كانت لها تأثيراتها وضغوطاتها الإقتصادية والسياسية على السياسة الخارجية الليبية , فعلى الصعيد الإقتصادي شكلت خصائص البنية السكانية وبشكل خاص صغر القوة العاملة عاملا معرقلا لتحقيق التنمية , حيث أدي إلى صعوبة إستغلال الإمكانيات و الموارد المتاحة , كما خلفت أعباء إضافية على مجهودات التنمية بإستقدام العمالة الوافدة , ومن جهة أخرى وعلى الصعيد السياسي مثل ضعف القدرات البشرية تحديا أساسيا أمام تطلعات وطموحات النظام الليبي في قيام ليبيا بدور إقليمي و دولي فاعل في ظل إيديولوجيته السياسية و الإمكانيات المادية التي أتاحتها الثروة النفطية , وتجدر الإشارة إلى أن دعوات ليبيا المستمرة للوحدة عربيا و إفريقيا , ومحاولاتها المتكررة في هذا الإطار منذ عام **1969** , على الرغم من إرتباطها بالتوجهات الإيديولوجية و القومية للنظام الليبي , إلا أنها إرتبطت أيضا بإدراك صانع القرار الليبي لمخاطر محدودية السكان وما ترتب عنها من ضعف في مقومات القوة الإقتصادية و العسكرية لليبيا .

الفرع الثاني : المحددات العسكرية .

منذ عام **1969** مثل الإهتمام ببناء وتطوير القدرات العسكرية لليبيا محور إهتمام النظام الليبي , و إرتبط ذلك بالتوجهات القومية و الأهداف الثورية للسياسة الخارجية التي يتبناها , كما إرتبط أيضا بالتهديدات التي باتت تواجه الأمن الوطني الليبي في ظل تبني هذه التوجهات و الأهداف[4] , ففي ضوء توجهات و أهداف السياسة الخارجية شهدت القدرات الدفاعية للقوات المسلحة الليبية نموا كبيرا خلال سنوات السبعينيات و الثمانينات من القرن العشرين , فإستنادا إلى توافر العوائد النفطية خلال هذين العقدين سعت ليبيا إلى بناء وتطوير قدراتها العسكرية , حيث بلغ الإنفاق العسكري الليبي عام **1975** (**203** مليون دولارا أمريكا) ,

---

(1) ـ جمال حمدان , مرجع سابق , ص 104 .

(2) ـ حليم بركات , المجتمع العربي في القرن العشرين : بحث في تغير الأحوال و العلاقات , (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , ط1 , 2000) , ص 31 .

(3) ـ أمال إبراهيم صالح نجم , دور العوامل الخارجية في تكوين الدولة الوطنية في ليبيا (1911 - 1951) , (رسالة ماجستير , كلية الاقتصاد و العلوم السياسية , جامعة قار يونس , 2004) , ص 56 .

(4) ـ انظر خطاب العقيد معمر القذافي في العيد الأول للثورة الليبية سبتمبر 1970 , في الفاتح ميلاد ثورة حقيقية , (طرابلس : المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر , ط 1, 1985) , ص 29 .

وفي عام **1980** تضاعف إلى (**448** مليون دولارا أمريكا), بينما بلغ في ظل تصاعد التحديات عام **1990** (**1,2** مليار دولار)[1].

مما شكل مصدر خوف لدى الدول الإفريقية المجاورة التي لا تمتلك مثل هذه القدرات , حيث لم يزد الإنفاق العسكري للنيجر في عام **2000** على (**20** مليون دولار أمريكا) , و تشاد (**13** مليون دولار أمريكا), (**29** مليون دولار أمريكا) في إفريقيا الوسطي [2] .

كما أن قوات وعتاد الجيش الليبي تفوق جيوش الدول الإفريقية المجاورة , فليبيا تمتلك ما يقرب من **65** ألف مقاتل و **40** ألفا كقوات احتياط , وتتنوع هذه القوات بين القوات البرية حوالي 35 ألف مقاتل مزودة بنحو **985** دبابة , أما القوات الجوية فتضم **22** ألف مقاتل بما في ذلك قيادة الدفاع الجوي , مزودة بنحو **420** طائرة مقاتلة , و **52** هليوكوبتر مسلحة , أما القوات البحرية فتضم 8 ألاف مقاتل , بما في ذلك حرس السواحل [3] .

أما بالنسبة للدول الإفريقية المجاورة , فالنيجر لا تتعدى قواتها خمسة ألاف وخمسة مئة جندي , ولا يوجد بها سوى **100** فرد في القوات الجوية , وتمتلك فقط عشرة طائرات حربية , وبالنسبة لإفريقيا الوسطي فحجم المقاتلين الفعلين في جيشها يصل إلى **4,590** مقاتلا , و طائراتها لا تتعدي خمسة عشرة , و تعاني من الضعف في عتادها من الدبابات و الأسلحة المدفعية , وتعتبر تشاد هي أقوي هذه الدول حيث تمتلك نحو **30** ألف مقاتلا و خمسين طائرة [4].

ورغم ما يملكه الجيش الليبي من قوات ومعدات , فإنه فشل في المواجهات التي دخل فيها , فقد تعرض للهزيمة على يد القوات التشادية و حلفائها من الفرنسيين في حرب شمال تشاد عام **1987** , كما لم ينجح في مساندة الأنظمة الحاكمة الإفريقية , ففي أوغندا هزمت القوات الليبية أمام القوات التنزانية التي كانت تهدف لإسقاط حكم " عيدى أمين " الذي تسانده ليبيا في عام **1979** [5] .

وفي ضوء مشروعها الثوري و توجهاتها القومية كثفت السياسة الليبية حتى نهاية سنوات الثمانينيات من القرن العشرين من إستخدام الأداة العسكرية الليبية - بشكل مباشر و غير مباشر - في تحقيق أهدافها إلى جانب إستخدامها للأداة الإقتصادية و الدبلوماسية , و إضافة إلى تنمية القدرات الدفاعية التقليدية تطلعت ليبيا إلى إمتلاك الأسلحة غير التقليدية و أدت هذه التطلعات إلى إحتدام المواجهة

---

(1) - خالد حنفي , لماذا تخلت ليبيا عن برامج أسلحة الدمار الشامل , (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام , ملف الأهرام الاستراتيجي , السنة 10 , العدد 109 , يناير 2004) , ص 29 .

(2) - حسين معلوم (محرر) , التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002 , (طرابلس : معهد الإنماء العربي , 2003) , ص 616 - 626.

(3) - Shlomo Gazit ,(ed) The Middle East Military Balance ,1990 – 1991 ,(Taffee Center for Strategic , Studies ,Tel Aviv : (Tel Aviv Univesity , 1992) , p 300 - 305 .

(4) - The military Balance1998/99. (London : O X ford press for the International . Institute for . strategic studies . 1999) , p 216 .

(5) - William J .Foltz , Libya's Military power , op .cit, p 59 - 61 .

بينها وبين القوي الغربية وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية [1]. غير أن السياسة الليبية وفي ظل التغيرات الجذرية في توجهاتها و أهدافها تحت تأثير معطيات النسق الدولي الجديد و تهديداته للنظام الليبي من خلال أزمة لوكيربي , تراجعت عن استخدام الأداة العسكرية و ركزت على الأداة الإقتصادية والدبلوماسية, وفي إطار متطلبات تسوية أزمة لوكيربي تخلت ليبيا أيضا عن تطلعاتها و مساعيها في إمتلاك الأسلحة غير التقليدية , حيث أعلنت في شهر ديسمبر عام **2003** قرارها التخلص من برنامجها النووي, و جاء هذا القرار متوافقا مع طبيعة التوجهات و الأهداف الجديدة لهذه السياسة .

الفرع الثالث : المحددات الاقتصادية .

تؤكد أدبيات السياسة الخارجية على أهمية المتغير الإقتصادي وتنامي تأثيره في السياسات الخارجية للوحدات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية , ويتضمن هذا المحدد عدة عناصر أهمها طبيعة النظام الإقتصادي , وحجم الإنتاج القومي , وكمية ونوعية الموارد الأولية المتوفرة [2], ويضف بعض المتخصصين عنصر السكان بإعتبارهم موارد بشرية إلى هذه العناصر السابقة , وغالبا ما يتم ربط هذه العناصر بمستوى التحديث , والذي يراد به قدرة المجتمع على تحويل موارده إلى أشكال و أنماط جديدة [3], ويؤثر هذا المتغير في السياسة الخارجية بطريقتين[4] , تأثير مباشر من خلال تأثيره في نوعية الإمكانيات الذاتية للوحدة الدولية , وكيفية الإستخدام الأمثل لها في بناء القاعدة المادية , وتأثير غير مباشر , وذلك من خلال عملية التفاعل بين المتغيرات الإقتصادية و المتغيرات الأخرى المادية و المعنوية .

وتشير الدراسات المتخصصة في السياسة الخارجية إلى دور و أهمية حجم الموارد و التحديث في تحديد المقدرات القومية للوحدة الدولية , وتحددهما كمعيارين لتصنيف الدول و التمييز بينها في التاريخ المعاصر , فوفقا للمعيار الأول تصنف الوحدات كبيرة ووحدات صغيرة , ووفقا للمعيار الثاني تصنف الوحدات إلى وحدات متخلفة ووحدات متقدمة , كما توضح الإختلاف و التباين بين الوحدات في هذين العنصرين يؤثر على مكونات السياسة الخارجية على النحو التالي [5]:

1 - الحجم الكلي للسياسة الخارجية : حيث تنتهج الوحدات الكبرى و المتقدمة سياسات فاعلة و نشطة على عكس الوحدات الصغرى النامية .

---

(1) - ففي هذا الشأن ظهرت مساعي ليبية لامتلاك السلاح النووي و تطوير القدرات الصاروخية , وفيها يتصل بمحاولات ليبيا للحصول على الأسلحة النووية انظر :

- John K . Cooley, Libyan sand storm , (London: Sidgwick & Jackson ,Ltd , 1983) , p 229 - 239

(2) - زايد عبد الله مصباح , السياسة الخارجية , (طرابلس : دار نشر تالة , ط2 , 1999) , ص 130 .

(3) - محمد السيد سليم , مرجع سابق , ص 140- 141 .

(4) - هاني إلياس خضر الحديثي , دور العامل القيادي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي , (بغداد : الجامعة المستنصرية , 1987) , ص 15 - 17 .

(5) - محمد السيد سليم , مرجع سابق , ص 164- 170 .

2 - معالم السياسة الخارجية : حيث تميل الوحدات الصغرى في ظل ندرة مواردها و إنخفاض مستوى التحديث بها إلى التعامل الخارجي في إطار المنظمات الدولية ولهذا تسعي إلى زيادة فاعلية هذه المنظمات .

3 - الأهمية النسبية لقضايا السياسة الخارجية : إذ تهتم الوحدات الصغرى النامية في سياساتها الخارجية بالقضايا الاقتصادية لارتباطها بمشكلتها الأساسية (ندرة الموارد) .

4 - توزيع السياسة الخارجية : إذ يؤثر ندرة الموارد أو قلتها بالوحدات الصغرى والنامية إلى تركيز سياستها الخارجية على الإقليم الجغرافي الذي تقع فيه , على خلاف الوحدات الكبرى المتقدمة التي يتسم توجه سياستها الخارجية بإتساع النطاق المكاني .

5 - إتجاهات السياسة الخارجية : إذ يؤثر توفر أو عدم توفر الموارد الإقتصادية في إتجاهات السياسة الخارجية للوحدة الدولية , ومن جهة ثانية فإن كثيرا من القرارات الإستراتيجية و التغير في توجهات السياسة الخارجية ارتبط يتوفر أو عدم توفر الموارد الإقتصادية .

تقتضي دراسة العامل الإقتصادي بصفته محدد للسياسة الخارجية الليبية , أن نتعرف على السمات الرئيسية للإقتصاد الليبي , من حيث الموارد التي يعتمد عليه و درجة تطورها , وطبيعة النظام الإقتصادي المتبع في البلاد , و درجة إستقلالية إزاء العالم الخارجي , ذلك أن هذه الخصائص و السمات توضح لنا مواطن القوة والضعف و التطور و النمو و الإستقلالية أو التبعية في الإقتصاد الليبي , وهي أمور لابد أن تترك أثارا واضحة على السياسة الخارجية ومن بين هذه السمات نذكر :

1- الإقتصاد الليبي إقتصاد أحادي المورد :

تميز الاقتصاد الليبي قبل إنتاج النفط و تصديره بأنه إقتصاد بدائي و متخلف يعتمد على الزراعة المحدودة و الرعي , كما كان الإقتصاد الليبي يتبع سياسة تعبئة الموارد . ومنذ مطلع الستينيات بدا إنتاج النفط يهيمن بصورة متزايدة على الإقتصاد الليبي [1]. حيث إرتفعت العائدات النفطية من **490** مليون دينار في عام **1970** , ثم إلى **683** مليون دينار في عام **1971** , ثم إلى نحو **1443** مليون دينار خلال عام **1974** , وذلك بسبب إرتفاع الأسعار الذي حدث في عامي **1973** و **1974** . أما في عام **1975** فقد إنخفضت القيمة بمعدل **11,1**٪ تقريبا عنه في السنوات السابقة , ويرجع ذلك أساسا إلى إنخفاض الكمية المصدرة إلى نحو **522** مليون برميل , وكذلك انخفض السعر إلى نحو **3,6** دينار للبرميل أي ما يعادل **11** دولار أمريكي . ثم عادت بعد ذلك لترتفع قيمة العائدات إلى نحو **2,21** مليون دينار والى **2586** مليون دينار لعامي **1976** و **1977** على التوالي , وذلك بسبب إرتفاع الكمية المصدرة بنحو **29,5**٪ , **32,5**٪ خلال العامين المذكورين من جهة , وكذلك

[1] ـ عبد المطلب عبد الحميد , إعادة هيكلة الإقتصاد الليبي من نفطي إلى غير نفطي , (مجلة البحوث و الدراسات العربية , العدد 22 , يوليو , 1994) , ص 201 .

إرتفاع السعر المحقق إلى نحو **4** دينار ثم دينار ثم إلى **4,5** دينار أي ما يعادل **18** دولار خلال نفس الفترة من جهة أخرى [1] .

كما أن النفط أصبح يشكل منذ بداية الستينيات **97٪** من جملة الصادرات الليبية, وهذا يعني تركز الصادرات الليبية في سلعة واحدة هي النفط . في حين تشمل الواردات العديد من المواد و السلع خاصة المواد الغذائية , بالإضافة إلى الآلات و المعدات الصناعية و المواد الأولية و السيارات و المعدات الكهربائية والإلكترونية , وغيرها من السلع الأخرى [2]. وبذلك فإن النفط يشكل عصب الحياة الإقتصادية في ليبيا , وأهم العناصر المؤثرة على سياسة الدولة الداخلية والخارجية, لإعتمادها عليه يكاد يكون كليا في دخلها القومي وفي تمويل بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى . وبذلك أصبحت الصادرات النفطية تزداد أهميتها سنة بعد سنة أخرى وتزداد أهميتها سواء من حيث القيمة أو الكمية .

2 - الإقتصاد الليبي اقتصاد نام :

إن إعتماد الإقتصاد الليبي على النفط وهو مورد قابل للنضوب , جعلها تسعي إلى تنويع مصادر دخلها القومي , وذلك باستثمار عائدات النفط في تنمية و تحديث القطاعات الزراعية و الصناعية و الخدمية , بحيث تحل الإيرادات المتحققة من هذه المصادر محل إيرادات النفط على نحو مستمر و دائم , حيث وضعت العديد من الخطط و برامج التحول بهدف تنويع مصادر الدخل و التقليل من الإعتماد الإقتصاد الوطني على قطاع النفط و الغاز[3] .ولقد شهدت البلاد العديد من الخطط التنموية في الحقبتين , فقد وضعت الخطة الخماسية للتنمية الإقتصادية و الاجتماعية في الفترة (**1963 - 1968**) . كما هدفت الخطة إلى تشجيع الإستثمار الخاص في القطاع الصناعي . وفي عام **1963** أنشأت مؤسسة التنمية الصناعية بقانون رقم (2) , ومن مهام المؤسسة التغلب على العقبات التي تقف في سبيل تطوير الصناعة, ولقد كان من بين أهدافها إنشاء صناعات جديدة و التوسع في الصناعات القائمة [4].

كما تم وضع خطة للتنمية في أعقاب ثورة الفاتح في **1969** , و التي تضمنت الخطط التنموية الثلاثية (الخطة الثلاثية **1972 - 1975** , و الخطة الخماسية الأولى **1976– 1980** , و الخطة الخماسية الثانية **1981 - 1985**) , وقد إستهدفت ليبيا من هذا التوجه التركيز على استكمال البنية التحتية للإقتصاد , والقيام بالعديد من الصناعات الإستراتيجية و الخفيفة , و ذلك من خلال حجم الإستثمارات

---

[1] ـ مصرف ليبيا المركزي ، تطور الإيرادات النفطية خلال عام 1970 - 1977 , (طرابلس :إدارة البحوث الاقتصادية و الإحصاء بمصرف ليبيا المركزي , النشرة الاقتصادية , المجلد 18 , العدد 4 , 5 , 6 ابريل 1978) , ص 23 .

[2] ـ مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية , (طرابلس :إدارة البحوث الاقتصادية و الإحصاء بمصرف ليبيا المركزي , النشرة الاقتصادية , المجلد 25 , العدد 7 , 9 سبتمبر 1985) , ص 17 .

[3] ـ مصرف ليبيا المركزي ،السنة المالية 1995 , التقرير السنوي التاسع و الثلاثون , (طرابلس : مصرف ليبيا المركزي ،1995) , ص 55 .

[4] ـ محمد المبروك المهدوي , الصناعة في الجماهيرية دراسة في الجغرافيا , (سرت : منشورات الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان , ط 1 , 1995) , ص 640 - 641 .

الهائلة التي تم تخصصها لقطاعي الزراعة و الصناعة , إذ بلغت حوالي **4158,4** مليون دينار و **5019** مليون دينار لتلك القطاعات على التوالي خلال الفترة **1970 - 1988** . ولقد إستهدفت الخطط التنموية إرساء دعائم إقتصاد قوي عن طريق إرتياد ميدان التصنيع و تنويع الإنتاج و الصادرات , بهدف إعادة هيكلة الإقتصاد و إيجاد توازن بين القطاعات الإنتاجية المختلفة . كما تم إقرار سياسات و برامج إستثمارية تتعلق بصناعة النفط بغية الحفاظ على هذا المورد إلهام وترشيد إنتاجية .

وعلى الرغم من توجه السياسة الاقتصادية الليبية إلى برامج التخطيط و التنمية في الحقبتين , و الجهود المبذولة في إقامة العديد من المشاريع الزراعية والصناعية و الصحية و التعليمية , وغيرها من مظاهر التنمية و التحديث , فإن ذلك لم ينتج عنه أي تغيير في محورية النفط في الإقتصاد الليبي الذي ظل يعاني من ضعف قطاعي الإنتاج و الخدمات و إعتمادهما على إيرادات النفط , وعلى الرغم من زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي , إلا أن الاقتصاد الليبي ما زال يتأثر في أدائه بالتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية[1]. بالإضافة إلى نقص القوي العاملة الوطنية نتيجة قلة عدد السكان و ندرة الخبرات المحلية المؤهلة علميا وفنيا[2] . وهذا ما يجعل الإقتصاد الليبي على الرغم من العوائد المالية الكبيرة التي يوفرها النفط يصنف إقتصاديات الدول المتخلفة .

3 - الإقتصاد الليبي إقتصاد إشتراكي يتجه نحو الخصخصة :

تتبع ليبيا نظام الإقتصاد الإشتراكي حيث هيمنت الفلسفة الإشتراكية على الإقتصاد الليبي, وسعت الدولة وعقب مراحل مختلفة إلى إصدار العديد من القرارات والتوصيات و اللوائح , التي من شأنها تعزيز دور القطاع العام وتهميش و تقيد التي من خلال تم إلغاء القطاع الخاص , وأطلعت الدولة بذلك على القيام وتحمل أعباء و تكاليف التنمية [3]. حيث يقوم القطاع العام بدور أساسي في القيام بالنشاط الإقتصادي , وذلك في إطار التحول الإشتراكي الذي شهدته الدولة .

ولقد أدي هذا الأمر بطبيعة الحال إلى تنامي دور القطاع العام و إنحسار وتهميش دور القطاع الخاص حيث يستأثر القطاع العام بكل الاستثمارات[4]. وهو ما يشير إلى هيمنة الإقتصادية المطلقة للقطاع العام , فالدولة بميزانيتها الضخمة ومشاريعها الكبرى تعتبر المحرك الأول للنشاط الإقتصادي .

ومع الإخفاقات المتكررة و المتوالية للقطاع العام و إنعكاس ذلك على الإقتصاد الليبي إتجهت الدولة لإعادة حساباتها و إتخاذ العديد من القرارات التي من شانها التخفيف من حدة و وطأة هذه الإخفاقات و السعي إلى تشجيع و تعزيز دور القطاع

---

(1) - التقرير السنوي التاسع و الثلاثون , مرجع سابق , ص 55 .

(2) - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية , المؤتمر العام للمؤتمرات المهنية النقابية للمنتجين التثقيف العام , (طرابلس : المعهد العالي التثقيف المنتجين , الكتاب 19 , بدون تاريخ) , ص 29 .

(3) - خالد حنفي على محمود , السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام 1969 ,(القاهرة : رسالة ماجستير ، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية , يونيو 2004) , ص 28 .

(4) - صبحي قنوص و آخرون , ليبيا الثورة في 25 عاما 1969- 1994 : التحولات السياسية و الاقتصادية ، الاجتماعية ,(مصراتة : الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، ط2 , 1994) ، ص 408 - 409 .

الخاص في الإقتصاد الليبي[1].

وقد سعت الدولة بذلك إلى إتباع توجهات جديدة , خاصة بالإنتقال من الملكية العامة إلى الملكية الفردية و التشاركية , والى تعزيز الحرية الإقتصادية التي تهدف من وراءها إلى رفع كفاءة الأداء الإقتصادي , و إعادة هيكلة القطاعات و النشاطات الإقتصادية . وفي نفس السياق فقد دعت القيادة الليبية في يونيو **2003** أمام المؤتمر الشعبي العام إلى خصخصة القطاع العام بما في ذلك قطاع النفط و المصارف , وتطبيق البديل وهي ما دعاها بالرأسمالية الشعبية و التي تقوم وفقا لرأيه في صورة شركات يمتلكها الليبيون , و التي من حقها أن تستعين بمن تشاء من الخبراء الأجانب [2] .

4 - إعتماد الإقتصاد الليبي على الإقتصاديات الغربية :

يعتمد الإقتصاد الليبي بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية , التي يشكل النفط و مشتقاته عمودها الفقري , و تتركز التجارة الخارجية الليبية في البلدان الصناعية الغربية التي تستورد حوالي **94,9**٪ من الصادرات الليبية , وتغطي أكثر من **54,7**٪ من الواردات الليبية [3] , ويعاني الإقتصاد الليبي من إختلال قطاعه الخارجي بسبب عدم مرونة صادراته نتيجة هيمنة صادرات النفط الخام على كامل الصادرات الإقتصادية تقريبا , إذ بلغت نحو**96,5**٪ في عام **2002** [4], وبلغت نحو**94,9**٪ في عام **2003** [5]. في حين لم تشكل الصادرات الأخرى سوى 3,5٪ للعام**2002** [6] و 5,1٪ للعام **2003** , وهذا بدوره يجعل الإقتصاد الوطني عرضه للتقلبات أسواق النفط الدولية أو تأثير المباشر على مجمل المتغيرات الإقتصادية والمحلية[7] .

كما يعد الإقتصاد الليبي من الإقتصاديات المنكشفة إقتصاديا على العالم الخارجي إذ أن معدلات الانكشاف (الانفتاح) المستخدمة التي من أهمها نسبة إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي , ونسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي , فإنه يتبين أن هذه النسب وصلت معدلات عالية مقارنة بمتوسط الدول النامية , فلقد بلغت النسبة الأولى ما بين**57**٪ و**83**٪ خلال الفترة **1980 - 1988** , في حين تراوحت النسبة الثانية ما بين**20**٪ و**28**٪ خلال الفترة نفسها , وحسب هذه المعايير فأن الدولة تعتبر منكشفة إذا بلغت النسبة الأولى 40٪ أو أعلى النسبة الثانية **20**٪ أو أعلى .

وهذا يعني إعتماد ليبيا على الخارج في سد احتياجاتها الأساسية , لاسيما بعض الدول الصناعية الغربية هذا من ناحية , ومن ناحية أخرى فأن إعتماد الإقتصاد

---

[1] - سيف الإسلام القذافي , ليبيا و القرن الواحد و العشرون , (بيروت , دار المهى للثقافة و الآداب , سبتمبر , 2002) , ص 69 .

[2] - نص خطاب الأخ قائد الثورة سبها 31 أغسطس 2002 , ملحق مجلة المؤتمر , ص 11 - 17 .

[3] - مصرف ليبيا المركزي ، السنة المالية 2003 , التقرير السنوي السابع و الأربعون, (طرابلس : مصرف ليبيا المركزي ،2003) , ص 70- 71 .

[4] - مصرف ليبيا المركزي ، السنة المالية 2002 , التقرير السنوي السادس و الأربعون ، (طرابلس : مصرف ليبيا المركزي ،2002) , ص 92 .

[5] - التقرير السنوي السابع و الأربعون , مرجع سابق , ص 70 .

[6] - التقرير السنوي السادس و الأربعون , مرجع سابق , ص 92 .

[7] - التقرير السنوي السابع و الأربعون , مرجع سابق , ص 80 .

الليبي على النفط يجعله شديد التأثر بإقتصاديات الدول الغربية من حيث زيادة الطلب على النفط أو قلته , وهو ما ينعكس على صناعة النفط الليبية وعلى العوائد المالية المتحققة منها , مما يؤثر بدوره على عملية التنمية في ليبيا وعلى مجمل إقتصادها , كما انعكس هذا الوضع على حالة التبعية التي يعاني منها الإقتصاد الليبي , كغيره من الإقتصادات النامية في علاقتها مع الدول الصناعية المتقدمة[1] .

ثانيا : تأثير العامل الإقتصادي على سياسة ليبيا الخارجية :

أشار أحد الإقتصاديين إلى أن الثروة هي من رفع ليبيا من دولة من أفقر الدول في العالم إلى واحدة من اغني الدول خلال أكثر من عشر سنوات وخاصة عند النظر إلى حجم العوائد البترولية مقارنة مع حجم الكثافة السكانية فيها [2].

إن ما إستعرضناه من سمات و خصائص , و التي يتميز بها الإقتصاد الليبي إنعكست بتأثيراتها الإيجابية و السلبية على السياسة الخارجية الليبية , و التي يمكن حصر أبرزها في الجوانب التالية :

1 - إتبعت السياسة الخارجية الليبية في الحقبة الأولى سياسة تعبئة الموارد وذلك من خلال حصولها على المساعدات الخارجية , وإيجاد القواعد العسكرية و التي كانت الطريقة الوحيدة المتاحة له لمعالجة الأوضاع الإقتصادية المتردية في البلاد . وقد فرضت هذه الحالة على البلاد نوعا من التبعية الإقتصادية و السياسية , حيث إن السياسة الليبية في هذه المرحلة لم يكن لها دور يذكر فيما يجري حولها من أحداث .

2 - قبل إكتشاف النفط وبداية تصديره كان التفاعلات الليبية مع العالم الخارجي محدودة , و العلاقات الليبية مع هذه الدول كانت قائمة على تقديم المساعدات خارجية كما كان عندها بعض التجارة المحدودة مع ليبيا إلا أن النفط فتح الباب أمام ليبيا ليكون لديها علاقات دبلوماسية مع دول عظمي في شرق و غرب أوربا , بالإضافة إلى عدة دول من أفريقيا و آسيا , كما قد نشأت أيضا علاقات مع مستوردين جدد[3] .

3 - إن العوائد المالية التي تحققها ليبيا من الثروة أعطت الدولة الليبية القدرة على ممارسة دورا أكثر أهمية . فالمعونات المالية التي قدمتها - ليبيا و السعودية والكويت - إلى دول المواجهة العربية مصر و الأردن وسوريا , وساهمت في دعم ما يسمى بالأنظمة المعتدلة , ففي عام **1968** وبعد الحرب , التقى الرؤساء العرب في القمة العربية بالخرطوم , ولعبت ليبيا في القمة دورا رئيسيا في سياستها المالية تجاه الدول العربية , حيث وافقت ليبيا في هذا الاجتماع على دفع مبلغ **80** مليون دولار إلى دول المواجهة مصر و الأردن [4] .

4 - إن الإقتصاد الليبي المدعوم بالفوائض البترولية أعطي لليبيا القدرة على القيام بدور مؤثر في العديد من المجريات السياسية في البيئة الإقليمية والى حد ما في

---

(1) - التقرير السنوي التاسع و الثلاثون , مرجع سابق , ص 65 .

(2) - Ail Mohammad Shembesh ,The Analysis of Libya's foreign policy 1962 – 1973 : Astudy of the I mpacT of EwvironmeTal Leadership factors , (unpub lished ph .D. DisseraTion : Emory University , 1975) , p 91 .

(3) - Ibid .p 92 .

(4) - Ibid .p 95

البيئة الدولية ,ذلك نظرا لتقديم المساعدات الخارجية المختلفة للدول الإفريقية وخاصة الدول الفقيرة منها .

5 - إن أهمية النفط الليبي لإقتصاديات الدول الغربية , جعل تلك الدول تستمر في علاقاتها الإقتصادية و تهتم بالحفاظ على تلك العلاقات , رغم سوء العلاقات السياسية و العسكرية معها , حيث تشكل السوق الأوروبية حوالي **90** ٪ من الصادرات الليبية المتمثلة في النفط و الغاز .

كما كان لهذا العامل دوره المتميز في مرحلة التي عاشتها ليبيا مع الدول الغربية حيث إستطاعت ليبيا أن تحفز الدول الشقيقة و الصديقة في أن يكون لها مواقف أكثر فاعلية من سياسة الحصار المفروضة عليها .

المطلب الثاني : المحددات الخارجية .

يلعب المحدد الخارجي دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية للدول ضمن عدة أشكال , منها :

- التوسط بين أطراف متنازعة بهدف تخفيف حدة التوتر بينها , وهو الدور الذي تقوم به بعض القوى العظمى و المنظمات الدولية .
- التدخل في توجيه سياسات الطرفين عن طريق تقديم المعونة الإقتصادية والعسكرية, و التأييد المعنوي لهما , أو لإحداهما , بما يؤدي إلى التأثير في سياستها الخارجية.

كما يثير تأثير المحدد الخارجي على السياسات الخارجية للدول قضية الإستقلالية في تنفيذ تلك السياسات , و ينطوي مفهوم الإستقلال على مفهومين فرعيين : الأول يتعلق بدرجة المبادرة أو رد الفعل التي تتسم بها عملية صياغة تنفيذ السياسة الخارجية , أي إذا ما كانت الوحدة الدولية تحدد سياستها الخارجية بمبادراتها الذاتية أم أنها تكتفي بمجرد رد الفعل إزاء الحافز و الضغوط الآتية من البيئة الخارجية . إما المفهوم الثاني فيتعلق بما إذا كانت الوحدة الدولية تنفذ سياستها الخارجية بمفردها أم أنها تنفذها بالاشتراك مع وحدات دولية أخرى .

إن السلوك الخارجي للدولة يتأثر في لحظة معينة بعوامل تأثير الوحدات الدولية الأخرى تجاهها . فالدولة تستقبل سلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي , بحث تضطر إلى إنتهاج سلوك يتماشي مع مفهومها لطبيعة السلوك الذي تعرضت له , ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة (أ) تجاه الدولة (ب) نتيجة للسلوك الذي إستقبلته الدولة (أ) من الدولة (ب) في المرحلة السابقة - أي بمعني أن السلوك السابق للدولة (ب) يؤثر على السلوك اللاحق للدولة (أ) , وذلك في إطار عملية من تبادل السلوك أو " الحافز " الاستجابة [1].

لقد شهدت السياسة الخارجية الليبية منذ انتهاء الحرب الباردة مجموعة من

[1] - عبد الناصر محمد سرور , مرجع سابق , ص 108 .

التحولات التي يمكن وصفها بـ" الراديكالية " , مثلت قطيعة لما إتسمت به هذه السياسة خلال العقود السابقة , ومنذ قيام الثورة عام **1969** , دفعت هذه التغيرات إلى محاولة تحديد العوامل و المحددات المؤثرة في هذه السياسة .

الفرع الأول : المحددات الإقليمية .

يمكن تقسيم المحددات الإقليمية إلى قسمين هما :

أولا : المحددات العربية .

ساعد الوضع السياسي في الوطن العربي , في بداية قيام الثورة القيادة السياسية الليبية على الدعوة لقيام الوحدة العربية , و التي اعتبرتها هدفا من أهدافها الإستراتيجية حيث كانت مصر وبعض الأقطار العربية الأخرى تدعو لنفس الغرض , وكذلك وجود التوازن الدولي الذي جعل ليبيا تعول كثيرا على الإتحاد السوفياتي " سابقا " في ذلك , خاصة أن أمريكا عارضت هذا التوجه , و أدت هذه المعطيات إلى قيام بعض المحاولات الوحدوية بين ليبيا وبعض الدول العربية.

في محاولة لتحقيق هذا الهدف وقعت ليبيا عدة اتفاقيات وحدوية مع مختلف الدول العربية [1] , كما خصصت وقتا وجهدا كبيرين للقضية الفلسطينية , حيث اعتبرتها قضية العرب الأولى وبذلك التزمت بدعم المقاومة في فلسطين والتحريض على ضرورة الصمود , وعدم الاستسلام أو الدخول في مفاوضات مباشرة مع الكيان الصهيوني , وساعدها على ذلك النظام الإقليمي العربي الذي كان يؤكد على حق الفلسطينيين في قيام دولة لهم على أرض فلسطين , و الذي اصدر في قمة بغداد عام 1978 , قرارا بقطع العلاقات مع النظام المصري بسبب اعترافه بالكيان الإسرائيلي كدولة ذات سيادة [2].

يتضح من خلال ما تقدم أن السياسة الخارجية الليبية في تلك الفترة كانت قائمة على ركيزتين أساسيتين هما :

- الدعوة إلى تحقيق الوحدة العربية .
- دعم المقاومة الفلسطينية ماديا وعسكريا حتى يتم تحرير كامل الأرض الفلسطينية.

لكن في ظل المتغيرات الجديدة , و التي تمثلت في انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على النظام الدولي العالمي عام **1991** , ووجود قواعد أمريكية على أرضي بعض الدول العربية , والتزام جل الدول العربية بتطبيق العقوبات المفروضة على ليبيا من قبل مجلس الأمن واعتراف بعض الدول العربية بالكيان

---

[1] - توالت المشاريع الوحدوية لثورة الفاتح و التي كانت على النحو التالي :
- الوحدة بين ليبيا و مصر في 2/ 8/ 1972 .
- بيان تجربة الوحدوي بين ليبيا و تونس في 1974/1/12 .
- إعلان ميثاق صنعاء - عدن في طرابلس في 1975/11/26.
- بيان حاسي مسعود الوحدوي بين ليبيا و الجزائر 1975/12/28 .
- الوحدة بين ليبيا و سوريا في 1980/9/10 .
- بيان وجدة الوحدوي بين ليبيا والمغرب في 1984/8/13 .
اتحاد المغرب العربي 27 /1989/2 .

[2] - صبحي قنوص , آخرون , مرجع سابق , ص 215- 216 .

الإسرائيلي , وتقديم بعض الدول العربية لمبادرات سلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي , اضطرت ليبيا للتخلي عن أهم أهدافها في فترة السبعينيات و الثمانينات من القرض الماضي و المتمثلة في تحقيق الوحدة العربية ,وتحرير فلسطين , لأنه من غير المجدي أن تستمر السياسة الخارجية الليبية في هذا المسار , لعدة أسباب وهي :

1 - اتهامها من قبل الدول و المنظمات الدولية بأنها دولة ترعي الإرهاب .

2 - عدم وجود تأييد أو مساندة حقيقية لها , من قبل الدول العربية في قضية لوكيربي .

3 - اختلال ميزان القوى في العالم , وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مركز اتخاذ القرار في النظام العالمي المتمثل في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة .

4 - التغير الجوهري في سياسات بعض الدول العربية (منها دول كانت توصف بأنها دول مواجهة كمصر , والأردن) بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بخصوص الصراع العربي ـ الإسرائيلي .

ثانيا : المحددات الأفريقية .

لقد نشطت الدبلوماسية الليبية في إفريقيا بعد إنتهاء الحرب الباردة [1] و خاصة بعد الدور الذي لعبته دول القارة في تخفيف الضغوط الدولية على ليبيا نتيجة أزمة لوكيربي حيث أتخذت الدول الإفريقية قرارا في قمة و اجادوجو **1998** يقضي بكسر الحظر المفروض من المجلس الأمن على ليبيا , ودفعت الولايات المتحدة وبريطانيا لقبول الشروط الليبية . ودعم التحرك الإفريقي لمؤازرة ليبيا توجهات القذافي نحو القارة , خاصة في ظل المستجدات الدولية و الإقليمية التي دفعت في إتجاه توحيد إفريقيا . فعقب تجميد الاتحاد المغاربي , بادر القذافي في أوائل عام **1998** بتوجه الدعوة لإنشاء تجمع إقليمي جديد يكون خطوة أولى على طريق الإتحاد الإفريقي الشامل وهو " تجمع دول الساحل و الصحراء " , وتبع هذه المحاولات تدعيم الوحدة الإفريقية من خلال تطوير منظمة الوحدة الإفريقية وتحويلها إلى الإتحاد الإفريقي , حيث ولدت الفكرة في قمة سرت في **1999/9/9** , وتم الإعلان عن تأسيس الإتحاد الأفريقي في قمة دربان عام 2002 , حيث أكد القذافي أن الوحدة الإفريقية هي الخيار الوحيد أمام القارة لمواجهة مختلف التحديات, و أعلن رفضه للمساعدات المشروطة التي تمثل منفذا لإختراق القوى الغرب وإسرائيل للقارة . كما انضمت ليبيا إلى مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا " النيباد " , فضلا عن انضمامها لعضوية عدد من اللجان و المؤسسات الأفريقية . كما طرح العقيد القذافي فكرة تأسيس المشروع الإفريقي الاستراتيجي الجديد الذى يهتم بالشباب و الطفل و المرأة الإفريقية الذي يضم 23 دولة إفريقية ومقره في ليبيا [2].

---

[1] ـ لتوضيح أكثر انظر : عبد الرحمن شلقم , السياسة الخارجية الليبية و المتغيرات الليبية و الإقليمية , (طرابلس , المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر , المحاضرة الأول في الموسم الثقافي لشهر رمضان 2007) .

[2] ـ أميرة محمد عبد الحليم , مرجع سابق , ص 93 - 94 .

بذلك لعبت ليبيا دورا مهما في القارة الإفريقية من خلال محورين : محور المساعدات , و محور تسوية الصراعات الذي شمل عددا من دول القارة , كالكونغو الديمقراطية و السودان . وحاز العقيد القذافي على ثقة الأفارقة حتى أطلقوا عليه لقب " ملك ملوك إفريقيا " , ويبدو أن هذه الثقة ستنمو في ظل استمرار الاهتمام الليبي بعمقه الإفريقي, بالرغم الأزمات التي ظهرت من حين لآخر مع بعض الدول الإفريقية نتيجة لرفض هذه الدول للمبادرات الليبية لتسوية الصراعات, فخلال الصراع الطائفي الذي شهدته نيجيريا مؤخرا إقترح القذافي في تصريحاته تقسيم نيجيريا لتسوية هذا الصراع مما أثار أزمة دبلوماسية بين البلدين , إلا أن هذه التطورات تمثل مشكلة عابرة ولا تعبر عن تغير موقف الدول الإفريقية أو اهتزاز ثقتها بليبيا أو تراجع التأييد و الدعم الليبي للقضايا الإفريقية [1].

الفرع الثاني : المحددات الدولية.

يمكن القول أن الإتجاه الليبي نحو إفريقيا , ينطوي على طائفة من الإخفاقات السياسية و الإيديولوجية الناتجة بدورها من واقع متغير في عالم ما بعد الحرب الباردة .فعلي المستوى الدولي , مثل انهيار الاتحاد السوفياتي و المنظومة الاشتراكية سقوطا للظهير الدولي لليبيا , كما أن انحسار دور حركة عدم الانحياز , أضاف عامل ضعف ليبيا على الصعيد الخارجي , ومثل هذا الأمر ينطبق أيضا على إنقاص التأثير الإقليمي لجامعة الدول العربية ، ولهذا لم يكن فرض الحصار الغربي على ليبيا ابتداء من العام **1992** , إلا انعكاسا لغياب القوى الخلفية الداعمة لليبيا , وتعبيرا في الوقت نفسه عن عمق التحولات العالمية و الإقليمية الفارضة آثارها بقوة على ليبيا[2].

فضلا عما طرحته أزمة لوكيربي من تداعيات سلبية على الواقع الليبي : لتمثل مناسبة دافعة إلى تفكير في إعادة صياغة السياسة الخارجية[3] . فقد رأت القيادة الليبية أن العالم تحول إلى محورين بارزين محور تتزعمه الولايات المتحدة وحلفائها في الحرب على الإرهاب , أما المحور الآخر فهو المحور المناوئ للسياسة الأمريكية و الغربية بصفة عامة , وهذا المحور سيعرض للانتقام الغربي والأمريكي وسيدفع ثمن معارضته للسياسات الأمريكية آجلا أم عاجلا وفقا لشعارات ودعوى هذه المرحلة .ومنها الاتهام بامتلاك أسلحة دمار شامل أو دعم المنظمات الإرهابية وغيرها من الاتهامات التي تفنن الغرب و الولايات المتحدة في إطلاقها على المنظمات و الدول محل الانتقام [4].

وبالفعل بدأت القيادة الليبية تعيد رسم سياستها الخارجية بصورة لا تعرضها للانتقام الغربي و الأمريكي , و التحول من تبني أفكار أيديولوجية معادية للغرب

---

[1] - نفس المرجع , ص 94 .

[2] - توفيق شومان , ليبيا و الاتجاه الأفريقي , (لبنان , شؤون الأوسط , يناير 2000) , ص 124 .

[3] - انظر : خالد حنفي علي , السياسة الخارجية الليبية و التحولات الجذرية , (القاهرة , السياسة الدولية , العدد 156 , السنة 40 , ابريل 2004) , ص 118 - 123

[4] - انظر تقرير الاستراتيجي العربي 2007 - 2008 ,(القاهرة , مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجي) , ص 287 - 296 .

إلى استخدام سياسات برجماتية و خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق و سقوط نظام صدام حسين تحت دعوى وحجج مماثلة للاتهامات الموجهة للنظام الليبي [1], وأهمها امتلاك أسلحة دمار شامل , كما أن الصفات التي كان يطلقها الغرب على الرئيس العراقي صدام حسين هي نفسها التي أطلقها على الزعيم الليبي معمر القذافي .

وعلى الرغم من مسلسل الأزمات الذي اتصفت به العلاقات بين ليبيا والغرب, والذي تضمن العديد من الحوادث التي قامت بها ليبيا لتهديد المصالح الغربية , إلا إن محاولات ليبيا للعودة إلى المحيط الدولي و تحسين العلاقات مع القوى الغربية و خاصة الولايات المتحدة , قد تصادفت مع سعي غربي مماثل للتعامل مع ليبيا بصورة مختلفة عن باقي الدول المارقة , و كان الغرب أراد أن يثبت للعالم أن الديكتاتوريين لن يتم التعامل معهم بأسلوب واحد [2], فالدول الغربية وتحديد الولايات المتحدة لم تر من الحكمة أن تفتح جبهة للحرب في شمال إفريقيا في ظل حالة الفوضى التي يشهدها العراق بعد الغزو الأمريكي , كما خشيت هذه القوى من تداعيات أي تحرك غربي جديد ومماثل لما تم في العراق على مصالحها في المنطقة العربية .

[1] - لتوضيح أكثر انظر : توم فايفر , غياب الثقة بين أمريكا و ليبيا رغم العلاقات الجديدة , (الوسط , العدد 2288 , الخميس 11 ديسمبر 2008) , ص 17 . وكذلك العرب الأسبوعي , السبت 18 /7 / 2009 , ص 17 .
[2] - أميرة محمد عبد الحليم , مرجع سابق , ص 92 .

المبحث الثاني : السياسة الخارجية لثورة الفاتح إتجاه إفريقيا.

إن السياسة الخارجية لأية دولة تتمثل في رؤيتها لكيفية تحقيق مجموعة من الأهداف حين تعاطيها مع الدول الأخرى ، وترتكز هذه الرؤية للدول (في الغالب) على مبدأ حماية المصالح القومية و الأمن و تحقيق الرخاء ، و الاستقرار ، و هذا يمكن أن يحصل عن طريق التعامل السلمي بين الدول ، أو بواسطة هيئات المنظمات الدولية ، أو عن طريق النزاع ، و الحروب و السيطرة المباشرة ، ويكون تنفيذ تلك الرؤية عبر مجموعة أنماط سلوكية تنبع من الواقع الذاتي والموضوعي للدولة ، و الموجه إلى خارج حدودها بقصد تحقيق أهداف محدودة لخدمة لمصالحها ، أي أن السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الهادف و المؤثر.
ونتيجة للاعتماد المتبادل بين الدول في كثير من الأمور ، و قيام العلاقات على مجموعة من المبادئ الموضوعية ,فإن ذلك يوجب على الدولة إتقان عملية التعاون الخارجي , و العناية بمقتضيات التعامل الدبلوماسي , و الإلمام بأصول و قواعد المعاهدات , و الاتفاقيات , و إدراك الأعراف و القوانين التي تحكم العلاقات بين الدول , و إعداد الأشخاص المؤهلين للقيام بذلك , وتطويرها , و مراقبة أدائهم فضلا , عن الوعي الكامل بالتحالفات , و التكتلات الإقليمية و الدولية , وتوظيفها لتحقيق رؤيتها .
إن عملية صناعة السياسة الخارجية ترتبط ارتباطا مباشرا بطبيعة النظام السياسي للدولة , فهو يمثل جوهر الموضوع , فلأمر مرهون بمقدرة هذا النظام على الفصل بين السلطات , وتوظيف كل منها لأداء دورها المناسب , وخلق الأجواء الحرة , و التحرك الشفاف , ويسند كل ذلك العوامل الموضوعية الداخلية , التي تنشا عن طبيعة البيئة الداخلية , كالخصائص و المقدرات القومية , والاستقرار الإجتماعي و الإقتصادي , ومستوى التطور و الوعي المجتمعي بضرورة تكوين دولة مستقلة قوية و تفعيل دور النخب السياسية و الاجتماعية التي تمثل مجموعة الأفكار الأساسية التي رسخت في المجتمع و التي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي وكذلك توظيف الإفرازات و التدفعات التي سببتها البيئة الخارجية .

المطلب الأول : مداخل السياسة الليبية تجاه الدول الإفريقية .

في حقيقة الأمر فقد اتضح أن القيادة الثورية الليبية منذ بيانها الأول و الإعلان الدستوري المؤقت أكدت على التوجه القومي العربي و الإفريقي و الإسلامي , ومن الشواهد التاريخية الواضحة على تفاعل قوة الثورة من الخارج مع قوى الثورة في الداخل , , تلك الثورة التي تفجرت في الفاتح من سبتمبر **1969** في ليبيا , فقد شكل " جمال عبد الناصر " حركة قومية كانت خارج حدود ليبيا , وشكلت طلائع الثورة

في ليبيا خلايا وحدوية في الداخل , مما أدى إلى تفجر ثورة الفاتح . ثورة شعبية تحولت إلى تيار جارف يدق أبواب الوطن العربي مناديا بالوحدة من المحيط إلى الخليج يعززها موقعها الوسط من الوطن العربي , حيث تشكل جسرا تاريخيا وجغرافيا بين مشرقه و مغربه .

وانطلاقا من هذا تحركت ليبيا بكل قوامها و إمكانياتها ـ باعتبارها طليعة هذه الأقطار في التحرر, ولأن الثورة قومية تفجرت من أجل تحقيق الوحدة العربية.

الفرع الأول : المدخل القومي العربي .

فبعد أن تسلمت القيادة الثورية الجديدة دفة توجيه ليبيا نحو مكانها الطبيعي كجزء فاعل في جسد الأمة العربية , وقد عملت بلا هوادة من اجل توحيد الأمة العربية , وجمع شمل العرب , وتضيق فجوة الخلافات , وتعزيز القدرات العربية لتمكين العالم العربي من مسايرة الركب الحضاري بطاقاته الذاتية , و التصدي لكل المؤامرات الدولية الهادفة إلى فرض الهيمنة الإستعمارية , وإبراز العرب كافة في جسد العالم العربي الإسلامي ذات قوة قادرة على التحدي للغزو الصهيوني . وهذا الإدراك الواعي لدور العالم العربي فكان جوهر التحرك الليبي لمواجهة السياسات الإستعمارية في المنطقة , وخير قرينة تؤكد على مصداقية العلاقة بين الثورة و موقفها من المد القومي ما أكده الكاتب الإسباني " فرناندو لاتوري فليز " في كتابه المشهور " الصقر الوحيد " ,حين قال : إن أي شخص يحاول فهم الثورة في ليبيا وزعيمها القذافي يجد نفسه مضطرا أن يعرج على القضية الفلسطينية بالنسبة للقذافي تعتبر قبلته و دليله في العمل القومي حتى قبل أن يفجر ثورته , لقد كتب عن القضية الفلسطينية أكثر من حوالي خمسون ألف كتاب لكنها لم تستطع جميعها أن تقدم برهانا حاسما على حقوق العرب فيها , والعرب أنفسهم هم المسؤولون عن كتابه صفحاتهم الخاصة حول فلسطين ... ولكن دائما يوجد القذافي بعد أن غاب الزعيم جمال عبد الناصر, فبدون القذافي , وبدون الثورة الليبية أرى شخصيا بأن القضية الفلسطينية كانت ستنتهي منذ زمن بعيد [1] .

هذا وبالعودة إلى الوراء لضرورة تتبع الأحداث حيث في الخطاب التاريخي الذي ألقاه قائد الثورة في **15** ابريل **1973** , أعلن :أن الثورة الليبية تحمل رسالة الأمة العربية إلى العالم كما أنها تعبر عن ضميرها . وفي سبيل نشر تلك الرسالة في أنحاء العالم دعت ليبيا إلى عقد مؤتمرات دولية فوق أرضيها ليشاهد المؤتمرون ما حققته الثورة من انجازات ولكي تتجاوز العزلة التي فرضتها عليها الحقبة الإستعمارية [2].

---

[1] ـ فرنادو لاتوري فيلز ، ترجمة محمد جمعة البلعزي , الصقر الوحيد , (طرابلس , المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر , 1986) , ص 17 .

[2] ـ هنري حبيب , ترجمة شاكر إبراهيم ، ليبيا بين الماضي و الحاضر , (طرابلس , المنشاة الشعبية للنشر و التوزيع , 1981) ، ص 29 .

ولقد عملت القيادة الليبية على خوض معركة الوحدة , حيث توجهت في البداية للوحدة مع مصر , وظلت تقاوم حالات انتكاس التجربة على الدوام وقد شهدت العلاقات الوحدوية بين مصر و ليبيا عدة تجارب لم تثني القيادة الليبية عن تكرارها و تهيئة كل السبل لإنجاحها ,و ثم كان التوجه نحو الوحدة مع سوريا و مصر في اتحاد الجمهوريات العربية , وبعده مع سوريا و الجزائر و منظمة التحرير الفلسطينية و اليمن الجنوبي في جبهته للصمود و التصدي , وبعده مع تونس ثم مع المغرب , وما تزال الجهود الوحدوية مستمرة مع دول المغرب العربي وقد اكتمل هذا التوجه الوحدوي مع كل من الدول العربية في مشروع الإتحاد العربي الذي طرحه قائد الثورة الليبية في مؤتمر القمة العربية الطارئ بالجزائر في حزيران **1988** [1].

الفرع الثاني : المدخل الإسلامي .

يعد الإتجاه الإسلامي أهم مداخل السياسة الليبية في إفريقيا , ولقد أدركت القيادة الليبية منذ اللحظة الأولي دور العالم الإسلامي وإلى أهمية توحيده , وذلك لمنع الإستفراد الأمريكي الصهيوني بالعالم , و إقامة نظاما دوليا جديدا يقوم على التوازن و الإحترام المتبادل ويعيد للشعوب حريتها و إستقلالها ويؤهلها للعب دورها على الصعيد الإنساني بكل فاعلية , وكذلك يضع حدا لسياسات التبعية و الإلحاد والتنصير و الاستيلاء على ثروات الشعوب بغير حق .

ويرجع إهتمامها بالدول الإسلامية إلى حقيقة كونها دول إسلامية حيث أشار الدستور المؤقت للثورة في ليبيا في مادته الثانية على أن " الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقا للعادات المرعية " [2] .

وأيضا فقد ورد في البيان الأول للثورة " ..... فهاتوا أيديكم وإفتحوا قلوبكم وانسوا أحقادكم وقفوا صفا واحدا ضد عدو الأمة العربية عدو الإسلام عدو الإنسانية الذي أحرق مقدساتنا و حطم شرفنا يا من شهدتم لعمر المختار جهادا مقدسا من أجل ليبيا و العروبة و الإسلام " , هذا ولقد تأكد ذلك التوجه في خطب قائد الثورة الليبية وفي كثير من البيانات الرسمية له فهنا أيضا أكد على ذلك بقوله : فلتسقط الأنظمة التي تشوه الدين ,أما الدين نفسه فهو الجوهر الصالح للجميع [3] .

وهذا وبعد قيام الثورة في ليبيا دعا قائد الثورة الليبية إلى إقامة مؤتمر إسلامي دعي إليه العديد من علماء المسلمين في العالم الإسلامي , بتاريخ **1970/12/16** بطرابلس وبعدم إنعقاد ذلك المؤتمر أطلقت الأداة التنفيذية له جمعية الدعوة الإسلامية العالمية , التي أنشئت إستجابة لقرارات ذلك المؤتمر عام **1973** , وبعد مرور **3** أعوام فقط من قيام الثورة لتكون أول مؤسسة إسلامية عالمية تعني بنشر

---

[1] ـ صبحي قنوص و آخرون , مرجع سابق , ص 78- 79 .

[2] ـ نفس المرجع , ص 207 .

[3] ـ عمر سمير , شمس التجديد تشرق من ليبيا , (طرابلس , القيادة الشعبية الإسلامية العالمية , 1995) , ص 9 .

الإسلام و الدعوة إليه و أيضا التعرف بالقران و التشجيع على حفظه ونشر علومه , وتعميم الثقافة الإسلامية , وفي إطار ثورة ثقافية إسلامية عالمية [1] .

والمتتبع للسياسة الخارجية الليبية بعد الثورة بشكل عام يجدها ترتكز على محورين أو مجموعتين في دول العالم الثالث الأولى مجموعة دول عدم الإنحياز وهذه تعد خارج موضوع الدراسة , أما المجموعة الثانية فهي مجموعة الدول الإسلامية , حيث نجدها تشكل وزنا هاما في سياسة ليبيا الخارجية منذ قيام الثورة و حتى الآن , ولا تمر مناسبة من المناسبات الوطنية وكما ذكرنا, إلا وينبه قائد الثورة الليبية إلى الدعوة الإسلامية ودورها الإيجابي في تحقيق الحرية لكل مسلم على وجه الأرض وفي هذا الإطار فقد كان هناك سعي مستمر في دعم العلاقات مع الدول الإسلامية و تأييد الدور الذي تقوم به جمعية الدعوة الإسلامية , هذا وإن كانت الثورة في ليبيا سعت إلى إجتذاب الدعوة الإسلامية لها وقد نجحت في عقد مؤتمر الدعوة الإسلامية لأول مرة على الأراضي الليبية كما سبق القول , بناء على دعوة قائد الثورة الليبية إيمانا من الثورة الليبية بأن الجهود الفردية التي تقوم بها كل دولة لا تؤتي ثمارها و الأهداف المطلوبة منها , وبان الطريقة المثلى أن تتوحد الجهود و تتضافر القوى للعمل المشترك الكفيل بأن يعيد للإسلام و المسلمين المجد و العزة للأمة الإسلامية [2] .

هذا ولقد كان التحرك على المستوى الإسلامي إنطلاقا من مبدأ التحرر الذي تبنته الثورة منذ اليوم الأول لقيامها , كما ذكرنا , بالإضافة إلى مسألة الإنتماء إلى الشعوب الإسلامية .. , ففي الواقع هذه ترجمة عملية لإيمانها بالمسار الإسلامي , وتحركها في الدائرة الإسلامية , كذلك عندما وقفت مع باكستان في محنتها فإن هذا يتجاوب مع عقيدة الثورة , وهو ضرورة تواجدها على المسار الإسلامي و إيمانا به, وإدراكها أنها جزء مهم في مجموعة الشعوب الإسلامية , ولما وقفت مع تركيا في محنتها عندما منع الأمريكان عنها الذخيرة و الطائرات , فهذا يتمشي مع منطلقات الثورة في ليبيا , و تأسيسا على ذلك فقد إنتهجت الثورة الليبية سياسة الانفتاح على العالم الإسلامي , للوصول إلى بعث الوحدة الإسلامية وجعلها أداة نضالية على مستوى العالم أجمع , وما دعمها لثوار المسلمين في مواجهة الحرب الصليبية التي شنها " ماركوس " بالأسلحة الأمريكية إلا دليلا على موقفها الرائد في دعم المسلمين أينما كانوا و أيا كانت التحديات و النتائج إن ثورة الفاتح العظيمة تنادي بالإخوة الإسلامية و التضامن الإسلامي , و العودة إلى منطق الإسلام في الإلتزام المسؤول بالجهاد في سبيل الله وجمع كلمة المسلمين , وعلى هذا الأساس فإنها تبنت قضايا المسلمين في العالم وذلك من خلال :

ـ دعم الدعوة الإسلامية في إفريقيا ومساعدة المسلمين في هذه القارة ,الأمر الذي أسفر عن إعتناق الكثير من أبنائها للإسلام .. مما يبشر بمستقبل زاهر للدعوة الإسلامية .

---

[1] ـ نفس المرجع , ص 47 .

[2] ـ مجموعة باحثين , منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر , (طرابلس , وزارة الإعلام , سبتمبر , 1981) , 212 .

ـ تشجيع المسلمين في شتى أنحاء العالم على إرسال أبنائهم إلى المعاهد و الجامعات الليبية و الوطن العربي .
ـ توجيه الدعوات للشخصيات و الوفود و المؤتمرات لزيارة ليبيا لتدارس أحوال المسلمين و تلبية إحتياجاتهم .
الوقوف إلى جانب المسلمين في الفلبين ضد الإرهاب و القتل و حرب الإبادة التي تمارس ضدهم .
ـ الوقوف إلى جانب كفاح المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية و مدهم بالدعم والمساعدة [1].

الفرع الثاني : المدخل الإفريقي .

ويتضمن هذا المدخل الثالث إتجاهات السياسة الخارجية في إفريقيا , ويتمحور حول العلاقات التحررية الناضلية التي تربط قائد الثورة الليبية بالعديد من زعماء الدول الأفريقية ويبرز في هذا السياق نموذجان: أولهما : الزعيم الأفريقي «نيلسون مانديلا» الذي دعم الإقتراح الليبي في شأن أزمة لوكيربي , وجاهر برأيه ضد الإدارة الأمريكية , والزعيم الكونغولي الراحل «لوران كابيلا »الذي حصل على دعم ليبي مهم مكنه من الإطاحة بنظام «موبوتومسي سيكو»[2].

ويرى المراقبون أن دعم القذافي لحركات التحرر الوطني في إفريقيا لم يكن حرثا في البحر , فقد جاء زمن الحصار , ووقفت عدة دول إفريقية مع ليبيا في مواجهة الحصار الدولي حيث إستطاع القذافي أن يتحرك بمرونة فوق الرقعة الإفريقية مستفيدا من رصيد هائل من حركات التحرر الإفريقي صارت الآن في سدة الحكم وبالتالي إمتلكت ناصة القرار . وفي هذا الإطار , نستطيع أن نقول : أن تحركات العقيد معمر القذافي في إفريقيا قد أعادت ربط الدول الإفريقية بالإسلام , العقيدة , التراث و الحضارة و القيم .

ثمة ملامح شديدة الأهمية لتحركات القذافي الإفريقية , لاسيما على الصعيد الإقتصادي , فهناك دول عربية كبيرة لها قدرات إنتاجية و تصديرية مثل مصر والسعودية يمكنها فتح أسواق لها في الدول الإفريقية , خاصة مع ظهور قدرات اقتصادية عند بعض الدول الإفريقية التي توصف بأنها في الحضيض , فدول مثل تشاد تضخ ما يقرب من **200** ألف برميل نفط في اليوم منذ بداية عام **2002** وبطبيعة الحال تتكالب على أسواقها الدول الغربية , في حين أن الدول العربية هي الأقرب والأولى .

---

(1) ـ نفس المرجع ، ص 184 - 185 .
(2) ـ عبد المجيد خليفة الكوت , السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة , (القاهرة , دار النهضة العربية , 2003) , ص 101 .

المطلب الثاني : التوجه الأفريقي في السياسة الخارجية .

مع مجيء معمر القذافي إلى السلطة تبنت القيادة الليبية المنطلقات الفكرية للنموذج الناصري في التعامل مع القضايا العربية و الدولية : فعربيا أكدت على فكرة " الوحدة العربية " , و لتطبيق هذه الفكرة تعددت محاولات تحقيق الوحدة بين ليبيا وبعض الأقطار العربية , وبعد توقيع مصر لمعاهدة كامب ديفيد إنضمت ليبيا إلى المحور المناوئ لمصر إلا أنها استمرت في تبني أفكار الوحدة العربية ودعم حركات التحرر . كما سعت إلى إحياء و تنشيط مؤسسات العمل العربي و الإفريقي المشترك, مثل المؤتمر العربي الإفريقي , المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا , وتوجيه عمل هذه المؤسسة وفق إستراتيجيات عمل راسخة تقوم على مبدأ الإعتماد على الذات تعبيرا عن التقلبات المالية و الإقتصادية الإقليمية و الدولية , وبعد إحداث لوكيربي وفشل ليبيا في تكوين جبهة عربية مساندة لها في هذه القضية, تحولت ليبيا إلى الهجوم على العرب و الدعوة إلى الانسحاب من الجامعة العربية , وطرحت بديلا جديدا لتوجهاتها الخارجية تمثل في الاتجاه صوب أفريقيا[1] .

الفرع الأول : أسباب التوجه الأفريقي في السياسة الخارجية .

يمكن القول إن الإتجاه الليبي نحو أفريقيا , ينطوي على طائفة من الإخفاقات السياسية و الإيديولوجية الناتجة بدورها من واقع متغير في عالم ما بعد الحرب الباردة .

فعلى المستوى الدولي , مثل إنهيار الإتحاد السوفياتي و المنظومة الإشتراكية سقوطا للظهير الدولي لليبيا , كما أن إنحسار دور حركة عدم الانحياز , أضاف عامل ضعف لطرابلس الغرب على الصعيد الخارجي , ومثل هذا الأمر ينطبق أيضا على إنقباض التأثير الإقليمي لجامعة الدول العربية ولهذا , لم يكن فرض الحصار الغربي على ليبيا ابتداء من العام **1992** , إلا إنعكاسا لغياب القوى الخلفية الداعمة لليبيا , و تعبيرا في الوقت نفسه عن عمق التحولات العالمية و الإقليمية الفارضة أثارها بقوة على طرابلس الغرب[2] .

ومن جهة أخرى , فإن الإخفاق الذي عصف بكامل الطموحات و الأحلام الليبية المتعلقة بالوحدة العربية , الشاملة أو الجزئية , شكل هو الآخر مدخلا نحو مراجعة الطموحات الوحدوية الليبية , وعمليا , شهد العام **1969** ما عرف آنذاك ب " ميثاق طرابلس " الذي تضمن إعلان الوحدة بين ليبيا و مصر السودان , وفي العام **197** , صدر " بيان بنغازي " الذي تضمن بدوره إعلانا للوحدة بين ليبيا و مصر وسوريا. وفي العام **1972** , تم الإعلان عن وحدة ليبية ـ مصرية . و في العام **1974** ,

---

[1] ـ أميرة محمد عبد الحليم , مرجع سابق , ص 93 .
[2] ـ توفيق شومان , مرجع سابق , ص 124 .

صدر " إعلان جربة " القاضي بإقامة وحدة ليبية ـ تونسية وكل هذه المشاريع باءت بالفشل .

وفي طائفة الخلفيات التي صاغت الإتجاه الأفريقي لليبيا , يبرز أيضا , إنحسار الخطاب القومي العربي و تراجع دور الأحزاب في الأقطار العربية , وهي التي مثلت في عقد السبعينات , إمتدادا للنفوذ إلى غير قطر عربي , كما أن الخلافات العربية على المستوى الرسمي جعلت من الصعوبة بمكان . إن لم يكن من الإستحالة , إلتقاء العواصم العربية حول موقف تنسيقي حيال قضية إقليمية محورية و خصوصا بعد حرب الخليج الثانية وعملية التسوية الشرق أوسطية , وحيث بات من المتعذر إنعقاد مؤتمر قمة عربية . ولا تشكل قمة القاهرة الإستثنائية في يونيو **1996** , والتي جاءت كرد فعل على نجاح بنيامين نتنياهو في الإنتخابات الإسرائيلية , إلا إستثناء يؤكد قاعدة الإختراق العربي,وفقا لوجهة النظر الليبية [1].

فضلا عن ذلك , فإن عامل الامتنان لمواقف الدول الإفريقية تجاه قضية لوكيربي وما أعقبها من حظر دولي على طرابلس الغرب يقع في صلب مسوغات التحول الليبي نحو إفريقيا .

مما تقدم يمكن تلخيص عمليا العوامل التي صاغت التحول الليبي تجاه أفريقي, وهي[2] :

1 ـ الرغبة في تحسين الصورة الذهنية لدى الأفارقة , و التي ساهم الإعلام الغربي في ترسيخها , وهي الخاصة بدعم ليبيا للإرهاب و محاولاتها الهيمنة على الدول الإفريقية .

2 ـ الرغبة في إيجاد عمق إستراتيجي يوفر الدعم السياسي و العسكري و المعنوي لها في مواجهة أي خطر محتمل في ظل التحديات الكبيرة التي واجهتها خاصة بعد أزمة لوكيربي .

3 ـ فشل القذافي في تحقيق الحلم القومي العربي , و الذي طالما دعى إليه منذ قيام ثورة الفاتح .

4 ـ الدعم الإفريقي الواضح لليبيا في حربها مع الغرب , وليس أدل على ذلك من القرار ـ الجرئ ـ الذي إتخذه قادة الدول الإفريقية في القمة الإفريقية الرابعة والثلاثين التي عقدة في واجادوجو و أعطي فيها القادة الأفارقة مهلة للدول الغربية (ثلاثة أشهر) , لإنهاء الحصار الجوي .

5 ـ إنسجام التوجه الإفريقي ـ مع فكرة القذافي ـ الداعية إلى إيجاد تكتلات سياسية و إقتصادية قوية في عالم لا يعترف بالكيانات الصغرى .

6 ـ إن التوجه الإفريقي يعد توجها عروبيا , إذ أن نسبة العرب في إفريقيا تبلغ **80٪** من إجمالي سكان الأمة العربية .

7 ـ وجود توافق ليبي ـ إفريقي بشأن رفض الإستعمار بكل صوره ـ وعدم الرهان على الغرب في إحداث التنمية , وفي المقابل يمكن إستخدام الثروة الموجودة في

---

[1] ـ نفس المرجع , ص 125 .

[2] ـ بدر حسن شافعي , سياسة ليبيا تجاه أفريقيا في التسعينات , (القاهرة , السياسة الدولية , العدد 140 , ابريل 2000) , ص 109 ـ 110

بعض الدول الأفريقية , والموارد البشرية الموجودة في البعض الآخر من أجل تحقيق التنمية المنشودة .

الفرع الثاني : أهداف و أدوات السياسة الخارجية الليبية .

أولا : الأهداف

لقد تضمنت أجندة Agenda [1] السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا مجموعة من الأهداف التي تحقق المصالح الوطنية الأساسية للدولة , ومن أبرزها : المصالح السياسية و الإستراتيجية و الأمنية و الدفاعية , و المصالح الاقتصادية , بالإضافة إلى المصالح الإيديولوجية و الثقافية .

1 ـ مقاومة النفوذ الأجنبي : أعلنت ليبيا منذ اليوم الأول لثورة الفاتح معاداتها لما أسمته بالقوى الإمبريالية المسيطرة على القارة و مواردها الإقتصادية , ومن أجل هذا ساندت ليبيا القوى و الحركات التي تعادي الغرب , ونافست الدور الإقتصادي لها من خلال المعونات المشروطة سياسيا التي تدفقت من ليبيا إلى الدول الأفريقية [2].

وقد إعتبرت ليبيا , القارة الإفريقية مجالا يمكنها من خلاله محاربة الدول الغربية بشكل غير مباشر , وذلك عن طريق دعم الأنظمة و الحركات الثورية في القارة ماديا و معنويا , بحيث تكون هذه الأنظمة السد المنيع أمام اختراق القوى الإمبريالية الغربية للقارة الإفريقية .

2 ـ لعب دور إقليمي في أفريقيا : سعت ليبيا منذ **1969** إلى لعب دور إقليمي في قارة أفريقيا , يمكن وصفه بالثورة داخل القارة , حيث سعت إلى دعم حركات التحرر الوطني , ومساندة النظم الثورية المعادية للغرب , و الإعلان المباشر عن أنها تكافح " الامبريالية في القارة الأفريقية وعميلتها إسرائيل .

3 ـ تعزيز الوحدة الأفريقية و التكامل الإقليمي : تعتبر مسالة الدعوة للوحدة من أهم الأهداف التي شغلت بال السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية فيما بعد انتهاء الحرب الباردة , وقد تبلور هذا الهدف بشكل علني مع قمة " سرت " الاستثنائية التي عقدت بليبيا في **9** سبتمبر عام **1999** و التي طرح العقيد القذافي من خلال خطابه أمام المجلس الوزاري الإفريقي للقمة هدف الوحدة الأفريقية في **6** سبتمبر **1999** قائلا " إن شغله الشاغل في المرحلة القادمة توحيد القارة الأفريقية , وخلق هياكل تساعد على تحقيق ذلك الأمر مثلما حدث في القارة الأوروبية " .

---

(1) ـ أجندة : تعبير يطلق على جدول أعمال وهو الوثيقة المتضمنة القائمة بترتيب الموضوعات سيبحثها ويعالجها المؤتمر أو الاجتماع , و أصبح يستخدم بتوسع للدلالة على قائمة أهداف السياسات الخارجية للدول .

(2) ـ عن ذلك قال العقيد معمر القذافي أمام اجتماع لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا في 14 فبراير 1978 :" إن محاولة ربط أفريقيا بحلف أوروبا هي محاولة استعمارية لابد أن تكون مرفوضة من قبل الأفارقة , أن أفريقيا ليس لها حلف إلا مع نفسها . وان محاولة حماية مصالح الدول الغربية فوق التراب الأفريقي هي محاولة استعمارية قذرة , لابد أن تقاوم من قبل الأفريقيين , وهي مرفوضة أيضا . وان محاولة إن تدعي بعض الدول الخارج أفريقيا الوصايا على حل مشاكل أفريقيا هي محاولة استعمارية لابد أن تقاوم من قبلنا " انظر نص خطاب العقيد معمر القذافي , ثورة الفاتح و أفريقيا , (طرابلس , المركز العالمي لأبحاث الكتاب الأخضر , 1985 , ط1) , ص 47 .

وقد طرحت ليبيا مؤتمر الرؤساء في سرت تصورين للوحدة الإفريقية : الأول هو إتحاد إفريقي عبارة عن إتحاد كونفدرالي تحتفظ فيه كل دول أفريقيا بدستورها وقوانينها الخاصة و جيشها . أما التصور الثاني الذي عرضه العقيد القذافي أمام الرؤساء الأفارقة فهو دولة الولايات المتحدة الإفريقية التي تمتلك علاقات خارجية موحدة , وهيئات الدولة من وزارات وقضاء و جيش وغير ذلك , كما يكون لهذه الدولة رئيس يتولي السلطة التنفيذية الإتحادية , ويتم ترشيحه من رؤساء الولايات الأعضاء , وقد وافق القادة الأفارقة الذين حضروا قمة سرت في عام **1999** على التصور الأول للوحدة الأفريقية , وهو إقامة إتحاد إفريقي [1].

4 ـ تعزيز المصالح الاقتصادية : عمدت ليبيا إلى تعزيز مصالحها الإقتصادية مع الدول الأفريقية لتحقيق عدد من الأهداف منها : استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة و الطاقات البشرية و الإمكانيات المادية , وتسخيرها لشعوب القارة في إطار نظام المشاركة الإقتصادية , بعيدا عن الاستغلال و التبعية الإقتصادية ومنافسة الإستثمارات الأجنبية في القارة , و إيجاد مصادر للمواد الخام للصناعة الليبية . وكذلك المشاركة في التنمية البشرية لشعوب القارة عن طريق البرامج الثقافية و الإجتماعية , وتقديم المنح الدراسية , و إعارة المدرسيين و إرسال الفرق الطبية [2].

5 ـ الدور الثقافي و الإسلامي : مارست ليبيا دور كبيرا في دعم التوجه العربي الإسلامي في إفريقيا من خلال دعم المسلمين الأفارقة و التواصل معهم ثقافيا , و إرتبط هذا الدور بالمكانة المهمة للدين في التاريخ السياسي للبلاد , و المرتبط ببروز الحركة السنوسية الإسلامية التي هدفت إلى نشر الإسلام في الدول الأفريقية [3].

ثانيا : ـ أدوات السياسة الخارجية الليبية .

إستخدمت السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا , الأدوات المعروفة في السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها , غير أن طبيعة بعض الأدوات إختلفت باختلاف المرحلة التي تمر بها هذه السياسة , وعلى سبيل المثال , ففي الفترة منذ عام **1969** و حتى نهاية الحرب الباردة ، كثفت ليبيا من إستخدام الأدوات العسكرية , وساعدها على ذلك مناخ الإستقطاب بين القوتين العظميين في هذه المرحلة , غير أن ذلك لم يعد ممكنا في مرحلة الثنائية القطبية , حيث إتضحت هناك قيودا شديدة على هذا النوع من الأدوات .

ويمكن تفصيل الأدوات التي استخدمتها ليبيا لتنفيذ سياستها الخارجية إتجاه إفريقيا كما يلي :

---

[1] ـ انر : مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات بمنظمة الوحدة الأفريقية , وثيقة إعلان سرت , ليبيا , الدورة غير العادية , 8 ـ 9 سبتمبر 1999 .

[2] ـ أحمد الصاوي ,الأبعاد غير المعلنة للحملة الغربية ضد الجماهيرية ..السياسة الخارجية الليبية في أفريقيا نموذجا , (مالطا , مجلة مستقبل العالم الإسلامي , مركز دراسات العالم الإسلامي , عدد 6 , ربيع 1992), ص 149 ـ 150 .

[3] ـ عبد المجيد خليفة الكوت , السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة , (القاهرة , رسالة ماجستير, معهد البحوث و الدراسات العربية , قسم العلوم السياسية , 2001) , ص 38 .

1 ـ الأدوات السياسية و الدبلوماسية :

تعد من الأدوات الرئيسية في تنفيذ السياسة الخارجية في وقت السلم , و أثناء الإعداد للدفاع , وخلال إدارة الصراع . وتتولي هذه الأدوات , من خلال الممثلين الدبلوماسيين للدولة في شتى أنحاء العالم , توضيح الأهداف المشروعات للدفاع , التي تركز عليها سياسة الدولة وحقها في القضايا المطروحة , و الأسباب الداعية لإدارتها للصراع (وتصعيده حسب الموقف) ضد أعدائها .

وقد إستخدمت ليبيا الأدوات السياسية و الدبلوماسية منذ **1969** و حتى الآن على المستويين الجماعي و الثنائي لتنفيذ سياستها الخارجية تجاه الدول الإفريقية و ذلك على المستويات التالية :

أ ـ المستوي الجماعي :

لعبت ليبيا دورا نشطا على المستوى الجماعي في إفريقيا من خلال عضويتها في العديد من المنظمات الإقليمية و دولية , كمنظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا), وتجمع دول الساحل و الصحراء , و الإتحاد المغاربي , ومنظمة الأمم المتحدة , وحركة عدم الإنحياز , كما تشارك بصفة مراقب في منظمة السلطة الحكومية للتنمية (إجاد) , وتعتزم الانضمام إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) .

غير أن طبيعة هذا النشاط إختلفت بإختلاف الأهداف المرجو تنفيذها , فإن المرحلة الثورية من السياسة الليبية تجاه إفريقيا , سعت إلى لعب دور إقليمي من خلال مساندة حركات التحرر ماديا ومعنويا من خلال عضويتها في لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا , فليبيا كانت أول دولة في منظمة الوحدة الإفريقية التي تعترف باستقلال أنجولا بعد أن تأخر إعتراف الدول الإفريقية , وتعهدت القيادة الليبية في مؤتمر قمة المنظمة في نيروبي **1981** بالدعم المالي لتلك الحركات , و إستضافت طرابلس الدورة الثلاثين للجنة التنسيق لتحرير إفريقيا في طرابلس في فبراير **1978** , و أعلنت آنذاك إستعدادها لتسديد ديون الدول الفقيرة التي لا تستطيع دفع أنصبتها في ميزانية لجنة التنسيق [1].

كما شاركت أيضا من خلال عضويتها في منظمة الأمم المتحدة في مساندة القضايا الإفريقية , فقد صوتت ليبيا عام **1971** لصالح قرار الأمم المتحدة بمكافحة العنصرية في جنوب إفريقيا . وتقدمت بمشروع قرار للأمم المتحدة مع **7** دول أخرى في يناير **1976** ينادي بحرية شعب ناميبيا .

وتماشيا مع التوجيه للتعزيز التكامل الإقليمي لعبت ليبيا دورا كبيرا في تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي , من خلال جهود وزيارات الزعيم الليبي القذافي لعدد كبير من الدول الإفريقية . كما أنشأت ليبيا تجمع دول الساحل و الصحراء في عام **1998** , ومن خلاله إستطاعت رسم دور سياسي و إقتصادي

---

[1] ـ رحيم كاظم محمد , الدعم الليبي لحركات التحرر الأفريقية , (طرابلس , دراسات المركز العالمي لأبحاث الكتاب الأخضر , العدد 8 , السنة 3 , ربيع 2002) , ص 49 - 53 .

جديد لها في إفريقيا خاصة أن الدول المنضمة له أغلبها من الدول الإفريقية غير العربية [1].

ب ـ المستوى الثنائي :

ركزت ليبيا في تنفيذ سياستها الإفريقية أبان المرحلة الثورية على المستوى الثنائي , إذ لها تمثيل دبلوماسي في **33** دولة إفريقية , وهو ما يساعدها على تنفيذ أهداف سياستها الخارجية .

فعلى الصعيد الاتفاقيات الثنائية , أبرمت ليبيا **171** إتفاقية تعاون مع الدول الإفريقية , شملت مختلف أوجه التعاون الإستراتيجي و الإقتصادي و الفني وغيرها, خلال الفترة من عام **1970 ـ 1979** , كما بلغت عدد محاضر الاجتماع في هذه الفترة **64** محضرا .أما في الفترة **1980 – 1989** , فقد أبرمت ليبيا **61**إتفاقية و **67** محضر إجتماع [2].

دعمت ليبيا بالمال و السلاح بل بالتدخل المباشر أنظمة ثورية (مثل أوغندا إبان عهد عيدي أمين) , حيث كانت لها توجهات ضد الغرب إبان الحرب الباردة , كما دعمت ليبيا حركات المعارضة الثورية المسلحة ضد أنظمة إعتبرتها ليبيا موالية للغرب , مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان , وقدمت دعما عسكريا وماليا للجبهة الوطنية لتحرير الكونغو الديمقراطية [3].

غير أنه في مرحلة لاحقة بعد انتهاء الحرب الباردة , أعلنت ليبيا رسميا وقف دعم المعارضة المسلحة , وتعهدت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية , وهو ما قاد إلى تحسين العلاقات مع الدول الإفريقية .

ويلاحظ بشكل عام على الأدوات السياسية و الدبلوماسية أن ليبيا ركزت في المرحلة الثورية من سياساتها تجاه القارة الإفريقية منذ عام **1969** و حتى إنتهاء الحرب الباردة على مستوى العلاقات الثنائية , بينما كان المستوى الجماعي هو الأكثر تركيزا في مرحلة لاحقة بعد إنتهاء الحرب الباردة , حيث إضطلعت بإنشاء تجمع دول الساحل و الصحراء , و تعزيز الوحدة الإفريقية.

2 ـ الأدوات الاقتصادية :

إستخدمت ليبيا الأدوات الإقتصادية ـ خاصة القروض و المساعدات الإقتصادية ـ بشكل مكثف في الدول الإفريقية إبان الحرب الباردة , فقد بلغت القروض التي قدمتها ليبيا إلى الدول الإفريقية **189** مليون دولار خلال الفترة من **1970 ـ 1979**, إضافة إلى تقديم **11** مليون و مائة ألف طن من النفط الخام خلال هذه الفترة كقروض إلى ثلاث دول إفريقية هي : موزنبيق , تنزانيا , غانا , وبلغت تكلفتها **228,5** مليون دولار , كما تم منح **11** قرضا خلال فترة الثمانينات بمبلغ **228** مليون دولار , منها 182,5 كقروض نفطية [4].

---

(1) - Asteris Huliaris , Qatafi's Come Back : Libya and sub – Saharen Africa in the 1990 African Affairs (Oxford University press ,Vol 100 N° 398 Jan, 2001) , P 8 - 13 .

(2) ـ صبحي قنوص وآخرون , مرجع سابق , ص 179 .

(3) ـ أحمد الصاوى , مرجع سابق , ص 155 .

(4) ـ صبحي قنوص وآخرون , مرجع سابق , ص 179 .

أبرمت ليبيا العديد من الإتفاقيات الثنائية ذات الطابع الإقتصادي مع الدول الإفريقية, حيث تم الإتفاق من خلالها على إقامة الشركات و المصارف المشتركة, فقد أقامت الشركة العربية للإستثمارات الخارجية إحدى كبرى الشركات الحكومية الليبية , **26** شركة في الفترة من عام **1970 - 1989** في عدد من الدول الإفريقية , وتنوعت إستثمارات هذه الشركات في قطاعات مختلفة منها الزراعة و الطرق وغيرها . و إعتبرت ليبيا أن هذه الشراكة بديل عن إحتكارات " الإمبريالية الغربية", التي تسبب في مديونيات للدول الإفريقية وتعمق من تبعية تلك الدول للغرب [1] .

لا تتوفر بيانات حول المساعدات الليبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة , غير أنه من الثابت أن ليبيا لم تعد تشترط في مساعداتها أو قروضها العداء للغرب , بل دعم أهدافها الجديدة في إفريقيا مثل تعزيز الوحدة الإفريقية , فقبل قمة لومي أعلنت القيادة الليبية رصدها لأكثر من **200** مليون دولار لتمويل **25000** منحة دراسية للطلاب الأفارقة , كما أعلن الزعيم الليبي عن تحمل بلاده لأي دعم مالي مطلوب لإنشاء الاتحاد الإفريقي[2] .

كما بدأت ليبيا في إعلاء منطق الشراكة الإقتصادية على المساعدات , حيث بلغت القيمة الإجمالية للإستثمارات الليبية في إفريقيا ـ حسب وزير الوحدة الإفريقية السابق عبد السلام التريكي ـ إلى **1,2** بليون دولار , كما أن عدد المشاريع التي ينوي الليبيون الإستثمار فيها في مختلف دول القارة وصل إلى **2082** مشروعا من بينها **240** مشروعا تبلغ قيمة إستثماراتها **98** مليون دولار, دخلت حيز لتنفيذ [3].

3 ـ الأدوات العسكرية :

إستخدمت ليبيا الأدوات العسكرية بشكل مكثف في سياستها الخارجية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أهداف المرحلة من **1969** و حتى نهاية الحرب الباردة , حيث تدخلت عسكريا في تشاد الموالين لها و للحفاظ على إحتلالها لإقليم أوزو في عام **1973** , إلا أن هذه التدخل فشل حينما توحدت المعارضة مع الحكومة , و ألحقت بالقوات الليبية هزيمة قاسية عام**1987** , كما لم تنجح جهود الجيش الليبي في مساندة نظام الرئيس عيدي أمين في أوغندا عام **1979**[4] .

أعلنت ليبيا في السبعينات في أكثر من مناسبة تأييدها للحل العسكري لمقاومة الاستعمار و الإمبريالية الغربية , حيث حاولت ليبيا في إطار سعيها لتكوين كتلة إسلامية إفريقية خلق جيش أو فيلق عسكري من المسلمين الأفارقة من تشاد والنيجر ومالي و السنغال و نيجيريا و كوت ديفوار .وتم تدريب هذا الجيش بواسطة عسكريين من كوبا و الإتحاد السوفيتي و إستهدف هذا الجيش التدخل ضد القوى المعارضة للسياسة الخارجية الليبية في إفريقيا , وبالفعل فقد شارك هذا الجيش في الدفاع عن عيدي أمين في أوغندا في عام **1979** .

---

(1) ـ نفس المرجع , ص 180 .

(2) ـ خالد حنفي علي , السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ 1969 , مرجع سابق , ص 126 .

(3) ـ خالد حنفي علي , أزمة لوكيربي .... التأثير الداخلي و الخارجي على ليبيا .
http :// www.aljazeera.net /in-depth /Lockerbie_ cisis /2003 /8/8 -24 – 10.htm.

(4) ـ خالد حنفي علي , السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ 1969 , مرجع سابق , ص 126 - 127 .

غير أن إستخدام ليبيا للأدوات العسكرية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تراجع تماما لاعتبارات عديدة أبرزها : وجود نظام دولي جديد لا يسمح بإستخدام هذه الأدوات إلا في إطار الشرعية الدولية , ومقررات مجلس الأمن , وهو الأمر الذي إتسقت معه ليبيا حينما شاركت بقواتها في مهام حفظ سلام في عدد من البلدان الإفريقية , ومنها على سبيل المثال الكونغو الديمقراطية .ومن أبرز الدلائل على تراجع الأداة العسكرية في السياسة الخارجية الليبية , إعترافها في ديسمبر **2003** بإمتلاك أسلحة دمار شامل و التزامها بتخلص منها ,وهو الأمر الذي يصب بالتأكيد في خانة " التطمينات للدور الليبي الجديد في إفريقيا [1].

في الوقت نفسه , بدأت ليبيا في الاعتماد منطق على " الأمن الجماعي " لسد الأخطار على أمنها القومي , فعلى سبيل المثال , دفعت ليبيا الدول المشاركة في تجمع الساحل و الصحراء و التي يشترك بعضها في حدود مع ليبيا مثل : السودان, النيجر , إفريقيا الوسطي , مصر وتونس إلى إقرار الميثاق الأمني في قمة للتجمع في تشاد عام **1999** . كما ساهمت أيضا في تأسيس آلية لفض المنازعات بين دول الساحل و الصحراء في مارس **2003** [2].

يلاحظ بشكل عام على إستخدام ليبيا للأدوات العسكرية , أنها تكيفت مع الظروف الدولية , فقد كثفت من استخدامها إبان الحرب الباردة , بسبب وجود مرونة من النظام الدولي في التعامل مع هذه الأدوات بسبب الصراع بين المعسكرين الشرقي و الغربي , بينما وضعت قيودا على هذه الأدوات بعد إنتهاء الحرب الباردة وهو أيضا ما تكيفت معه ليبيا .

4 ـ الأدوات الثقافية :

لعبت ليبيا دورا ثقافيا بارزا في إفريقيا من خلال إبرام إتفاقيات ثقافية و تعليمية مع عدد من الدول الإفريقية , وبمقتضاها تم دعم مشروعات ثقافية في إفريقيا , مثل المنح الدراسية في فترة الحرب الباردة .

كما إستخدمت ليبيا جمعية الدعوة الإسلامية العالمية لدعم دورها الثقافي في إفريقيا , حيث أمدت مسلمي إفريقيا بما يلزمهم من كتب ودعاة و أموال وإنشاء مساجد وركزت الجمعية في دعمها على الدول الإفريقية ذات الأغلبية المسامة مثل: نيجيريا , موريتانيا , مالي أو التي بها أقليات مسلمة مثل أوغندا , وبوركينا فاسو . وبذلت ليبيا جهودا في مؤتمر وزراء العمل الأفارقة الذي عقد في كمبالا بأوغندا عام **1972** لإنشاء منظمة الوحدة الثقافية في إفريقيا وتقديم الدعم المالي و المعنوي لها .

---

[1] ـ السنوسي بسيكري , ليبيا وسياسة التراجع غير المشروط .
http :// www.aljazeera.net / cases _ analysis /2003 /12/12 -25 – 1.htm.

[2] ـ نص البيان الختامي لقمة الدورة الخامسة لتجمع الساحل و الصحراء في نيامي بالنيجر .
http :// www.cen-sad.net / conf headsofstate.htm.

الفرع الثالث : العقائد السياسية للقيادة الليبية .

تشير أدبيات السياسة الخارجية للدول العربية إلى أهمية الدور الذي يلعبه العامل القيادي في السياسات الخارجية لهذه الدول حالها حال بقية الدول النامية , ويرتبط ذلك الدور بطبيعة السلطة و مؤسساتها في هذه البلدان , والذي يرجع إلى الظروف التاريخية التي مرت بها , و الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية السائدة فيها [1] .

ومع خصوصية تفسير مفهوم القيادة السياسية في الواقع السياسي العربي الذي يختلف عن تعريفها أو مفهومها في أي واقع سياسي آخر , فالواقع السياسي العربي يميل على شخصنه القيادة بحيث أنها في شخص الرئيس أو الزعيم أو القائد (الفرد)[2] . إن مفهوم القيادة أو المحدد القيادي في حالة الوحدة محل البحث يقصد به القائد السياسي (أي الفرد) أو الشخص الذي يحتل قمة الهرم السياسي لهذه الوحدة , وتبعا لطبيعة النظام السياسي في ليبيا يعتبر (العقيد معمر القذافي) هو صانع القرار النهائي , فدوره في صنع القرار السياسي في ليبيا [3] , سواء على المستوي الداخلي أو الخارجي غير محدد وفقا للشرعية الثورية , كما أن هناك مجموعة من العوامل التي كرست هذا الدور وتعمل على زيادة تأثيره في صنع السياسة الخارجية الليبية , أهمها[4] :

1 ـ أسلوب الوصول إلى السلطة إذ أن وصول تلك القيادة قدتم عن طريق القيام بالثورة , وان مدخلها تمثل في انقلاب عسكري , ومن هذا المنطق فان القائد هنا يمتلك سلطة شبه مطلقة في إدارة السياسة الخارجية .

2 ـ كاريزمية القائد السياسي : هذه الكاريزمية التي إكتسبتها القيادة الليبية لقيامها بالثورة عام **1969** و لقيام المؤتمرات الشعبية الأساسية بإعطائها تفويضا مطلقا (الشرعية الثورية) .

3 ـ إهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية حيث إهتمت القيادة الليبية منذ قيامها بالثورة بقضايا السياسية الخارجية , كما قامت عام **1978** بالإعلان عن فصل السلطة عن الثورة و بأنها ستتفرغ من هذا التاريخ لقضايا الثورة العالمية و نشر أطروحتها الأيديولوجية .

4 ـ سلطة القائد بالنسبة للسياسة الخارجية : إذ تعمل طبيعة النظام السياسي الليبي وخصائصه المتمثلة في انعدام وجود قوى سياسية مؤثرة يمكن أن تلعب دورا في السياسة الخارجة (عدم وجود أحزاب سياسية أو قوى سياسية أخري مؤثرة) على عدم الحد من السلطة المطلقة للقائد السياسي في صنع السياسة الخارجية الليبية .

---

(1) ـ من الدراسات الهامة التي تناولت دور العامل القيادي في السياسات الخارجية للدول العربية انظر : زايد عبيد الله مصباح , تأثير العامل القيادي على السياسة الخارجية ـ حالة تونس ـ , رسالة ماجستير , (بنغازي : جامعة قار يونس , قسم العلوم السياسية , 1992) .

(2) ـ جلال عبد الله معرض , علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية : دراسة المنطقة العربية , رسالة ماجستير , (القاهرة : قسم العلوم السياسية , 1985) , ص 369 - 376 ,

(3) ـ انظر : ميلاد مفتاح الحراثي , قضايا التخطيط و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الليبية : الأسئلة ـ و الأجوبة الغائبة , (بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , المجلة العربية للعلوم السياسية , العدد28 , خريف 2010) , ص 9 - 24 .

(4) ـ محمد السيد سليم , مرجع سابق , ص 376 - 379 .

ولمعرفة العقائد السياسية لصانع القرار الليبي اتجاه الأبعاد المختلفة للسياسة الخارجية الليبية بشكل عام ولإرتباطها أيضا بتوجهات هذه السياسة تجاه إفريقيا , سيتم تحليل الخطاب السياسي للقيادة الليبية وتناول الأطروحات الأيديولوجية للعقيد معمر القذافي , والتي تعبر عن رؤيته لما يجب أن يكون عليه الواقع السياسي والإقتصادي و الإجتماعي للعالم , والتي صاغها وضمنها في الكتاب الأخضر .

أ ـ الخطاب السياسي :

تعتبر الخطب السياسية للزعيم الليبي معمر القذافي من أهم محددات الإيديولوجية الرسمية للدولة , ومن ثم فهي من أهم مصادر تحديد توجهات السياسة الخارجية الليبية , حيث تتضمن هذه الخطب ملامح مفهوم الأمن الوطني وما يواجهه من تحديات على المستوى الداخلي و الخارجي , ومن ثمة أدوات مواجهة هذه التحديات , ولقد ألقيت التحولات الدولية التي شهدها العالم منذ إنتهاء الحرب الباردة بظلالها على الخطاب السياسي للقذافي , فلم يعد الخطاب السياسي ذو المسحة الأيديولوجية المعادية للغرب مناسبا لتحقيق الأمن الوطني الليبي في ظل إنحسار الأيديولوجية وتصاعد الضغوط الدولية على ليبيا , لذلك شهد هذا الخطاب تغيرات على مستوى المفردات و التوجهات[1] .

فقد اعتمد الخطاب السياسي الليبي خلال السبعينات و الثمانينيات من القرن الماضي على إستخدام مفردات متشددة و مواجهة للغرب , إذ حدد هذا الخطاب تهديدات الأمن الوطني الخارجي في عدد من المصادر : أولها الصهيونية و الوجود الإسرائيلي في العالم العربي , وثانيهما الإمبريالية المتمثلة في نموذجها في الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا , ألا أن المصادر الخارجية لتهديد الأمن الوطني في الخطاب السياسي الليبي قد تغيرت مع أواخر التسعينات حيث تركزت هذه المصادر في الإرهاب و التيار الإسلامي المتطرف , والذي عرف في خطب العقيد القذافي بظاهرة الزندقة[2] .

ب ـ الكتاب الأخضر :

تضمن ثلاث فصول , عبرت عن رؤية العقيد القذافي لما يجب أن يكون عليه المجتمع الإنساني وفي هذا العرض الموجز سيتم التركيز على أهم أطروحات أومرتكزات تلك الايدولوجية .

تناول الفصل الأول من الكتاب الأخضر مشكلة أداة الحكم (الديمقراطية) . وإنتقد العقيد القذافي كل المبادئ و الأسس التي يقوم عليها كل من النظامين الرأسمالي (الديمقراطية الليبرالية) و النظام الماركسي (الشيوعي) , وطرح في هذا الفصل ديمقراطية جديدة (ديمقراطية المباشرة) وذلك بإعطاء السلطة للشعب إلى المؤتمرات الشعبية [3], وقد شكلت قضية الحرية احد المحاور الرئيسية لهذه

---

(1) ـ أميرة محمد عبد الحليم , مرجع سابق , ص 92.

(2) ـ نفس المرجع , ص 93 .

(3) ـ بخصوص انتقادات و موقف الكتاب الأخضر من أسس و مرتكزات الديمقراطية الغربية انظر : محمد صفي الدين خربوش , رؤية القيادة الليبية للديمقراطية :دراسة مقارنة مع بعض التجارب العربية الأخرى , في نيفين مسعد (تحرير) , التحولات الديمقراطية في الوطن العربي , أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة , القاهرة 29 سبتمبر ـ 1 أكتوبر 1990 , (جامعة القاهرة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , مركز البحوث و الدراسات السياسية , ط 1 , 1993) , ص 60 ـ 64 .

النظرية , و يرفض العقيد القذافي الصيغة النيابية أو الحزبية للديمقراطية على أساس أن النظم النيابية و الحزبية تعني تغيب الجماهير وهي أدوات تحول بين الشعب وممارسة السلطة ومن ثم فهي أنظمة حكم ديكتاتورية , وفي هذا السياق يدين القذافي الحزبية و يعتبرها إجهاضا للديمقراطية (فالحزب هو أداة الحكم الدكتاتورية الحديثة إذ أن الحزب هو حكم جزء للكل [1].

و ربط العقيد القذافي بين الديمقراطية المباشرة (حكم الشعب) وبين شروط موضوعية يجب توافرها تضمنها الفصل الثاني , فلا يمكن أن تتحقق سلطة الشعب إلا بتقويض جميع علاقات الاستغلال في المجتمع من تجارة و إيجار و استئجار , ففي الفصل الثاني تم الربط بين الحاجة و الحرية (ففي الحاجة تكمن الحرية) [2] , وعرف الإشتراكية من خلال تحديد العناصر المكونة لحرية الإنسان وربط بين مفهوم الحرية و مفهوم الحاجة ومفهوم الإحتكار , وحدد أهم خصائص المجتمع الاشتراكي في تحرير حاجات الانسان و القضاء على الاستغلال و اعتبر تحرير حاجات الانسان هي القضية الجوهرية في تحريره .

كما أن النشاط الإقتصادي وفقا للفصل الثاني من الكتاب الأخضر هو نشاط إنتاجي يهدف إلى إشباع حاجات الانسان وحدد الضرورية الأساسية , و التي يجب إمتلاكها ملكية مقدسة في (المسكن و المعاش و المركوب) , و أشار إلى أن الخطوة النهائية هي وصول المجتمع الإشتراكي الجديد إلى مرحلة إختفاء الربح والنقود و تحول المجتمع إلى مجتمع إنتاجي يشبع الحاجات المادية لإفراده [3].

وفي الفصل الثالث من الكتاب الأخضر حدد العقيد القذافي العامل المحرك للتاريخ الإنساني في العامل الاجتماعي الذي عرفه على انه العامل القومي , وقد عرف الأمة بأنها تكوين اجتماعي علاقته القومية , و أشار إلى أن العامل الاجتماعي (القومي) لا ينافسه في التأثير على وحدة الجماعة الواحدة إلا عامل الديني الذي قد يقسم الجماعة القومية الواحدة [4].

كما أوضح أن مشكلة الأقليات تعود في جوهرها إلى أمم إندثرت قومياتها , كما تناول الأسرة و عرفها بأنها مظلة إجتماعية وهي أهم من الدولة التي إعتبرها نظاما سياسيا و إقتصاديا و أحيانا عسكريا إصطناعيا لا علاقة للإنسانية به , وإعتبر القبيلة مظلة اجتماعية , في حين اعتبر الأمة مظلة سياسية قومية للفرد ابعد من المظلة الإجتماعية و إعتبر تطابق الشكل السياسي مع التكوين الإجتماعي يؤدي إلى ظهور الدولة القومية .

كما عالج الفصل الثالث مشكلة المرأة و إعتبر أنه لا فرق بينها و بين الرجال (فلا فرق في الحقوق الإنسانية ,ولكن ليست هناك مساواة تامة فيها يقومان به من واجبات) [5], وتطرق الفصل الثالث إلى التعليم و الثقافة و الرياضة و خلاصة القول أن العقيد القذافي قدم في الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة أيديولوجيا لتحقيق

---

(1) ـ معمر القذافي , الكتاب الأخضر , (طرابلس , دراسات المركز العالمي لأبحاث الكتاب الأخضر , ط 24 , 1988) , ص 19 . .
(2) ـ نفس المرجع , ص 89 .
(3) ـ نفس المرجع , ص ص 90 - 91 , 93 .
(4) ـ نفس المرجع , ص 139 - 142 .
(5) ـ نفس المرجع , ص 171 .

الحرية و السعادة للإنسان , وفي اعتقاده أن الإنسانية ستتجه إلى هذه الأيديولوجية حتما لقصور و فشل الأيديولوجيات الأخرى .

الخلاصـــة

منذ وصوله إلى الحكم عام 1969م، ظل القذافي عنصرا بارزا في المشهد الإفريقي، وبأساليب مختلفة واستطاع القذافي انتزاع مكانة يمكن وصفها بالسامية لدى الأفارقة، غير أن هوس القذافي بالزعامة وحرصه على توسيع دائرة ملكه لم يكونا السند الأوحد لزعامة القذافي الذي استفاد من معطيات وظروف دولية أبرزها:

- غياب توجه عربي أو إسلامي جاد تجاه إفريقيا، فمنذ رحيل الزعيم المصري جمال عبد الناصر تراجعت إفريقيا في دائرة الاهتمام العربي، ليجد القذافي –وهو يعتبر نفسه خليفة عبد الناصر- الفرصة السانحة للتوغل داخل إفريقيا.
- غياب زعامات إفريقية وازنة تمتع بالكارزمية الجماهيرية والطموح السياسي، وتستند إلى قوة اقتصادية قادرة على رفد الطموح السياسي.

غير أن هذين العاملين وإن أطرا لسنوات طويلة حرص القذافي على الزعامة، فإن عاملين آخرين دفعا مواقف القذافي تجاه إفريقيا إلى مزيد من الرسوخ بفعل:

- توتر العلاقات العربية الليبية بشكل خاص والخذلان العربي الكبير للقذافي ونظامه وهو يواجه الحصار السياسي، بل إنه عندما انسحب القذافي من الجامعة العربية ووجه انتقادات لاذعة للعرب، لم يكن أمام العقيد غير الحصن الإفريقي لممارسة هوايته نحو الزعامة.

وباجتماع تلك العوامل تأسست رؤية القذافي تجاه إفريقيا، وانطلقت طموحاته تجمع بين سطوة الحروب والقوة العسكرية وإغراء المال والدعم الاقتصادي.

وبالنسبة للأفارقة الذين وجدوا أنفسهم في مرمى نيران القذافي ومجرى دعمه الاقتصادي فقد أداروا العلاقة بكثير من التوجس والحنكة، وأخيرا بكثير من البراغماتية والاستغلال السياسي والاقتصادي لسخاء القذافي، في سبيل الحصول على الزعامة، وحصد ألقاب المجد الإفريقية.

الفصـــــل الثانـــي

المواقف الليبية من قضايا القارة الإفريقية

تمهيـــد :

إن الحديث عن العلاقات الليبية الإفريقية , وما يربط إفريقيا بالجماهيرية من تعاون هو حديث يربط الماضي بالحاضر من أجل صنع مستقبل مشرق للقارة جمعاء , وذلك لأن هذه العلاقات وذلك التعاون قديم قدم العلاقات العربية الإفريقية عموما , وقوي قوة الترابط الجغرافي الليبي الإفريقي الذي يجعل من الجماهيرية الواجهة الرئيسية لإفريقيا . ولقد تعددت مظاهر هذا التعاون و تنوعت لتشمل مختلف الجوانب السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية . ولعله من الجدير بالذكر هذه العلاقات قد شهدت تطورا كبيرا نوعيا وكميا بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر **1969** , وزادت في التسعينات إنطلاقا من إدراك القيادة الليبية للبعد الإستراتيجي الحقيقي والقدرة للقارة الإفريقية إقليميا وعربيا الأمر الذي جعل مظاهر التعاون تتسع و تتكثف لتشمل جميع أوجه الحياة .

شهدت السياسة الخارجية الليبية إتجاه القضايا القارة بعد إنتهاء الحرب الباردة تحولا عن السياسات الثورية السابقة , و إعلانا لأهداف جديدة في القارة الإفريقية تتفق مع قواعد النظام الدولي , و أهمها تسوية النزاعات و تعزيز الوحدة الإفريقية و دعم التنمية في القارة .

جاءت هذه التحولات في إطار تحول عام أكبر للسياسة الخارجية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي , وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي , و زيادة وطأة عزلة النظام الليبي , بسبب قطع عدد من الدول الإفريقية علاقاتها معه , و فشل الجهود الوحدوية العربية التي أقدمت عليها القيادة الليبية , و إتهام ليبيا بالضلوع في تفجير الطائرة " بان أمريكان " فوق بلدة لوكيربي باسكتلندا عام **1988** , ثم عقوبات دولية عام **1992** .

يسعي هذا الفصل إلى تحليل النشاط الليبي الجديد في إفريقيا بعد الحرب الباردة و حتى الآن , وذلك من خلال رصد الدور الليبي في تسوية النزاعات , وكذلك مناقشة الجهود ليبية في توحيد القارة , بالإضافة إلى دور ليبيا في عملية تنمية القارة .

المبحث الأول : موقف ليبيا من النزاعات المسلحة في القارة الإفريقية .

لعبت ليبيا دورا متقدما في تبني مطالب تقرير المصير و التعجيل بمنح الإستقلال للمناطق و الشعوب المستعمرة , وكان من الطبيعي إن يتسم تحرك ليبيا نحو إفريقيا بالدعم اللامحدود لحركات التحرر التي تناضل من أجل الإستقلال وتقرير المصير, وتلك هي السمات الرئيسية التي بني عليها توجه ليبيا نحو تأييد قضايا الإستقلال و التحرر في القارة , وتميزت سياسة ليبيا نحو إفريقيا بالإنحياز التام لقضية إستقلال المناطق الإفريقية التي لازالت تحت الهيمنة و الإستعمار, وبرز دور ليبيا المساند لشعوب الأقاليم الإفريقية , كما كانت تمثل عونا للكفاح المسلح لدى شعوب (أنجولا و موزنبيق و جزر الرأس الأخضر و غينيا بيساو), إذا إستطاعت حركات التحرر في هذه المناطق بفعل المساندة الليبية إنتهاج الكفاح المسلح إلى غاية تحقيق الإستقلال[1] .

المطلب الأول : طبيعة النزاعات المسلحة في إفريقيا .

إن إفريقيا - كما هو معلوم تعد قارة التعدد , والتنوع , تنوع لا ينتهي في عالم الأشياء و حقائق الواقع المعاش , يقابله تنوع لا ينتهي في عالم الأفكار والآراء, وقد تختلف نظرة الدولة الإفريقية الحديثة لهذا الواقع التعددي من حيث قبولها إياه و إضفاء الشرعية عليه و إقراره , أو من حيث رفضه وعدم الإعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع , ومحاولتها تجاوز هذا الواقع, وبسط رؤيتها المركزية [2].

إن الواقع الإفريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل و التنوعات الإجتماعية , الثقافية , الدينية و التاريخية , فثمة فروق واضحة بين إفريقيا الناطقة بالعربية وإفريقيا جنوب الصحراء , و حتى في إطار إفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الأنجلوفونية (الناطقة بالانجليزية) و الدول الفرنكفونية (الناطقة بالفرنسية) و الدول اللوزفونية (الناطقة بالبرتغالية) . كما تمتلك إفريقيا نحو **33**٪ من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة **10** ٪ من جملة سكان المعمورة , وتوجد بإفريقيا كذلك كافة الأديان السماوية : (الإسلام و المسيحية و اليهودية), بالإضافة إلى الديانات التقليدية , و بإستثناءات محدودة فإن هذه الإنقسامات و التنوعات قد إنعكست بصورة , أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الإستقلال , وغدت الصراعات بين مختلف الاطياف [3] .

---

[1] - كلمة الجلسة الافتتاحية للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا , بنغازي , ليبيا , 1972 , نقلا عن : عبد المجيد خليفة الكوت , السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة , (القاهرة , دار النهضة العربية , 2003) , ص 105 .

[2] - حمدي عبد الرحمان حسن , الصراعات العرقية و السياسية في أفريقيا " الأسباب و الأنماط و أفاق المستقبل " , (القاهرة , مجلة قراءات افريقية , العدد الأول , أكتوبر 2004) .

[3] - حمدي عبد الرحمان حسن , إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل ؟ , (القاهرة , مكتبة مدبولي , ط1 , 2007) , ص 183

لقد أثقلت ظاهرة الصراعات الداخلية , و الصراعات فيما بين الدول الإفريقية كاهل المجتمعات الإفريقية منذ الإستقلال , مما أثر على التنمية وزاد من الأوضاع المتردية التي تعاني منها القارة , والمتتبع لحجم الصراعات الدمومة التي عانت منها القارة في الفترة الأخيرة يقف على الحجم الكارثي التي تتخبط فيه الدول الإفريقية .

فقد شهدت القارة **16** صراعا داخليا من ضمن **35** صراعا من هذا النوع على مستوى العالم في منتصف التسعينات , وظلت إفريقيا تستأثر بأكبر عدد من الصراعات الداخلية خاصة خلال عامي **1998** و **1999** على مستوي العالم, وعددها **25** صراعا داخليا . وفي عقد التسعينات توفي مابين اثنين إلى أربعة ملايين قتيل في تلك الصراعات , وفي عام **1993** وحده نزح نحو **5,2** مليون لاجئ و **13** مليون مشرد في القارة الإفريقية[1] .

وهكذا أدت الصراعات الداخلية إلى تكثيف الحروب الأهلية الدموية , وتشريد أعداد هائلة من الأفراد , ومن المأسوي أن **90** ٪ من ضحايا هذه الصراعات من المدنيين لا العسكريين , ونصف هؤلاء من الأطفال , مما يمثل تهديدا مستمرا لإستقرار الدول الإفريقية مع ما يمثله من خطورة عبور الصراعات للحدود الدولية للدولة للتأثير على أمن و إستقرار الدول الإقليمية المجاورة . وتظهر خطورة ظاهرة الصراعات و النزاعات الداخلية من آثارها السلبية على مختلف الجوانب السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية في المجتمع .

تبدو القارة الإفريقية عاما بعد عام مندفعة بسرعة نحو هاوية الحروب الأهلية, فمن أقصى حدود القرن الإفريقي شرقا , وحتى سواحل الأطلنطي غربا , ومن السودان شمالا حتى ليسوتو جنوبا تتلطخ القارة بالدماء هذه الحروب خلقت نماذج مفزعة لدول فقيرة معدمة , رغم أنها كان يمكن أن تحقق تطورا هائلا [2].

تدخل القارة القرن الواحد و العشرين بخسارة سريعة , و تناقص في رصيدها البشري الذي يعد واحدا من أهم عوامل القوة في الحسابات الإستراتيجية ,و يكفي أن تعرف أن هناك نحو **25** مليون لاجئ ومشرد بسبب الحروب الأهلية و البيئية وأن لعب التصحر و الجفاف و الأوبئة دورا هامشيا في ماسي هؤلاء .

تمضي النزاعات والحروب حسب المثل القائل أنا و قبيلتي ضد العالم , وأنا وعشيرتي ضد قبيلتي , وأنا و أهلي ضد عشيرتي , وأنا و أخي ضد عائلتي و أنا ضد أخي.

والملاحظ أن القارة الإفريقية كانت في فترة من الفترات تسير في طريقها نحو الإستقرار, و ظهرت بارقة أمل غير أنها إنتكست بشدة خلال الفترة الأخيرة ,وهناك عدة عوامل أدت إلى حدوث النزاعات و الحروب الأهلية ,أهمها إرتفاع نسبة الأمية إلى درجة مزرية ,و عدم تداول على السلطة , و غياب القدرة التي كانت متمثلة في قادة حركات التحرر الوطني إبان الإستعمار , و سيادة مفهوم الإنتماء للقبيلة ,وليس

---

[1] ـ عزو محمد عبد القادر ناجي , اثر العوامل الداخلية و الخارجية في عدم الإستقرار السياسي في إفريقيا , الحوار المتمدن , العدد 2376 , 17 /8/ 2008 .

[2] - http :// etudiantdz.net /vb / t7119.htm.12/06/2009

للوطن , و إضافة إلى سيادة الفساد السياسي و الرشوة والمحسوبية , و التدخلات من جانب الدول المجاورة و التدخلات الخارجية.

الفرع الأول : أسباب النزاعات في القارة الإفريقية .

ترجع العديد من النظريات ظاهرة الصراعات و الحروب الأهلية إلى مجموعة معقدة من الروابط المتداخلة بين عدة عوامل سياسية و بيئية , إقتصادية , إجتماعية , ثقافية و دينية , ويختلف الوزن النسبي لأهمية كل مجموعة من هذه العوامل من حالة لأخر[1]. بالرغم من وجود عدد قليل من الحالات التي يعزى فيها إندلاع الصراع إلى أحد العوامل , فإنه يمكن إشارة إلى المتغيرات التالية :

1 ـ الهوية الأثنية في مواجهة الهوية الوطنية :

إختلف الباحثون في تقدير أهمية الرابطة الأساسية للجماعة العرقية , فبعضهم يشير إلى رابطة اللغة و الثقافة , ويضيف بعض ثان إلى ذلك رابطة الوعي بالأصل المشترك و الوعاء الإقليمي , وقد يضيف بعض ثالث إلى ذلك خصائص التكوين النفسي , لكن ما أبرز خصائص الرابطة العرقية ؟

يمكن في هذا السياق الإشارة إلى أربع خصائص أساسية

أولا : أن الرابطة العرقية تتميز عما عداها من روابط إجتماعية في كونها وراثية وليست مكتسبة , فهي تعير عن مصير محتوم للفرد بحكم الميلاد .

كما من ناحية ثانية : تتميز بمشاركة أفرادها في جملة من القيم و المعتقدات , وعادة ما يتم التعبير عن ذلك بشكل مؤسسي , فالجماعات الأثنية تمتلك مؤسسات جماعية توازي بشكل أو بآخر تلك الموجودة في المجتمع ككل . يعني ذلك ـ ولو بشكل غير مباشر ـ أن المؤسسات ذات الطابع العرقي تشكل تهديدا لسلطة الدولة الوطنية [2].

وتتمثل السمة الثالثة : للرابطة الأثنية في وجود تمايزات داخل الجماعات العرقية , وقد يعزى ذلك إلى متغيرات العشيرة و الجماعات العمرية و الإنتماء الإقليمي , وهو ما يؤدي إلى صراعات داخلية تزيد من تعقيد السياسات الوطنية للدولة الإفريقية . وليس أدل على ما نقول من الصراعات التي تشهدها جماعة " الشونا " في زيمبابوي بين فئات الكارنجا , و الزيزورو , المانيكا , وغيرها من البطون و العشائر من أجل السلطة و الهيمنة .

وأخيرا : فإن الأثنية في إفريقيا تتميز بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف, والسياقات المتنوعة و المعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة . على أن التساؤل الأكثر أهمية يتعلق بمدى إمتلاك الجماعات الأثنية في إفريقيا لوجدان عام أصيل لم يتغير. يميل بعض الباحثين إلى القول بأن الهوية الأثنية قد تم

---

(1) - Civil War and Underdevelopment ,An Murshed ,S . Mansoob ,Conflict N°4 , 2002 , (London, Sage,39. Introduction Journal of Peace Research ,vol Publication) , P 387 -393

(2) ـ حمدي عبد الرحمان حسن , الصراعات العرقية و السياسية في أفريقيا " الأسباب و الأنماط و أفاق المستقبل " , مرجع السابق , ص183.

تكريسها في فترة حديثة نسبيا في تطور الدولة الإفريقية , ولاسيما في ظل الممارسات الإستعمارية , والتنافس على السلطة و المكانة , و الحصول على الموارد الإقتصادية , و الخدمات الإجتماعية الذي ميزت المرحلة الإستعمارية ومرحلة ما بعد الإستعمار[1] .

2 ـ الحدود المصطنعة :

كان مؤتمر برلين في عام **1884 ـ 1885** نقطة إنطلاق مهمة . ففيه رسمت الخارطة السياسية لإفريقيا الحديثة لا بيد الأفارقة أنفسهم , بل بقصد من الأوروبيين لفرض إدعاءاتهم على ما يطلق عليه جيمز مايال " آخر كتلة أرضية كبيرة تنتظر التطويق " [2] , وجاء التوسع الناجم للفكرة الأوروبية عن السيادة معه بتقسيم شبه كلي للفضاء السياسي الذي كاد ألا يخلو من أية بقعة غير مستعمرة في القارة , ولم يكن يخضع للسيطرة الأوروبية المباشرة من القارة سوى عشرة بالمئة في عام **1870** , ولكن مع نهاية القرن نفسه لم يبق منها خارجها سوى عشرة بالمئة . وفرضت على القارة أنماط جغرافية مصطنعة شديدة التباين وتشويه الأنماط الإجتماعية الإقتصادية التقليدية.

فكانت النتيجة أن تم تقسيم الجماعة الواحدة بين أكثر من كيان سياسي , فباتت تتطلع ـ لاحقا ـ إلى التوحد في إطار كيان سياسي واحد , و تمردت على حكوماتها من أجل اللحاق ببقاياها في دول أخري , والعكس من ذلك فقد أدت هذه الحدود التي وضعها المستعمرون (عشوائيا) إلى تجميع عدد من الجماعات العرقية و الثقافية التي لا تربط بينها رابط من عرق أو لغة أو ثقافة أو دين .

لقد جمعت بعض الدول الإفريقية في داخلها مئات الجماعات العرقية , ففي السودان ـ على سبيل المثال ـ توجد **56** جماعة عرقية كبيرة تنقسم ـ حسب الدراسات العلمية ـ إلى أكثر من **598** جماعة فرعية , وفي إثيوبيا توجد **82** جماعة عرقية وتعرف إثيوبيا باسم " متحف القوميات " بينما يعرف السودان باسم "إفريقيا المصغرة " لما فيه من التنوع العرقي و الديني و اللغوي .

إن عدم تطابق الحدود السياسية التي رسمها المستعمرون مع الأوضاع الأثنية, قد أدت إلى تكون المجمعات الإفريقية , وهي مجمعات ذات طبيعة تعددية حيث توجد في بعض الدول, كما أشرنا أكثر من خمسمائة جماعة فرعية ,وتتحدث مئات اللهجات و اللغات وتدين بأديان مختلفة . هكذا يظهر الدور المحوري للإستعمار في خلق هذه القضية إبتداء .

بعد الإستقلال ظهرت مشكلة الحدود السياسية في إفريقيا كقضية ملحة وشائكة. وفي مؤتمر الشعوب الإفريقية في أكرا **1958** نوقش موضوع الحدود, ولكن لم يصل القادة إلى حل لهذه المشكلة خاصة وأن كثيرا من الدول الإفريقية لم تكن قد نالت إستقلالها بعد , وقد أجمع المؤتمرون على ضرورة التعامل مع مشاكل الحدود"

---

[1] ـ نفس المرجع , ص 184 .

[2] ـ نانا بوكو , مكانة الأمن في إفريقيا " السلم و النزاع " , ديفيد ج فرانسيس , ترجمة عبد الوهاب علوب , (القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , ط 1 , 2010) , ص 156 .

بروح التسامح و الإخاء " حتى لا تقود هذه الحدود إلى صراعات وحروب بين الدول المختلفة بعد الاستقلال [1].

بالطبع لم يكن أمام القادة الأفارقة خيارات أخرى لحل مشاكل الحدود , ذلك أن فتح الباب أمام مناقشة الحدود و السعى إلى تعديلها لتتطابق مع الواقع الأثني, من شأنه أثارة صراعات لا حد لها .

وعلى كل فقد كان الإستعمار الأوروبي هو السبب في وجود هذه الحالة في القارة الإفريقية , ولا تزال مشكلة الحدود تفرز آثارها السلبية على الأمن والإستقرار داخل القارة بين الجماعات الأثنية المختلفة , ومن دولها حول الحدود مثل النزاع الصومالي الإثيوبي , الصومالي الكيني , السوداني المصري , التشادي الليبي و الموريتاني السنغالي ....الخ .

3 ـ الأسباب الاقتصادية :

تأتي الأسباب البيئية و التنافس على الموارد الطبيعية في مقدمة العوامل المسببة لإندلاع الصراعات و الحروب الأهلية , فالدراسات الحديثة تؤكد على أن توافر الموارد الطبيعية يسهم في تزايد إحتمالات تعرض الدول لمخاطر إندلاع الصراعات الأهلية ,مقارنة بالدول التي لا تتوافر فيها تلك الموارد بغزارة [2].

كما أن الصراع على الموارد الطبيعية يمكن أن يشعل الصراعات , ويوسع من نطاق الحروب المندلعة بالفعل . وتؤكد الدراسات على أن وجود موارد طبيعية يمكن الإستيلاء عليها ـ مثل الموارد المعدنية ـ يؤدي إلى تمركز الصراع حول مصادر هذه الموارد , بالتالي توسيع نطاق الصراع[3] .

وفي هذا الصدد , قامت إحدي الدراسات بتحليل العلاقة بين الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة في سنة معينة و إحتمال نشوب الحرب الأهلية خلال السنوات الخمس التالية . وتم قياس حجم الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدول بنسبة الصادرات من الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي . وتوصلت الدراسة إلى أنه مع زيادة هذه النسبة يزداد إحتمال تعرض البلاد لمخاطر الحرب الأهلية , حتى تصل النسبة إلى **26**٪ ومع زيادة النسبة عن **26** ٪ يبدأ إحتمال نشوب حرب أهلية في إنخفاض . وأكدت الدراسة على دقة هذه النتائج من الناحية الإحصائية , فالدول التي حققت نسبة **26**٪ بلغ إحتمال نشوب حرب أهلية بها **23**٪ بينما لم يتجاوز الإحتمال في الدول التي لا تزخر بثروات طبيعية نسبة **0,5**٪ . ومن ثم خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباطية قوية ـ لكنها ليست علاقة مطردة بين الإعتماد على تصدير السلع الأولية وبين نشوب حرب أهلية [4].

---

[1] ـ التقرير الاستراتيجي السنوي للعام 2006 , مركز دراسات الشرق الأوسط و إفريقيا , ص 256 - 257 .

[2] - Resources and Civil Conflict ,Evidence from Case (Ross , Michael :Natural2) Wars and Post – Conflict Transitions , Studies , Paper Presented at Workshop on Civil , May 2001 , P 1-34

[3] - Resources and Gates, The Geography of Civil War , Journal of Scott & Buhaug, Halvard Peace Research, vol 39 , N°4 2002 , P417-433 .

[4] ـ رحاب عثمان , الاقتصاد السياسي للصراعات و الحروب الأهلية في القارة الإفريقية , (القاهرة , مجلة أفاق إفريقية , العدد 21, خريف 2006) .

والقارة مليئة بالأمثلة التي تؤكد صحة نتائج هذه الدراسات بصورة عملية , فغالبية الحروب الأهلية و الإضطرابات الإجتماعية كانت نتاجا للتنافس على الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة . ومن هذه الأمثلة حالات الصراع والحروب الأهلية في بوروندي و رواندا , والتي تمثل نموذجا واضحا لصراعات نجمت ـ ولو بصورة جزئية ـ عن التنافس على الأراضي الزراعية المحدودة , على الرغم من أنها عرفت على أنها صراعات إثنية[1] .

4 ـ سياسات الحكومات الوطنية :

لقد كانت سياسات الحكومات الوطنية سببا في تعقيد الأوضاع التي خلفها المستعمرون في القارة . ففيما يتعلق بالسياسات التنموية إستمرت الحكومات الوطنية في نفس النهج الذي وضعه المستعمرون. فبعد الإستقلال ثار نقاش في غالب دول القارة حول أسس قيام المشروعات التنموية ,وبرز في هذا الصدد إتجاهان : الأول يقول بضرورة توزيع المشروعات التنموية بالتساوي بين أجزاء القطر المختلفة, ولابد من تضمين التنمية المتوازية في صميم الخطط القومية , مع مراعاة إعطاء أولوية للمناطق الأكثر تخلفا و التي تفتقر لمشروعات التنمية بما يقود تدريجيا إلى تنمية متوازية بين أطراف القطر المختلفة , أما الإتجاه الثاني فقد كان يرى عدم ضرورة توزيع المشروعات التنموية بهذه الطريقة . وذلك لأن بعض الأقاليم غير مؤهلة لإقامة مشروعات تنموية فيها . وأنها بسبب غياب البنيات التحتية الأساسية , فإنها لن تكون ذات جدوى إقتصادية لأن إقامة هذه المشروعات يتطلب , إبتداء إقامة بنيات أساسية ربما تستهلك كل الأموال المرصودة للمشروعات التنموية , ونادي أصحاب هذا الإتجاه بتركيز المشروعات في المناطق التي تتميز بوجود بنيات أساسية راسخة لأن هذا أكثر جدوى من الناحية الإقتصادية,على أن توزيع هذه المشروعات التنموية على بقية الأقاليم بالتساوي . وصادف الإتجاه الثاني قبولا لدى أغلب الحكومات الإفريقية التي أخذت به ,ووعدت بتوزيع عائدات المشروعات التنموية على الأقاليم المختلفة لكنها لم تفعل . و لا تزال الأقاليم تشتكي من " التهميش " الذي تعيشه مقارنة بإقليم أخرى أكثر تطورا[2] .

5 ـ السياسات الإستعمارية:

أن دور الإستعمار في الأثنية الإفريقية لم يتوقف عند حد رسم الحدود العشوائية المصطنعة التي تمت الإشارة إليها , لكنه إتبع عدة سياسات ما أدى إلى وجود صراعات و إستقطاب حاد بين الجماعات المختلفة داخل الدول الإفريقية .

سعت القوى الإستعمارية في إفريقيا على دعم بعض الجماعات القبلية دون الجماعات الأخرى , وكان المعيار الذي استند إليه المستعمرون في تقريب أو أبعاد الجماعات تتمثل في موقف الجماعة من الحكم الإستعماري من جهة , ودرجة قوة الجماعة نفسها من جهة أخري .

---

(1) ـ فالكثافة بالنسبة للأراضي في رواندا تفوق المتوسط السائد على متوسط القارة الإفريقية بحوالي 13 مرة , وفي بروندي تفوقها بحوالي 9 مرات .

(2) ـ التقرير الإستراتيجي السنوي للعام 2006 , مركز دراسات الشرق الأوسط و إفريقيا , ص 261 - 262 .

لقد عمل الإستعمار ـ في الغالب ـ على دعم الجماعات التي تعاونت معه بينما عادى الجماعات التي عملت على مناوأته , كما إهتم بقريب الجماعات الكبيرة والقوية على حساب الجماعات الصغيرة العدد الضعيفة الأثر .

نتيجة لهذه السياسة برزت جماعات متميزة في الدول الإفريقية مثل : الكريول في سيراليون و الباجندا في يوغندا و الكيكويو في كينيا , الباروتسي في زامبيا , العيسي في جيبوتي .

مستفيدة من الوضع الذي حفتها به الإستعمار , تمكنت هذه الجماعات من الوصول للسلطة خلفا للمستعمرين, و تمكنت من البقاء في السلطة ـ بما تمتلك من قوة ـ رغم معارضة الجماعات الأخرى لها .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد, هو أن الجماعات الأخرى التي همشها الإستعمار لم تصل هذه الجماعات التي وصلت للسلطة متحالفة مع المستعمرين ورفضت الخضوع لسلطتها ونصبت نفسها مناوئة لها .

وبهذه الطريقة إنقسمت المجتمعات الإفريقية بين القوى المسيطرة و التي كانت متحالفة مع الإستعمار من ناحية , و الجماعات الأخرى المحرومة : إقتصاديا وسياسيا و إجتماعيا من جانب آخر, وفشلت كل الجهود التي بذلتها النخب الحاكمة من أجل خلق حس قومي مشترك , وغدت العلاقات بين الجماعات الإفريقية علاقات صراعية وليست تعاونية .

الفرع الثاني : أنواع النزاعات في القارة الإفريقية.

على الرغم من تعقيد و تشابك واقع الصراعات الأفريقية فإنه يمكن القول إجمالا بوجود ثلاثة أنماط عامة من هذه الصراعات الداخلية , وذلك على النحو التالي[1] :

1 ـ نمط الصراعات الأثنية العنيفة :

لعل (منطقة البحيرات العظمى) تطرح نموذجا واضحا لهذا النمط من الصراعات . فليس بخاف أن إحدى إشكاليات الصراع وعدم الإستقرار في هذه المنطقة ترتبط في المقام الأول بحقيقة الروابط و التفاعلات العرقية بين (التوتسي) Tutsiو (الهوتو) Hutu, وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الإستعماري . فإذا كان إجمالي سكان كل من رواندا , و بوروندي يبلغ قرابة ثلاثة عشر مليون نسمة فإن **85**٪ منهم ينتمون إلى قبائل (الهوتو) موزعين عبر الحدود الرواندية مع دول الجوار الأخرى فثمة حوالي أربعمائة ألف من التوتسي(وبعضهم من الهوتو) ,يحاولون اقتفاء آثارأجدادهم في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية سواء في مقاطعة شمال كيفو (البانيا رواندا), أوفي مقاطعة جنوب كيفو (البانيا مولينجي) , كما أن هناك قرابة المليون من الهوتو موزعين على الحدود التنزانية

[1] ـ لتوسع انظر : كمال حماد , النزاعات الدولية " دراسة قانونية دولية في علم النزاعات " , (لبنان , الدار الوطنية للدراسات و النشر و التوزيع ش م م , ط 1 , 1998).

مع كل من رواندا , و بوروندى , أضف إلى ذلك عشرات الآلاف من (التوتسي , و الهوتو) الذين يعيشون في منطقة الحدود الأوغندية الرواندية , ولاسيما في مقاطعة (كيسورو) . و لا يخفي أن هذه الروابط العرقية هي التي خلقت تحالفات سياسية إقليمية كتلك القائمة بين نظام حكم الرئيس (موسيفينى) في أوغندا و نظام حكم الأقلية من (التوتسي) في كل من رواندا, وبوروندي . ومن جهة أخري فإن الهوتو يجدون تعاطفا من قبل دول مثل : تنزانيا , وكينيا , و السودان [1].

2 ـ نمط الدولة المنهارة :

لقد ظهر هذا النمط الجديد من أشكال الدولة الإفريقية خلال الحقبة الجديدة للعولمة , حيث أطلق عليه اسم (دولة أمراء الحرب المحليين) مثلما هو الحال عليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية , وليبيريا , سيراليون, الصومال . ونتيجة الصراعات التي يشهدها النسيج الإجتماعي لهذه المجتمعات ,فإن النخب المحلية والإقليمية تحصل على أرباح خيالية من خلال عمليات النهب و السلب المنتظمة للموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول [2].

ومن الملاحظ أنه كلما ازدادت حدة الصراعات بين القوات الحكومية وقوات المتمردين في الكونغو الديمقراطية ازدادت عائدات تجارة الماس بشكل خيالي . ونظرا لأن هذه المنطقة غنية بالمعادن فإن الحافز على إنهاء الصراع لدى هذه النخب المسيطرة يكون ضعيفا[3] .

3 ـ نمط العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي [4]:

لقد أدت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية منذ أواخر الثمانينيات إلى حدوث إضطرابات عنيفة . ويفسر البعض ذلك بأن حالة الإنفتاح و الحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات و الإنقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة فترة طويلة في ظل نظم الحكم التسلطية , ولاسيما إذا كانت جماعة عرقية معينة مسيطرة على الحكم , وتقوم بقمع الجماعات الأخرى. فالتحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات العرقية , أو الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية .

ويمكن أن نشير إلى العديد من الحالات التي أخفقت فيها عمليات التحول الديمقراطي في تحقيق الإستقرار , بل إنها تسببت في ازدياد حدة الصراعات الداخلية , وتقويض دعائم الإستقرار الداخلي ومن ذلك حالات كوت ديفوار, أنجولا, بوروندي .

وأيا كان الأمر فإن حدة الصراعات العرقية و السياسية في الواقع الإفريقي ترتبط بدرجة الإستجابة لمطالب الجماعات العرقية . فثمة مطالب قابلة للتفاوض مثل : المطالبة بالمساواة بين الجماعات المهيمنة في المجتمع تسعى دوما إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها الهيمنة على باقي الجماعات .على أن هناك

---

(1) ـ حمدي عبد الرحمان حسن , إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل ؟ , مرجع سابق , ص 195 - 196 .

(2) ـ نفس المرجع ، ص 196 .

(3) ـ نفس المرجع ,ص 197 .

(4)ـ لقد أدي التحول إلى سياسات التعدد الحزبي في كثير من الدول الإفريقية إلى صراعات سياسية و إثنية عنيفة وصلت إلى حد الحروب الأهلية ولعل كوت ديفوار و ليبيريا و سيراليون تمثل أمثلة واضحة .

مطالب يصعب التفاوض بشأنها مثل : السعى من أجل الإستقلال و الإنفصال عن الدولة . أو الحصول على الحكم الذاتي لإقليم معين داخل الدولة .

الفرع الثالث : تداعيات النزاعات الإفريقية .

وتنبع أهمية تناول تداعيات الحروب الأهلية في إفريقيا من حقيقة هامة مؤداها أن هذه التداعيات قد تكون في حد ذاتها سبباً وعاملاً من عوامل تجدد الصراع مرة أخرى. وتتعدد تداعيات وآثار الصراعات الأهلية في إفريقيا، ومن أبرز هذه الآثار: تفاقم مشكلة اللاجئين، ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة، ومشكلة إنهيار الدولة، إنتهاكات حقوق الإنسان، إنتقال الحروب الأهلية للدول المجاورة, فيما يعرف بأثر العدوى، انتشار الفساد و فوضى في بلاد بسبب فقدان للنظام , انتشار أنواع مختلفة من أمراض و الأوبئة , وفيما يلي سوف نتناول الآثار الثلاثة الأولى:

أولاً: مشكلة اللاجئين:

تعتبر مشكلة اللاجئين واحدة من أبرز الآثار التي أفرزتها الحروب والصراعات الأهلية في القارة الإفريقية. و تضم القارة الإفريقية حوالي نصف اللاجئين في العالم، لتصبح بذلك أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين.

وتسبب ظاهرة اللاجئين مشكلات سواء لدولة المنشأ أو دولة اللجوء. فبالنسبة للأولى: تفقد هذه الدول مواردها البشرية بسبب نزيف العقول الذي تتعرض له، وهروب المتعلمين والمثقفين إلى الخارج للنجاة بأنفسهم والبحث عن مصادر جديدة للرزق بعيدة عن مواطنهم التي دمرتها الحروب الأهلية. أما بالنسبة للثانية (دولة اللجوء) فتواجه هي الأخرى سلسلة من المشكلات تتمثل فيما يحدثه اللاجئون من تغيرات في الخريطة البشرية وتحديداً الإثنية، فضلاً عما يمثله هؤلاء اللاجئون من أعباء إقتصادية وإجتماعية[1] .

وعلى الرغم من الإتفاق المبدئي على اتساع نطاق مشكلة اللاجئين في إفريقيا، فإن ثمة صعوبات تحول دون التحديد الدقيق لأعدادهم ، ومن هذه الصعوبات[2] :

1 - إتسام أوضاع مخيمات اللاجئين بالسيولة الشديدة, حيث تزداد عملية دخول وخروج اللاجئين من هذه المخيمات، بما يجعل أعداد اللاجئين عرضة للتقلبات السريعة والمفاجئة.

2 - عدم قدرة دولة المنشأ على وضع عدد دقيق لأعداد اللاجئين الفارين منها بسبب ظروف عدم الإستقرار الداخلي.

3 - ميل دولة اللجوء إلى المبالغة في أعداد اللاجئين الموجودين لديها، سعياً إلى الحصول على مزيد من المساعدات الدولية.

ومن حيث دول المنشأ تأتي الصومال على رأس هذه الدول, إذ أدى تفاقم الحرب الأهلية فيها منذ بداية التسعينيات إلى خروج أعداد هائلة من اللاجئين ,هرباً

---

(1) ـ أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2001) ، ص 348 - 350 .

(2) ـ نفس المرجع , ص 354 .

من الجفاف والمجاعة والحرب الأهلية. يلي الصومال: بوروندي ,ليبيريا ,السودان, سيراليون , إريتريا , أنجولا , الكونغو الديمقراطية , رواندا وإثيوبيا[1].

وعلى صعيد دول الملجأ تعتبر تنزانيا على رأس الدول المستقبلة للاجئين ليس فقط في إفريقيا , وإنما في العالم بأسره, حيث وصل عدد اللاجئين فيها إلى أكثر من **560** ألف لاجئ، من بينهم **449** ألف لاجئ من بوروندي ، و **98** ألف لاجئ من الكونغو الديمقراطية، و يلي تنزانيا كل من : غينيا، السودان، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، ساحل العاج، أوغندا، الجزائر، وأخيراً زامبيا[2].

و يتضح مما سبق التداخل الواضح بين دول المنشأ ودول اللجوء, فالدولة الواحدة قد تكون طاردة للاجئين أو مستقبلة لهم. فالكونغو الديمقراطية على سبيل المثال تعاني من مشكلة اللاجئين منذ عام **1960**، و يقدر حجم اللاجئين الفارين منها بأكثر من **200** ألف لاجئ. وفي نفس الوقت تستضيف الكونغو الديمقراطية اللاجئين من أنجولا وبوروندي وأوغندا ورواندا، وينطبق الوضع على كل من السودان وإثيوبيا[3].

ثانياً: ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة:

يعتبر الأطفال من أكثر الفئات تعرضاً لمخاطر وآثار الحروب الأهلية, فهم إما يتعرضون للقتل أو الإعاقة أو التشريد عن منازلهم أو الإنفصال عن ذويهم.

بيد أن الآثار الواقعة على الأطفال في الحروب تفاقمت باستخدام الأطفال كأداة في الحرب. وفي عام **1988** قدر عدد الأطفال المحاربين في الحروب الأهلية بنحو **200.000** طفل، إرتفعوا إلى **300.000** طفل عام **1995**, حيث تستخدمهم الجيوش النظامية للقيام بكافة أنواع الأعمال كطهاه ، أو محاربين أو جواسيس أو كأدوات للكشف عن الألغام..... الخ[4].

وقد ساعد توفر الأسلحة الخفيفة إلى تكوين جيوش من الأطفال دون العاشرة يجيدون كافة فنون القتال والتعذيب. ففي سيراليون يطلق على الحرب الدائرة هناك «حرب الأطفال» ,إذ إن معظم المحاربين من الجانبين من الأطفال. وفي رواندا رصدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف عام **1995**) حالات لأكثر من **3000** طفل تعرضوا لمستويات عالية جداً من الإصابات خلال عمليات التطهير العرقي عام **1994**. كما قدرت منظمة العفو الدولية عدد الأطفال الذين يقومون بإعالة أسرهم بنحو **60.000** طفل، ثلاثة أرباعهم من الفتيات[5] . و في حالات اللجوء يمثل الأطفال حوالي **50**٪ من أي مجموعة، وقد تتزايد هذه النسبة إلى ما بين **65**٪ - **70**٪.

---

(1) ـ نفس المرجع ، ص 355 - 358 .

(2) ـ نفس المرجع ، ص 360 - 364.

(3) ـ لتوضيح حول مشكلة اللاجئين في اريتريا , انظر :السيد ياسين (محرر) , التقرير الاستراتيجي العربي 1993 ,(القاهرة , مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام , 1994) , ص 132 .

(4) ـ عزيزة بدر، التكلفة والآثار الإجتماعية والإقتصادية للصراعات في الحروب الأهلية وإنعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا، في معهد البحوث والدراسات الإفريقية، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا , (القاهرة , معهد البحوث و الدراسات الإفريقية , 1999) , ص 835 .

(5) ـ نفس المرجع ، ص837 - 838 .

ثالثاً: مشكلة انهيار الدولة:

تعد مشكلة إنهيار الدولة من أولى النتائج والآثار المترتبة على الحروب الأهلية، ويقصد بإنهيار الدولة تقويض مؤسسات الدولة وأجهزتها, بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة. ويتخذ إنهيار الدولة كنتيجة للحروب الأهلية نمطين أساسيين:

النمط الأول: هو الإنهيار الشامل للدولة، ويقصد به إنهيار السلطة المركزية للدولة، ويحدث عندما تؤدي الإطاحة بالنظام إلى حدوث حالة من الفوضى الشاملة ، بما لا يسمح لأي من الجماعات المتصارعة بالسيطرة على الحكم بصورة كاملة.

أما النمط الثاني: فهو الإنهيار الجزئي ويقصد به ضعف سلطة الحكومة , وترهل جهازها البيروقراطي الذي ينجم عنه عجز الدولة عن فرض سيطرتها على جميع أقاليمها، ويتسم هذا النمط بأنه مؤقت، ويقتصر على فترة محددة من الحرب الأهلية[1].

ويعود إنهيار الدولة الإفريقية إلى أسباب مرتبطة بالضعف الهيكلي للدولة الإفريقية التي تعاني من العديد من الإختلالات والمشكلات، ولأسباب مرتبطة بطبيعة الدولة الإفريقية التي توصف بأنها دولة رخوة، وأنها دولة وقف، دولة نخبة[2]. بيد أن إنهيار الدول الإفريقية يظل أيضاً وثيق الصلة بالعوامل الخارجية, ففي فترة الحرب الباردة كان للمساعدات التي تقدمها القوى الكبرى للدول الإفريقية أكبر الأثر في صمود هذه الدول في وجه التحديات السياسية و الإقتصادية والأمنية التي تواجهها، ومع إنتهاء الحرب الباردة ـ وما صاحبها من متغيرات على الساحة الدولية قادت إلى إنخفاض الأهمية النسبية للدول الإفريقية ـ توقفت هذه المساعدات لتجد الدول الإفريقية نفسها مضطرة لمواجهة هذه التحديات بمفردها، ومن ثم فإن عدداً قليلاً جداً من الدول الإفريقية هي التي نجحت في الحفاظ على الإستقرار السياسي والإقتصادي والأمني[3].

ويعتبر الصومال وليبيريا نموذجين دالين لما يتعلق بحالات الإنهيار الشامل للدولة , ففي الحالة الليبيرية غابت الدولة بوصفها النظام الشرعي القائم، كما إنهار المجتمع إجتماعياً و إقتصادياً. ويرجع إنهيار الدولة الليبيرية إلى عملية تاريخية طويلة من التآكل التدريجي في البنية السياسية الإجتماعية للمجتمع الليبيري أسفر عن إنهيار النظام الديكتاتوري للرئيس تولبرت , ليحل محله نظام أكثر ديكتاتورية يهيمن فيه صامويل دو, وجماعته الإثنية على مقاليد الحكم في البلاد[4].

أما بالنسبة للصومال فقد تكاتفت عدة عوامل أدت في النهاية إلى إنهيار الدولة الصومالية، ومن هذه العوامل: نظام الحكم الفردي لنظام سيادي بري، الإعتماد

---

(1) ـ خليل العناني، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، (آفاق إفريقية، المجلد الثاني، العدد السادس، صيف 2001) ، ص 72 وفي تحليل أنماط وأشكال انهيار الدولة انظر أيضاً: أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق ، ص 266 - 281.

(2) ـ حول إشكالية الدولة الإفريقية انظر: د. إبراهيم نصر الدين ، إشكالية الدولة في إفريقيا، (القاهرة, مركز البحوث والدراسات السياسية ، سلسلة بحوث سياسية ، العدد 130).

(3)- United Nations, The causes of conflict and the promotion of durable peace and sustainable development in Africa, Report of the Secretary-General,1997 .

(4) ـ رانيا حسين , خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا , (القاهرة , مجلة السياسة الدولية , عدد أكتوبر 2004) , ص 19 .

الكثيف على المؤسسات العسكرية والبوليسية في مختلف قطاعات الدولة، هذا إضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة في الأدوار التي لعبتها القوى الإقليمية والدولية في الحرب الأهلية الصومالية[1] . وأخذ إنهيار الدولة الصومالية شكلاً متطرفاً أعاد المنطقة إلى الوضع الذي كانت عليه في القرن التاسع عشر من حيث غياب السلطة المركزية والنظام القضائي وإنهيار الخدمات العامة[2].

وعلى الرغم من أن إنهيار الدولة هو أحد نتائج الحروب الأهلية في إفريقيا، إلا أنه بدوره له العديد من الآثار والنتائج الفادحة, حيث إن هذا الإنهيار يؤدي إلى تدمير الركائز الإقتصادية والإجتماعية للدولة، ويؤدي إلى الفصل العملي والواقعي للدولة نظراً لغياب سلطة مركزية تفرض سلطتها على أرض الواقع ,وهو ما يؤدي إلى التقدير في إطالة أمد الحرب الأهلية، وصعوبة حسمها لصالح أي من الأطراف المتصارعة.

يتضح مما سبق أن ظاهرة الصراعات الأهلية هي ظاهرة بالغة التعقيد تتعقد فيها الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية، وتتداخل فيها الأسباب والنتائج، مما يتطلب منهجاً شاملاً , ورؤية متكاملة عند التعاطي مع هذه المشكلة. بيد أن البحث عن حلول لتسوية مشكلة الصراعات الأهلية التي تضرب القارة منذ عقود خلت تتطلب الأخذ في الإعتبار خصوصية هذه الصراعات التي تعتبر صراعات ممتدة بالغة التعقيد ,لأنها ترتبط بتمايز هوية وثقافة الجماعات التي تشكل أطرافها الفاعلة وهو ما يتطلب مجموعة من الحلول الخاصة تراعي هذه الخصوصية، وتضع نهاية لهذه الظاهرة بالغة الخطورة على الساحة الإفريقية.

المطلب الثاني : الدور الليبي في تسوية النزاعات المسلحة في إفريقيا .

لقد رمت ثورة الفاتح و قائدها منذ قيامها عام **1969** بكل ثقلها في سبيل دعم و مساندة كافة حركات التحرر في القارة الإفريقية ,و إستئصال جذور سياسة الميز العنصري منها , و القضاء على ترسبات , و مخلفات الحقبة الإستعمارية المريرة, فقدمت لشعوب القارة كل سبل الدعم و المساندة المادية و المعنوية , ووقفت إلى جانبها في كل المحافل و الملتقيات الدولية إلى أن حققت حريتها و إنتصارها . كما سعت الثورة وقائدها من أجل زرع بذور السلام و الإستقرار بين بلدان القارة, كبديل و خيار إستراتيجي يجنب شعوب هذه القارة المزيد من إراقة الدماء والتطاحن و الاقتتال , ويقودها إلى بر الأمان و شق طريق التنمية و البناء, وقد وجدت بفعل إصرارها على ترجمة هذا التوجه الواعي و الحريص على إنقاذ إفريقيا وتقوية أركانها التجاوب و القبول من البلدان الإفريقية ,وأن تحل في هذا المضمار العديد من الخلافات و النزاعات الإفريقية .ولهذا طرحت ليبيا عددا من المبادرات لتسوية هذه النزاعات , من أبرزها ما يلي:

---

(1) ـ حول تحليل شامل لادوار القوى الدولية و الإقليمية , انظر : نجوى الفوال , المواقف الدولية و الإقليمية تجاه الأزمة الصومالية في معهد البحوث و الدراسات الأفريقية , الصراعات و الحروب الأهلية في أفريقيا , مرجع سابق , ص 345 - 389 .

(2) ـ نفس المرجع , ص 272 - 274 .

الفرع الأول : الجهود الليبية لتسوية النزاعات الإفريقية.

لعبت ليبيا دورا نشطا في تسوية النزاعات بين الدول الإفريقية بعد إنتهاء الحرب الباردة و حتى الآن , وكان من أبرز هذه النزاعات التي قامت ليبيا بالوساطة فيها :

1 ـ جهود الوساطة الليبية في النزاع بتشاد :

في ظل الحرب الدائرة منذ أكتوبر **1998** بين المعارضة و الحكومة التشادية على التخوم الصحراوية في منطقة , قامت ليبيا بالمساعدة في ظهور إتفاق المصالحة التشادي الموقع في طرابلس في **7** يناير **2002** , مما أثار ارتياحا في نجامينا سواء من جانب الحكومة التشادية أو المعارضة , ومثل هذا الإتفاق لم يكن واردا قبل بضعة أشهر , إذ جاء بتأثير و نفوذ ليبي كبير على جميع الأطراف [1] . وكان من أهم بنود إتفاق المصالحة الوقف الفوري للقتال و العفو العام و إطلاق سراح الأسري لدى الطرفين اللذين كانت المصالحة بينهما مستحيلة ,وكان هناك تأثير شخصي للعقيد معمر القذافي و الذي كان تأثيره حاسما في ظهور هذا الإتفاق, وتفرغ التشاديون من أجل العمل الجاد لتحقيق الأمن و التنمية في بلادهم بدلا من الصراع و التناحر على السلطة .

وكانت المفاجأة الكبرى في إتفاق طرابلس [2] هي تطرق الإتفاق إلى مسألة مشاركة حركة من أجل الديمقراطية و العدالة في الحكومة التشادية , في حين كانت الحركة المتمردة التي يقودها ميدانيا وزير الدفاع السباق " يوسف توجي " تطالب بإستقالة النظام القبلي للرئيس التشادي " إدريس ديبي " ,إلا أن توجي لم يوقع بنفسه الإتفاق بل وقعه النائب الثاني لرئيس الحركة المنتخب " أدم توغو " وهو سفير سابق لتشاد في ليبيا , وقد وقع على الإتفاق أمين الوحدة الأفريقية الليبي " علي عبد السلام التريكي " نيابة عن العقيد القذافي الذي رعى محادثات السلام ..و للدلالة على أهمية الدور الليبي , فقد نص الإتفاق على أن تتولى الحكومة الليبية مسؤولية ضمان التزام الطرفين بتنفيذ ما أتفق عليه[3] .

2 ـ الدور الليبي في أزمة جمهورية إفريقيا الوسطى :

لعبت ليبيا دورا امنيا في أزمة إنقلاب جمهورية إفريقيا الوسطى ,حيث ساندت الرئيس " انج فليكيس باتسيه " ضد التمرد الذي قاده جنود موالون لقائد الجيش المعزول " فرانسوا بوزيريه " [4] .

وقد أرسلت الجماهيرية جنودا و آليات مدرعة و معدات محمولة على طائرتي شحن عسكريتين تابعتين للقوات المسلحة الليبية لمساعدة الرئيس " باتسيه" الذي تربطه بالعقيد معمر القذافي علاقات جيدة ,وتخوض قواته معارك مع مناوئين في

---

[1] ـ محمد علي حبش , إفريقيا ـ الحروب الأهلية و الصراعات استنزاف للقوى و الموارد , (معلومات دولية , العدد 61 , صيف 1999) ,ص 150 .

[2] ـ وقع اتفاق طرابلس في 7 / 1 / 2002 .

[3] ـ محمود أبو العينين (محرر) , التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001 ـ 2002 , (القاهرة , معهد البحوث و الدراسات الإفريقية) ص 260 .

[4] ـ وقع الانقلاب في جمهورية أفريقيا الوسطي في نهاية شهر أكتوبر عام 2001 .

الجيش قاموا بمحاولة إنقلابية ,وهذا الموقف الليبي قد شجع بعضا من متمردي الكونغو على مساندة قوات باتسيه حتى تمكنت هذه القوات من سحق محاولة الإنقلاب خلال أسبوع من إندلاعها[1] .

ورغم أن السياسة الليبية في إفريقيا لم ترض القوى الغربية إلا أنها لم تعترض على هذا التدخل الليبي في إفريقيا الوسطى ,نظرا لأن مهمته كانت محدودة في مساندة رئيس إفريقيا الوسطى ثم الخروج . ومما قلل المخاوف الغربية[2] من التواجد الليبي وجود قوات إفريقية أخرى من تشاد و أوغندا ,و كذلك من الكونغو . وقد إنسحبت القوات الليبية التي بلغت قوامها **300** جندي ترافقها عدد من المدرعات في يناير **2003** , وحلت محلها قوات حفظ سلام , ولم تنجح هذه القوات في منع إنقلاب للجنرال فرانسوا بوزيريه في مارس **2003** الذي تولي السلطة في البلاد [3].

3 ـ ساحل العاج و بوركينافاسو :

إحتضنت مدينة سرت الليبية في يوليو **2001** لقاء بين رئيسي بوركينافاسو بليز كومباوري , وساحل العاج لوران جباجبو , في إطار وساطة ليبية لتحقيق مصالحة بين البلدين الجارين ينهي نزاعا دبلوماسيا بينهما .

شهدت العلاقات بين ساحل العاج و جارتها الشمالية بوركينافاسو توترا , بسبب إتهامات بوقوف بوركينافاسو خلف مساع لزعزعة إستقرار حكومة الرئيس جباجبو , بعد أعمال عنف سياسية و عرقية إندلعت بسبب المعاملة القاسية التي يتعرض لها مواطنو بوركينافاسو العاملون في ساحل العاج[4] .

4 ـ الدور الليبي في صراع الكونغو الديمقراطية :

أولت ليبيا أهمية كبرى لمنطقة وسط إفريقيا , لاسيما وأن النفوذ الغربي مستفحل في هذه المنطقة ويشكل سدا أمام السياسة الليبية في إفريقيا جنوب الصحراء , لذا تقدمت ليبيا بخطة لإقرار السلام في هذه المنطقة عام **1998** , تم تدعيمها في قمة سرت المصغرة ,و التي ضمنت خمس دول هي ليبيا ـ الكونغو الديمقراطية ـ أوغندا ـ إريتريا ـ تشاد , حيث تم خلالها توقيع إتفاق سرت بين الرئيس كابيلا (الأب) و موسيفيني ,وكل من الرئيس الاريتري أفورقي و الرئيس التشادي إدريس ديبي , و يقضي الإتفاق بضرورة الوقف العاجل لإطلاق النار, وإنسحاب كافة القوات الأجنبية (الإفريقية) المتورطة فيه , ونشر قوات إفريقية محايدة لمراقبة وقف إطلاق النار وضمان عدم التدخل , فضلا عن ضمان سلامة وحدود الدول المجاورة [5].

ونظرا لأن هذا الإتفاق لم يحضره المتمردون و الثوار الروانديون الذين يقومون بدور بارز في دعم المعارضة الكونغولية , إضافة إلى صعوبة تحقيق شرط

---

(1) - Lucy Jones " CAR : A classic African coup "
http :// news.bbc.co.uk /1 /hi /world /Africa / 286119.stm18 / 3 / 2003 .

(2) ـ الحياة 10 /11 / 2001 .

(3)- Lucy Jones ,op .cit .

(4) ـ بدر حسن شافعي , القمة الفرنسية : محاولة للتقييم , (القاهرة , السياسة الدولية , العدد 144 , أبريل 2001) , ص 169 .

(5) ـ عبد المجيد خليفة الكوت , السياسة الخارجية الليبية تجاه إنشاء منظمة الإتحاد الإفريقي 1998 ـ 2001 , (القاهرة , رسالة دكتوراه , معهد البحوث و الدراسات العربية , قسم البحوث و الدراسات السياسية , 2006) , ص 48 .

الإنسحاب الفعلي للقوات الإفريقية , فقد قامت ليبيا بإستضافة قمة آخر في **16** مايو **1999** حضرها رؤساء رواندا ـ إفريقيا الوسطى ـ أوغندا ـ جامبيا ـ تشاد , وكان من أهم النقاط التي توصلت إليها القمة موافقة المتمردين الروانديين على المشاركة في إتفاق سلام .

وقد أثنت الأمم المتحدة على الدور الليبي في أزمة الكونغو , ووجهت رسالة على لسان الأمين العام للأمم المتحدة في مايو **2001** , تؤكد شكرها للقائد الليبي على جهوده في حل الأزمات في إفريقيا , بل أن الرئيس جاك شيراك هو الآخر قد استحسن الدور الليبي في أزمة الكونغو وجهود ليبيا الأخرى في دعم الإستقرار في إفريقيا ,وهو ما يشير إلى قبول دولي للدور الجديد لليبيا الذي تستفيد منه المصالح الغربية ,وخاصة الفرنسية في وسط القارة الأفريقية .

وفي يوليو **2001** دعيت ليبيا مع إحدى عشرة دولة أخرى لحضور مؤتمر سلام في لوساكا بزامبيا تم الاتفاق فيه على بعض الخطوات لحل الأزمة في البحيرات العظمى , ومعروف أن ليبيا لعبت دورا كبيرا في دعم نظام الرئيس الكونغولي الراحل لوران كابيلا في مواجهة تدخلات أوغندا و رواندا اللتين تساندهما الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

5 ـ إريتريا و إثيوبيا :

لعبت ليبيا دورا في تهدئة الأوضاع بين إريتريا و إثيوبيا في الحرب الأولى في عام يونيو **1998** , حيث أرسلت بعثات لكلتا الدولتين , كما عرضت إرسال قوات حفظ السلام , ومع تجدد المواجهات بين البلدين مرة أخرى في عام **2000**, تقدمت ليبيا بمبادرة لوقف الحرب بين البلدين , كما ساعدت الجزائر في الإتفاق الذي أوقف الحرب في ديسمبر **2000** .

وإثر هذا الإتفاق , أجرت ليبيا إتصالات مكثفة مع القياديين السياسيين في البلدين للاستفسار عن الأوضاع المتعلقة بوقف إطلاق النار بين الجارتين , و التأكيد على ضرورة تكريس جهودهما لتحقيق السلام و الإستقرار في المنطقة كشرطين أساسيين لتحقيق التنمية فيها[2] .

6 ـ الدور الليبي في حل أزمة سيراليون :

حاولت ليبيا القيام بدورفي أزمة سيراليون من خلال التوسط لدى الجبهة الثورية المتحدة, بقيادة فودي سنكوح ,لوقف الحرب الأهلية الدائرة منذ ثماني سنوات, في ذلك البلد في عام **1999**, كما توسط القذافي لدى دول مثل بوركينافاسو و ليبيريا للضغط على سنكوح في أبريل **1999** , كما ساهمت ليبيا بقوات ضمن قوات الايكواس لحفظ السلام في سيراليون . وعقب أعتقال سنكوح والتوصل إلى وقف أطلاق النار في نوفمبر **2000** ,بين الجبهة الثورية بقيادة زعيم جديد يدعي سيساي , تزايدت فرص السلام و الحوار في سيراليون[3] .

---

(1) ـ محمود أبو العينين (محرر) , التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001 - 2002 , مرجع سابق , ص 169 .
(2) ـ نفس المرجع , ص 261 .
(3) ـ نفس المرجع , ص 260 .

الفرع الثاني : أهداف الدور الليبي في تسوية النزاعات في إفريقيا .

يمكن الوقوف على أهداف ليبيا في تسوية النزاعات في إفريقيا في الأتي [1] :
1 ـ تحسين الصورة الذهنية عن ليبيا لدي الأفارقة , و إثبات أن سياستها الجديدة في القارة تتوافق مع رغبة الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية في إحلال الاستقرار والسلام في إفريقيا , ونبذ العنف و النزاعات المسلحة .
2 ـ تأمين العمق الإستراتيجي الإفريقي , بما يوفر للسياسة الخارجية الليبية الدعم السياسي في مواجهة هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي و مؤسساته , وإيجاد بيئة في إفريقيا تساعد الخارجية الليبية على تحقيق أهداف الأخرى في مرحلة ما بعد إنتهاء الحرب البارة , ومنها : تعزيز الوحدة الإفريقية و التكامل الإقليمي الإفريقي .
3 ـ تجديد شرعية النظام الليبي , ففي فترة من الفترات كانت قضية الوحدة العربية هي إحدى مصادر الشرعية لهذا النظام , ولكن بعد فشله في مشروعات الوحدة , تحول النظام الليبي إلى البحث عن مصادر جديدة منها الدور السلمي في إفريقيا .
4 ـ تعزيز المصالح الإقتصادية لليبيا في داخل القارة الإفريقية , من خلال وجود توافق ليبي إفريقي بشأن رفض الإستعمار الجديد بشتى صوره , وعدم الرهان على الغرب في إحداث التنمية . وفي المقابل يمكن إستخدام الثروات الإفريقية لتحقيق التنمية في إطار الإعتماد على الذات .
5 ـ إستثمار قدرات ليبيا للعب دور إقليمي (عوائد النفط , الموقع الجغرافي , ...) بأدوات ذات طبيعة تناسب المرحلة التي يمر بها النظام الدولي , خاصة بعد العزلة التي تعرضت لها ليبيا .

الفرع الثالث : سمات الدور الليبي .

اتسم الدور الليبي في تسوية المنازعات في القارة الأفريقية بما يلي[2] :
أ ـ الاتساق مع طبيعة النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب البادرة , من حيث قبوله مظلة الأمم المتحدة ,وممارس دوره من خلالها في بعض الأحيان ,فشاركت ليبيا بقواتها ضمن قوات حفظ السلام الدولية .
ب ـ عدم السعى لفرض وجهة النظر الليبية على أطراف النزاع , وهو ما أدى لقبول طرابلس كطرف يتوسط في هذه النزاعات بحيادية .
ج ـ رفض الإنقلابات ومساندة الحكومات الشرعية في إفريقيا , وهذا الموقف يتسق مع موقف الإتحاد الإفريقي الذي أدان الإنقلاب في إفريقيا الوسطى.
د ـ إستخدام الأدوات الدبلوماسية في تسوية المنازعات , وتقليص إستخدام الأدوات العسكرية , إلا في أضيق الحدود , كحالة جمهورية إفريقيا الوسطى , وفي هذه

[1] ـ خالد حنفي علي محمود , السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام 1969 , مرجع سابق , ص 165 - 166
[2] ـ نفس المرجع , ص 172 - 173 .

العملية تم التدخل العسكري الليبي بناء على طلب من النظام الحاكم فيها , و إنتهت العملية بإنتهاء الهدف منها .

هـ ـ إتفاق الدور الليبي في تسوية المنازعات مع الرؤية الأمريكية الراهنة للقارة,من حيث ضرورة تصفية النزاعات داخل القارة لإيجاد بيئة أفضل للاستثمار,والاستفادة من الثروات النفطية في إفريقيا .

و ـ استفادة ليبيا من دورها في تسوية النزاعات في إفريقيا , فعلى سبيل المثال : في مقابل الدور الليبي في إفشال محاولتي إنقلاب ضد الرئيس السابق لجمهورية إفريقيا الوسطى , وقع البلدان إتفاقا في عام **2002** لمدة **99** عاما ,يكون من حق طرابلس بمقتضاه التنقيب عن النفط و المعادن في أراضي إفريقيا الوسطى ,التي تمتلك ثروات كبيرة من النفط و الذهب و اليورانيوم و الماس و معادن أخرى لم يتم استغلالها .

المبحث الثاني : الدور الليبي و قضية الوحدة الإفريقية .

لقد حظيت إفريقيا بجهد استثنائي على صعيد تحقيق أمن شعوبها وسلامها . وقد عمل معمر القذافي على ثلاثة محاور رئيسة وتابع بلا كلل ولا ملل ما تفرع من محطات تكتيكية لحل الخلافات الصغيرة , وكانت فلسفته في هذا المجال تقر بأن كافة النزاعات في إفريقيا هي في الأساس خلافات داخلية ,و أنها نتاج فتن إستعمارية ينبغي القفز عليها وتجاوزها من أجل مصلحة شعوب القارة, و مستقبل أجيالها , ولعل الجهد الرئيسي لحل النزاعات في القارة الإفريقية جاء عبر نداء الوحدة الكبرى الذي أنطلق في **9 / 9 / 99** ليفتح الباب على مصراعيه أمام ذوبان الخلافات السياسية, والقضاء على الفتن الإستعمارية , بعد أن لبى قادة إفريقيا وشعوبها نداء القائد و ألتقوا في قمة سرت الأولى ليقرروا إعلان قيام الإتحاد الإفريقي , وهي الخطوة التاريخية الكفيلة بإعادة إفريقيا إلى أصلها كونها واحدة لا حدود فيها ولا نزاعات , تتمتع بفضاء واحد وقوة واحدة وشعب رسخ فيه المستعمر من ثقافة دخيلة على ثقافة إفريقيا وتراثها الحضاري و إرثها الإنساني [1].

ويرى معمر القذافي أن قيام الوحدة الإفريقية عبر الكيان الإفريقي الواحد هو نهاية المطاف لتحقيق حلمه الكبير و التاريخي في العودة إلى الأصل عبر الولايات الإفريقية , وبذلك يقضي نهائيا على النزاعات الإفريقية الإفريقية وعلى أسبابها, ليصفوا الوجدان الإفريقي من كل المنغصات[2] .

المطلب الأول : مشروعات الوحدة في أفريقيا.

مثلت الدعوة إلى ولايات متحدة إفريقية إحياء لحركة الجامعة الإفريقية (Pan Africanism) التي برزت في أواخر القرن التاسع عشر , وبدأت مؤشراتها في أوائل القرن العشرين على يد مثقفين زنوج مثل ويليام ديبواه وماركوس جارفي وغيرهما , ثم تطورت داخل القارة الإفريقية على يد زعماء وطنيين , مثل : كرامي نكروما و موديبوكيتا و سيكوتوري و الزعيم جمال عبد الناصر .

نشأت الحركة الداعمة لهذا الإتجاه على يد مجموعة من المثقفين الزنوج في الدول الغربية الذين رفضوا الإضطهاد و العنصرية التي كانت تمارس آنذاك تجاه الجنس الأسود , حيث لم يحظ الزنوج بأية حقوق آدمية , وهو ما دفع أولئك المثقفين إلى بلورة عدد من الأفكار حول رفض العنصرية و المطالبة بالمساواة للجنس الأسود مع الأجناس الأخرى[3] .

و أعطيت هذه الأفكار أبعادا حركية ومؤسسية من خلال مؤتمرات بدأت عام **1900** , على يد سيلفستر ويلمز, ثم إنتقلت لوليم ديبوا الذي أعطى الحركة أبعادا

---

(1) ـ مجهول , جائزة أفريقيا للسلام , صحيفة الزحف الأخضر ,ص 18.

(2) ـ نفس المرجع .

(3) ـ خالد حنفي علي محمود , قمة أكرا :وعوائق الوحدة الأفريقية , (القاهرة , مجلة السياسة الدولية , عدد أكتوبر 2007) , ص 19.

أيديولوجية أعمق بتحديد الهدف من قيامها , وهو التفاهم و التعاون الفكري بين كل الجماعات من أصل زنجي من أجل تحقيق التحرير المادي و الروحي للشعوب الزنجية , وعقد ديبوا عدة مؤتمرات في بروكسل و لشبونة و نيويورك في أعوام : **1919 - 1921 , 1923 , 1927** ,غير أن أتجاه ديبوا الإعتدالي في رؤية حركة الجامعة الإفريقية قد واجهة إتجاه راديكالي , قاده ماركوس جارفي الذي واجها العنصرية البيضاء بعنصرية سوداء , وذلك من خلال محاولته إقامة إمبراطورية مستقلة للزنوج , و إقناع رئيس ليبيريا بالفكر عام **1924** , إلا أنه فشل وإنتهى به المطاف في السجن عام **1940** [2].

على أية حال , فقد ظلت الجامعة الإفريقية حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية مجرد حركة خارجية, تبحث في تحسين أوضاع السود في المجتمعات الغربية , وليس لها اتصال بإفريقيا غير أن مؤتمر مانشستر عام **1945** , مثل حدا فاصلا بين إنحسار الفكرة بين زنوج الدول الغربية و إنتعاش حركة الجامعة الإفريقية على الأرض الإفريقية , حيث حضر المؤتمر قادة شبان من الدول الإفريقية كانوا يقودون حركة مقاومة المستعمر, ومنهم نكروما و أزيكوى وغيرهما , وتمت المطالبة لأول مرة في المؤتمر بالحكم الذاتي للشعوب الإفريقية , ومقاومة الإستعمار. وعقب مؤتمر مانشستر, لمع نجم نكروما كزعيم إفريقي وغاني تبنى أفكار حركة الجامعة الإفريقية , وجسدها من خلال إعلانه عن مشروعه " الولايات المتحدة الإفريقية " التي كانت تعني بالنسبة له نظاما ماليا و إقتصاديا و سياسيا وإمنيا[3] .

احتوى مشروع نكروما على عدة عناصر لعل أبرزها : سياسية خارجية مشتركة لتخفيف أعباء التمثيل الإفريقي , و تخطيط تنموي مشترك و إصدار عملة موحدة و بنك مركزي واحد و نظام للدفاع المشترك , ودستور واحد لإنشاء منظمة مركزية بها مجلسان , أحدهما مجلس أعلى به مندوبين عن كل دولة , ومجلس أدنى بحسب السكان في كل دولة , وحكومة فيدرالية تشرف على الدفاع و النقل والمواصلات و القضاء و برلمان إفريقي منتخب .

وحاول نكروما البدء بتطبيق أفكاره في غرب إفريقيا من خلال تكوين الإتحاد الفيدرالي لغرب إفريقيا , حتى يكون نواة للولايات المتحدة الأفريقية , كما نظم نكروما أول مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة باكرا **1958** , و الذي شاركت فيه جميع الدول الإفريقية المستقلة آنذاك بما فيها الدول العربية وفي ظل هذه الأجواء , ساد شعور لدى الأفارقة بضرورة الوحدة , فإنعقدت مؤتمرات للشعوب الإفريقية في تونس **1960** و القاهرة عام **1961** .

غير أن أفكار نكروما لم تحظ بتأييد غالبية الدول الإفريقية , و برزت آنذاك إتجاهات متعددة منهم من أيد تلك الأفكار مثل سيكوتورى في غينيا , ومودیبو كيتا في مالي , وقد تمت بلورته في مجموعة " الدار البيضاء " التي كانت تضم مع هاتين الدولتين : المغرب , ليبيا , الجزائر , أما الإتجاه الرافض أو ما يطلق عليه

---

[2] ـ أمين أسير , مسيرة الوحدة الإفريقية , (بيروت , دار الكلمة , ط2 , 1983) , ص 37 - 41 .
[3] ـ خالد حنفي علي محمود , قمة أكرا :وعوائق الوحدة الإفريقية , مرجع سابق , ص 20

"المحافظ " , فقد رأى أن الاندماج الكامل بين أرجاء القارة الإفريقية لا بد أن يسبقه تعاون اقتصادي إقليمي , وقاد هذا الإتجاه سنجور في السنغال , وعبر عنه كذلك في مجموعتين هما : برازافيل التي ضمت الدول الخاضعة للإستعمار الفرنسي, ومجموعة منروفيا[1] .

غير أن بين هذين الإتجاهين ظهر إتجاه وسط تزعمته في النهاية مصر تحت قيادة جمال عبد الناصر , كذلك الإمبراطور الأثيوبي هيلاسلاسى , ورئيس الوزراء الأوغندي آنذاك ميلتون أوبوتي , وخلص رأيهم إلى ضرورة التوفيق بين الرغبة في الوحدة الاندماجية ,و إقامة بنية سياسية و إقتصادية لهذه الوحدة ,وكان مطروحا أن تتنازل الدول عن جزء من سيادتها لإنشاء جهاز إفريقي ذي سلطات محددة, وقد إنتهت هذه الإتجاهات إلى إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام **1963** , التي سعت للحفاظ على إستقلال كل دولة منضمة لها .

الفرع الأول : منظمة الوحدة الإفريقية .

كان إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية , أمرا حيويا ومرغوبا خاصة في هذه القارة[2] , التي تعرضت لظلم الإستعمار , وقسوة الجهل و الفقر و المرض . إذ نهبت ثرواتها , وإستعبدت شعوبها , بلا رحمة ولا هوادة . لهذا جاءت المنظمة لتعيد الأمل إلى هذه الشعوب , و الحكومات المغلوبة على أمرها , بإنشاء نظام تعاوني , يبني على التضامن و التعاون و المشاركة , بالقدر الذي تسمح به ظروف و طبيعة العلاقات البيئية بين هذه الدول . و أصبحت المنظمة القوة , التي تظاهر شعوب القارة الإفريقية وحكوماتها , سواء في كفاحها ضد الإستعمار , أو التفرقة العنصرية أو في سعيها إلى بناء نفسها , بالتنمية الإقتصادية , في ظل السلام والأمن

ومن الملاحظ لكل مراقب للأحداث في القارة , أن منظمة الوحدة الإفريقية حاولت منذ نشأتها حل مشاكل القارة , الإقليمية و العالمية , و السياسية والإقتصادية و الإجتماعية . وما يؤكد ذلك , أن هذه المنظمة , منفردة عن مثيلاتها من التجمعات الإقليمية , منتظمة في إجتماعاتها , سواء على مستوى القمة ,أو على مستوى الوزراء , وكذلك في نشاط أمانتها العامة و فاعليتها[3] .

قد يصف بعض المحللين المنظمة بمحدودية النتائج , وتحقيق الأهداف , خاصة في المجالات الإقتصادية . ويرجع ذلك إلى أسباب وملابسات عديدة , قد تكون خارجة عن سلطات هذه المنظمة ومسؤولياتها . فالمنظمة لا تمتلك إلية تحقيق الأهداف , وتنفيذ السياسات , بل يقتصر دورها على وضع الاستراتيجيات المختلفة, والتنسيق بين الآراء , والتقريب بين وجهات النظر , و التعضيد و التأييد ,إقليميا وعالميا .

---

(1) - نفس المرجع , ص 21 .

(2) - حول مراحل إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية , انظر : محمد عاشور , قمة سرت الأفريقية الطارئة و مشروع الوحدة الأفريقية أفاق الفكرة و قيودها , (القاهرة , مجلة أمتي في العالم , مركز الحضارة للدراسات السياسية , العدد 2 , 1999) , ص 175 - 185.

(3) - http ://www . moqatel.com/openshare /Behoth /Monzmat3 /Wehda-afri / sec01.doc_cvt.htm 12/ 10/ 2007

منظمة الوحدة الإفريقية و أزمة لوكيربي[1] .

تتلخص الأزمة في أن الطائرة الأمريكية التي إنفجرت فوق قرية لوكيربي في اسكتلندا عام **1988** , قد أسفرت التحقيقات الأولية بشأنها عن توجيه الاشتباه لاثنين من المواطنين الليبيين , اللذين قالت الولايات المتحدة أنهما يعملان في المخابرات الليبية , ولما رفضت ليبيا تسليمهما لكي يحاكما أمام المحاكم الأمريكية أو البريطانية , عملت الولايات المتحدة و بريطانيا على أن يقوم مجلس الأمن بفرض عقوبات على ليبيا على أساس أنها ترعى الإرهاب و تشجع عليه , وإن رفض تسليم المواطنين من أهم الأدلة على ذلك , وهكذا أصبحت هذه القضية التي عرضتها ليبيا على محكمة العدل الدولية تعرض على المحافل الدولية المختلفة, ومن بينها منظمة الوحدة الإفريقية , وتسعى ليبيا بشأنها إلى إيضاح إن القضاء الليبي هو المختص بمحاكمة المواطنين , وأنه لا يجوز أن ترغم الدولة على تسليم مواطنيها خاصة مع غيب إتفاق للتسليم , وأن مجلس الأمن قد تجاوز سلطاته في الميثاق عند فرض عقوبات بطريقة غير قانونية . وطالبت ليبيا بمساندة موقفها مع إستعدادها للتفاوض مع الدولتين للتوصل إلى تسوية سياسية للمشكلة . وقد ثارت هذه القضية في وقت كان العالم فيه يشهد التحول من الحرب الباردة إلى ما بعدها وانفراد الولايات المتحدة بقمة النظام الدولي . كما أن ليبيا كانت إلى جانب المعسكر الشرقي , وكانت تؤيد عددا كبيرا من المنظمات في العالم بالمال و السلاح والتدريب وغيرها, مما جعل القضية على درجة عالية من التعقيد , خاصة وأن ليبيا ساندتها على أنها حركات للتحرر الوطني .

من ناحية أخرى , فإن نظرة إفريقيا إلى ليبيا كانت خليطا من الرضى وعدم القبول . فأما الرضا فأسبابه أن ليبيا دولة إفريقية , وأنها سبق أن تعرضت لعدوان أمريكي جوي عام **1986** راح ضحيته أبرياء ليبيا , وأن السياسة الأمريكية تتسم بالجبروت في مواجهة دول العالم الثالث . كذلك تحتفظ ليبيا بعلاقات صداقة أيديولوجية مع عدد من كبار زعماء القارة . ومن الناحية ثالثة لليبيا رصيد في المجال الإسلامي , وفي مجال التعاون مع بعض الدول الأفريقية . أما عوامل عدم القبول فهي كثيرة منها مناهضة ليبيا للغرب ,وتدخل ليبيا في الشؤون الإفريقية وعلى النحو الذي فعلته في بداية السبعينات لمساندة عيدي أمين , ولقيت هزيمة كبيرة عندما تحالفت عليها كينيا و تنزانيا على أراضي أوغندا , فضلا عن تدخل ليبيا أحيانا في الشئون الداخلية من الزاوية الدينية كما حدث في بعض دول غرب إفريقيا . يضاف إلى ذلك النزاع الليبي التشادي الطويل , وتدخل ليبيا المستمر في تطور الانظمة السياسية في تشاد رغم ارتياح الأفارقة إلى الطريقة الحضارية التي تمت بها تسوية نزاع الحدود بين البلدين عن طريق محكمة العدل عام **1994** . تلك هي صورة ليبيا في إفريقيا عندما عرض النزاع حول لوكيربي وطلبت ليبيا تأييدها ضد الولايات المتحدة . وقد ساندت منظمة الوحدة الإفريقية الموقف الليبي [2].

---

[1] ـ عبد الله الأشعل , الاتحاد الأفريقي : دراسة في المنظمات الإقليمية الأفريقية , (القاهرة , مؤسسة الطويجى , 2004) , ص 105.

[2] ـ نفس المرجع , ص 106 .

ومما يذكر أنه عندما استولى كابيلا على السلطة خلفا للرئيس موبوتو في كينشاسا ساندت ليبيا كابيلا ضد أوغندا ورواندا و بوروندي . وقد ساعد هذا الموقف على أن ينضم الرئيس إلى عدد أخر من الرؤساء الأفارقة في زيارة ليبيا بطائراتهم تحديا للحظر الجوي المفروض على ليبيا , وذلك عقب صدور قرار القمة الإفريقية في اجادوجو في يونيو **1998** الذي حذر مجلس الأمن من أن إفريقيا سوف ترفع العقوبات عن ليبيا بحلول شهر سبتمبر من نفس العام ما لم يبادر المجلس نفسه إلى رفعها و التجاوب مع المقترحات الليبية التي تضمنت الموافقة على محاكمة المواطنين الليبيين في بلد ثالث يتفق عليه وفقا لضمانات معينة . ومن الواضح أن الموقف الإفريقي المتضامن مع ليبيا قد انقلب إلى تحدى الموقف الأمريكي خاصة أن ليبيا كانت قد بدأت تعلن عن عدم جدوى جهودها لتحقيق الوحدة العربية, وأعلنت تحويلها نحو تحقيق الوحدة الإفريقية , فبادرت بإنشاء منظمة الساحل والصحراء ثم دعت مؤتمر القمة الخامس غير العادي في سرت في مارس **2001** لإنشاء الإتحاد الإفريقي الذي كانت القمة السادسة و الثلاثون في التوجو في يوليو **2000**, قد اعتمدته إنطلاقا من قمة سرت الأولى عام **1999** .

وقد لوحظ أن القرار الوحيد الصادر عقب الإجتماع قد تعلق بقضية لوكيربي صدور حكم المحكمة الاسكتلندية في معسكر زايست في هولندا بتبرئة أحد الليبيين وسجن أخر مدي الحياة . وبعد أن استمعت هذه القمة إلى بيان الرئيس مانديلا حول هذه القضية طالبت مجلس الأمن برفع العقوبات عن ليبيا , وإجراء الإتصالات المختلفة من أجل التسوية السريعة و المرضية لهذه القضية .

الفرع الثاني : الإتحاد الإفريقي .

حاولت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها حل مشاكل القارة , الإقليمية والعالمية و السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية[1] . غير أن رياح التغيير التي عصفت بالعالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين , لم تواتها , ذلك أن إنهيار الإتحاد السوفيتي , وسيطرة القطب الواحد على العالم , والطفرة العلمية المذهلة , التي تجسدت في وسائل الإتصالات و المعلومات , و المفاهيم المترتبة على ما يسمي " ظاهرة العولمة " , التي ألغت الحدود , وقضت على مقومات القرون الماضية , وجسدت ثقافة الغرب , على عنصري القوة و المصلحة ـ كل أولئك جعل العالم الثالث مصدر نهب لتلك القوة , التي لم يعرف العالم مثيلا لحدتها وتأثيرها. وغدت إفريقيا القارة ذات الإمكانيات الهائلة , مسرحا للتكالب الغربي , والسيطرة على شعوب و ثرواتها , حتى ظن أن مصيرها محتم , نظرا إلى ضياع نحو نصف قرن من التضحيات التي أجهضتها المخططات الإستعمارية , من جهة و فشل شعوب إفريقيا نفسها في مواجهة مرحلة ما بعد الإستقلال , وإغراق القارة في

[1] ـ دور منظمة الوحدة الأفريقية في حل مشاكل القارة . انظر : عبد الله الأشعل , مرجع سابق , ص 58 - 91 .

التبعية , وخدمة مصالح نخب فرطت في تحرير القارة الإفريقية من التبعية, وتوحيدها , ولما شملها , وإنشاء منظمة , تحقق أهدافها .

إزاء هذه المأساة الإفريقية , كان لابد من حل , يعيد إفريقيا إلى كنف القرن الحادي و العشرين . وسرعان ما لاح ذلك الحل في مبادرة الإتحاد الإفريقي , فكانت مقررات قمة سرت الأولى , التي أعلنت في الجماهيرية الليبية في **9** سبتمبر **1999**, وجعلت من نهاية الألفية الثانية موعدا لإفريقيا لتجاوز واقعها[1] .

إذا كان هناك أيام تعد فواصل بين تواريخ و أخرى , في حياة الشعوب , فيمكن إعتبار **26** مايو **2001** يوما فاصلا في تاريخ قارة إفريقيا , وذلك بولادة الإتحاد الإفريقي , وريثا لمنظمة الوحدة الإفريقية , وكيانا يواكب القرن الحادي والعشرين , ويضاف إلى هياكله (مصرف مركزي و محكمة عدل و برلمان وصندوق نقد).

وعلى الرغم من أن الفكرة بدأت بحلم , راود العقيد معمر القذافي , قائد الثورة الليبية , على إقامة إتحاد للولايات الإفريقية , وعارضه كثير من قادة[2] دول القارة إلا أن العقيد عدل حلمه ليكون أكثر واقعية , فقصره على إتحاد لدول مستقلة. ولعل قائد الثورة الليبية قد إستفاد من تجاربه الدؤوبة غير الناجحة, التي بذلها على مدي الثلاثين عاما الماضية , في سبيل وحدة عربية , لم تتحقق حتى الآن, إذ سارع إلى تعديل حلمه ليكون إفريقيا , و إعلان مشروعه الناجح الذي يبدو حتى الآن .

أنه الانجاز الأهم في تاريخ القارة الإفريقية , بعد سنوات التحرر في الستينيات[3].

بعد استكمال المتطلبات القانونية لقيام الإتحاد الإفريقي في **26** مايو **2001**, بموافقة **46** دولة ومرور فترة **30** يوما التي حددها الميثاق , أعلن رسميا عن قيام الإتحاد . وتبدو هذه الخطوة متسقة مع أحلام الوحدة الإندماجية لكل دول القارة الإفريقية , بيد أن الحكم على تجربة كهذه ما يزال مستبعدا ولفترة طويلة مقبلة .

فالتجربة لم تتوضح معالمها التطبيقية بعد , كما أن الأفكار الكبرى المحيطة بها لم تتفق على طبيعة التكييف القانوني و السياسي لمثل هذا الإتحاد [4].

جاء الإتحاد الإفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية , التي كان إنشاؤها أمرا حيويا ومرغوبا فيه , خاصة في قارة تعرضت لظلم الإستعمار, وقسوة الجهل و الفقر و المرض , إذ نهبت ثرواتها , و استبعدت شعوبها بلا رحمة ولا هوادة . لهذا كان إنشاء المنظمة بمثابة إعادة الأمل إلى تلك الشعوب والحكومات المغلوبة على أمرها , بإنشاء نظام تعاوني , يبنى على التضامن و التعاون والمشاركة بالقدر الذي تسمح به ظروف تلك الدول , وطبيعة العلاقات البينية وأصبحت للمنظمة قوة , تظاهر شعوب القارة الإفريقية و حكوماتها , سواء مكافحتها الإستعمار و التفرقة

---

(1) ـ بخصوص تأسيس الاتحاد الأفريقي . انظر : عبد الله الأشعل , مرجع سابق , ص 134 - 158 .

(2) ـ وجدت بعض الدول الأفريقية في طرح (الولايات المتحدة الأفريقية) انتقاصا من سيادتها كان أبرزها نيجيريا و أنغولا و جنوب أفريقيا . في هذا انظر : مجهول , من نكروما إلى القذافي: وحدة القارة الأفريقية حلم الأجيال و الأمل الباقي , (لندن , جريدة العرب الأسبوعي , يوم 11 / 7 / 2009) , ص 16 .

(3) ـ رنا الهادي بن فضل

http://www.voiceofafrica.com.ly/index.php?option=com_content&task=view&id=1596&Itemid=114

(4) ـ حسن أبو طالب (محرر) , الاتحاد الأفريقي بين التطور المؤسسي و الاندماج الإقليمي , (القاهرة , التقرير الاستراتيجي العربي 2001 , مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية , 2002) , ص 203 .

العنصرية[1] , أو في سعيها إلى إعادة بناء نفسها, بالتنمية الإقتصادية , في ظل السلام و الأمن . و قال فريدريك تشيلوبا , رئيس زامبيا , التي استضافت قمة وداع منظمة الوحدة الإفريقية : " تشكلت منظمة الوحدة الإفريقية عام **1963** , لضمان ألا يترك بلد واحد في أيدي السادة الإستعماريين ".

إن الإتحاد الإفريقي , الذي اصدر الرؤساء الأفارقة , لومي , قانونه التأسيسي, وضربوا موعدا لإعلان تأسيسه , بعد أن تصادق الجهات التشريعية على ذلك القانون ـ كان موعدا مع التاريخ , في قمة سرت الثانية , وسبيل إفريقيا إلى التعامل مع عصر العولمة . فهو سيشكل فضاء جهويا و عالميا , يصارع الفضاءات الأخرى , في أمريكا و أوروبا و آسيا . ويؤمل أن يمثل ديناميكية حضارية , ويمنح إفريقيا القدرة على تجسيد إرادتها , سياسيا و إقتصاديا و عسكريا , ويمهد لها الأسباب التي تمكنها من التقدم , والقضاء على الأمراض و أسباب التخلف , و الفتن و الحروب , وصولا إلى إعادة صياغة الحياة , وفق الهوية الثقافية الإفريقية الإنسانية[2] .

و الاتحاد الأفريقي , هو الوعاء التاريخي , الذي سيهب أفريقيا القدرة على تدارك تخلفها , وتجاوز صعوباتها , ويمكنها من صياغة ردها على عصر العولمة. واللافت أنه تعرض لمشاكل و صعوبات سعت إلى الحؤول دونه , مستغلة خلافات قبلية و عنصرية . إن الاتحاد هو عنوان أفريقيا الجديدة ومنبرها , ووسيلتها الحضارية إلى إعادة صياغة حياتها .

المطلب الثاني : الدور الليبي في دعم المشروعات الوحدوية في إفريقيا [3].

أن ثورة الفاتح عندما قامت عام **1969** كانت القارة الإفريقية ضعيفة ومقسمة إلى كيانات مشتتة و هزيلة , تلتهم قدراتها و إمكانياتها القوى الإستعمارية و تعمق مظاهر الفرقة و الضعف فيها بين بلدانها , وما أن قامت الثورة حتى سارعت إلى انتشال وإنقاذ القارة من ذلك المستنقع الخطير , وجعلت من وحدة بلدانها هدفا من الأهداف الجوهرية التي أولتها الرعاية و العناية و الإهتمام , بدأت في وقت مبكر في معالجة مظاهر و أسباب التجزئة و العزلة , و التي فصلت بلدان وشعوب إفريقيا عن بعضها البعض , وواجهت وتصدت لكل المخططات التي تكرس لذلك الواقع المؤلم , وتزرع بذور الشقاق بين أبناء القارة الواحدة بشجاعة وصمود لا نظير لهما[4].

---

[1] ـ تصدرت تصفية الاستعمار و القضاء على العنصرية أهداف منظمة الوحدة الأفريقية , حيث أشارت المادة الثانية في فقرتها (د) إلى القضاء على الاستعمار في جميع أشكاله من أفريقيا

[2] - http ://www . moqatel.com /openshare /Behoth /Monzmat3 /Wehda-afri / sec01.doc_cvt.htm

[3] ـ لمعرفة دور الدول العربية في منظمة الوحدة الإفريقية . انظر: محمد عمر بشير , دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الإفريقية في العرب و إفريقيا " بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي , (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي , 1984) , ص 243 - 279 .

[4] - http ://www.voiceofafrica.com.ly/index.php?option=com_content&task=view&id=53&Itemid=245

لقد سخرت ليبيا جهدها بكل صدق و إخلاص لرفع درجة الوعي بأهمية وضرورة الوحدة بين الشعوب الإفريقية كافة , إدراكا منها بأن تحقيق هذا الإنجاز الاستراتيجي المهم هو الذي يضمن للقارة قوتها و قدرتها على الصمود في مواجهة التدخلات الخارجية الهادمة , وهو الخيار الوحيد الذي يقودها إلى مصاف القارات المتطورة و المتقدمة و يوفر لشعوبها حياة أمنة مستقرة .

فعندما رفعت ثورة الفاتح وقائدها شعار الوحدة الإفريقية , وحرصت وصممت و أصرت على تحقيقه , فإنما كان ذلك يعبر عن طموحات و أهداف الأفارقة جميعا , ويلبي لهم ما ناضلوا و كافحوا وضحوا من أجله سنين طويلة بزعامة حكماء و أبطال القارة , أمثال نكروما و عبد الناصر و باتريس لومومبا و غيرهم, ممن وهبوا حياتهم رخيصة من أجل وحدة و عزة و كرامة إفريقيا [1].

إن ثورة الفاتح هي إمتداد فاعل ومثمر للكفاح الوحدوي الإفريقي ودعائمه الأساسية , وقد تمكنت بفضل معمر القذافي و قراءته الصحيحة و المعمقة للمستقبل أن تتوج ذلك الكفاح بالعمل الناجح و الملموس , وأن تضع له أرضية قوية و تبلوره في إطار عملي فاعل , فجهود هذه الثورة في مضمار العمل الوحدوي الإفريقي وكما هو معروف بدأت منذ قيامها ولم تتوقف , بل ظلت تتصاعد وتتسع وتتفاعل دائرتها من يوم لآخر , سواء كان ذلك من خلال التنسيق و التشاور المستمر بين القائد معمر القذافي وبين قادة ورؤساء إفريقيا في اللقاءات التي تجمعه بهم بإستمرار, أو من منظمة الوحدة الإفريقية , حيث عملت الثورة و قائدها عبر هذين المسارين على وضع وتقديم التصورات و المقترحات المناسبة لتطوير العمل الوحدوي الإفريقي المشترك , وإستضافت في هذا المجال العديد من المؤتمرات واللقاءات المهمة للمنظمة , وطرحت من خلالها العديد من المبادرات و البرامج التي تصب في إطار توثيق عرى الترابط و التضامن بين قادة و بلدان و شعوب القارة , وكان آخرها الإتحاد الإفريقي .

الفرع الأول : المبادرة الليبية لتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى إتحاد إفريقي .

شهدت مدينة سرت الليبية إنعقاد قمة طارئة لرؤساء الدول و الحكومات الإفريقية في الفترة من **6 - 9** سبتمبر **1999** استجابة لدعوة الرئيس الليبي معمر القذافي التي وجهها إلى زعماء القارة إبان إنعقاد المؤتمر الدوري لرؤساء دول وحكومات إفريقيا بالجزائر في يوليو من نفس العام . وقد قوبلت الدعوة الليبية بترحاب الوفود المشاركة في قمة الجزائر , وبحضور **45** رئيسا إفريقيا عقدت القمة الطارئة بمدينة سرت , و ناقشت المشروع الليبي الهادف إلى توحيد قارة إفريقيا من خلال مجموعة من الإجراءات و التعديلات و الإضافات لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي وضع منذ مطلع الستينات , ويرى البعض أنه لم يعد صالحا

[1] - انظر : عبد الله الأشعل , مرجع سابق , ص 135 - 142 .

لقيادة إفريقيا خلال المرحلة القادمة [1], حيث صرح العقيد القذافي بأن القمة تستهدف البحث عن أفضل السبل لإقامة وحدة حقيقية كبديل عن الوحدة الرمزية . وأشار كذلك إلى أن من بين أهدافها مراجعة و تطوير ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية, و تغيير البنود غير الملائمة بالميثاق [2].

وعلى هامش اجتماعات القمة ظهرت بعض الإشارات الرمزية المتعلقة بمضمون الموضوع الرئيسي لها (الوحدة الإفريقية) , من ذلك مشاركة وحدات عسكرية رمزية من **32** دولة إفريقية في العرض العسكري الذي إخترق ساحة العرض مقابل شاطئ العاصمة الليبية طرابلس , الأمر الذي رأي فيه البعض تجسيدا لفكرة الجيش الإفريقي الموحد التابع للولايات المتحدة الإفريقية[3] , ومن الدلالات الرمزية كذلك حرصت القيادة الليبية على دعوة بعض القيادات التاريخية لحركة الوحدة الإفريقية , وفي مقدمتهم الزعيم الجزائري أحمد بن بله , ورئيس زامبيا السابق كينيث كاوندا , وكذا مختار ولد داده رئيس موريتانيا الأسبق بإعتبارهم من المشاركين في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية , هذا علاوة على دعوة أبناء كل من الزعيم الكونجولي بارتريس لومومبا , وكذا أبناء كوامى نكروما رئيس غانا الأسبق و أحد رواد حركة الوحدة الإفريقية[4] .

وعن سبب مشاركة ذلك العدد غير المسبوق من رؤساء الدول و الحكومات في تلك القمة , صرح الرئيس الجزائري بن بله بأنه " الشعور العام لدى كل الأفارقة بأن شيما لا بد أن يتخذ لمجابهة التحديات التي تواجه القارة "[5] .

وقد شهدت الجلسات الجانبية على هامش القمة كثيرا من التفاهمات السياسية والإقتصادية مع الدول التي لم تصادق بعد على القانون التأسيسي , وهو ما نجم عنه إرتفاع عدد الدول الموافقة على الإتحاد إلى **51** دولة , التي صادقت بالفعل إلى **30** دولة . غير أن التطور الأهم في تلك القمة هو الإعلان بشكل إحتفالي يوم **2** مارس عن قيام الإتحاد الإفريقي وبرلمان عموم إفريقيا . وقد أكتمل النصاب القانوني لإعلان الإتحاد , بتوقيع نيجيريا يوم **26** أبريل على القانون التأسيسي , التي أودعت وثائق التصديق في الأمانة المنظمة الإفريقية . وبهذا دخل الإتحاد حيز التطبيق الفعلي في **26** مايو **2001** , وقبل قمة لوساكا بأسبوعين فقط .

وكانت إشكالية نظام التصويت في برلمان عموم إفريقيا , من أكثر القضايا الخلافية إثارة للجدل خلال قمة سرت الثانية , وبل وقبل ذلك خلال الإجتماع الوزاري للمنظمة رقم **73** في العاصمة طرابلس , و التي استمرت تاليا في مؤتمر البرلمانيين الأفارقة في بريتوريا خلال الفترة **7 - 10** نوفمبر **2000** . إذا ارتإت الدول ذات الثقل السكاني بالقارة مثل نيجيريا و مصر و جنوب إفريقيا صعوبة الأخذ بنظام الحصص المتساوية في تركيبة البرلمان , وطالبت بضرورة تضمين

---

(1) - Jamal Nkrumah, Gaddafi Hits the Right Note, New African (UK: IC Publication Limited , N_o. 379 , November 1999) , p 29 .

(2) - Idem

(3) - صحيفة الحياة لندن 8 / 9 /1999 .

(4) - Jamal Nkrumah , OP.CIT, P 29

(5) - صحيفة الحياة لندن 8 / 9 /1999 .

بروتوكول إنشاء البرلمان نصا صريحا وواضحا بأن يكون هذا التمثيل المتساوي لفترة إنتقالية محددة , يجري بعدها إعتماد نظام التمثيل النسبي وفقا لعدد السكان في كل دولة . وقد أتي ذلك ردا على المقولات التي تدعو إلى المساواة في التمثيل بين دول أعضاء الإتحاد التي يجب أن ينظر إليها بوصفها كيانا قانونيا و انتخابيا مستقلا و واحدا, ويمثل فقط المقيمين بين أرجائها[1] .

وفي النهاية تم التوصل لصيغة وسط تؤكد على أن يكون البرلمان متساوي التمثيل للدول الإفريقية , وأن يكون إختيار الأعضاء عن طريق برلمانات دول الإتحاد , إلى أن يحدث تطور سياسي في الإجراءات المنظمة للبرلمان المنتخب, والذي سوف يتم فيها حساب الثقل النسبي لعدد سكان كل دولة , و إعتماد آلية اختيارهم .

ولذا كانت قمة لوساكا التي عقدت في يوليه **2002**, هي المنبر الرسمي الذي انطلقت منه الدعوة لتفعيل الإتحاد الإفريقي . و الذي كان قد دخل من قبل حيز "الفضاء الإفريقي " بتصديق **36** دولة على القانون التأسيسي له . أضف لذلك أنها وضعت لمعايير الحاكمة لتنظيم الفترة الإنتقالية التي حددتها المادة **33** من هذا القانون والممتدة لعام واحد فقط . إذ من المتوقع أن تتحول منظمة الوحدة رسميا في يوليه **2002** إلى الإتحاد الإفريقي بما يتضمنه ذلك من أيلولة مؤسسات و أصول وديون المنظمة لهذا الكيان الجديد . ولذا فقد أنيط بالأمين العام الجديد أمارا عيسي (وزير خارجية كوت ديفوار سابقا) الإشراف على تلك الفترة الإنتقالية وما تتطلبه من مهام منها[2] :

1 ـ حث بقية الدول التي لم تودع وثائق المصادقة على القانون التأسيسي فعل ذلك قبل القمة **38** القادمة في جنوب إفريقيا , و الترويج لفكرة التكتل الإفريقي الجديد بين الشعوب , حتى لا يكون مجرد مظلة فوقية خاصة بالحكومات دون هذه الشعوب .

2 ـ تفويض الأمين العام الجديد بالتشاور مع الدول الأعضاء بتنظيم اللوائح الإجرائية الحاكمة لعمل أجهزة الإتحاد الرئيسية[3] و تحديد مؤتمر الاتحاد والمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين , و مراجعة كافة الإتفاقيات التي وقعتها المنظمة مع الأطراف الأخرى داخل و خارج القارة لكي تتواءم مع التطور الجديد .

3 ـ إعادة توجيه الموارد و برامج العمل في مجالات التنمية الإقتصادية و السياسية و التكامل القاري , بما في ذلك إعادة تخصيص الموازنة الإنتقالية للعام المالي **2001 / 2002** وتنظيم برامج العمل المعدة سلفا .

4 ـ تنفيذ المرحلة الإنتقالية و معالجة نقل أصول منظمة الوحدة طبقا لأحكام المادة **33** بند (أ) من القانون التأسيسي .

---

(1) ـ حسن أبو طالب (محرر) , مرجع سابق , ص 207 .

(2) ـ نفس المرجع , ص 208 .

(3) ـ انظر : عبد الفتاح الجبالى (محرر) , مسيرة الإتحاد الإفريقي بين قمتين , (القاهرة , التقرير الاستراتيجي العربي 2007 - 2008 , مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية , 2008) , ص 169 - 178 .

ولعل أهم ما ورد في البيان الختامي لتلك القمة هو حسم العديد من القضايا التنظيمية و المؤسسية . ومن بين الإقتراحات و التوصيات التي تضمنها إعلان قمة سرت ما يلي[1] :

ـ إقامة إتحاد إفريقي و إنشاء برلمان موسع يضم ممثلين لكل الدول . (أشارت بعض المصادر إلى إقتراح أتمام ذلك بحلول عام **2000** وأن يضم ممثلين لكل الدول) .

ـ الإسراع بإنشاء الجماعة الإقتصادية الإفريقية المنصوص عليها في إتفاقية أبوجا لعام **1991** .

ـ وضع حد للنزاعات التي تقف عقبة في طريق تنفيذ برامج التنمية و التكامل .

ـ المسارعة بإنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الانسان والتي تم إعتمادها بالبروتوكول الخاص بها في قمة واجادوجو (بوركينافاسو) عام **1998** .

وتثير وقائع و مقررات سرت عدة ملاحظات تتصل بطبيعة الفكرة التي قامت عليها ,و بالأسباب التي حدت بليبيا للأخذ بزمام المبادرة ودعم تلك الفكرة , و أخيرا بالقيود و العقبات المحيطة بها [2].

وهكذا بدا الكيان المؤسسي الجديد أقرب إلى أحد كيانات التنظيم الدولي ذو طابع القاري , وليس كما يبدو من اسمه خيارا فيدراليا موحدا . فقد تضمنت البنود الرئيسية المكونة للقانون التأسيسي الإتحاد مبادئ مدعمة لهذا النهج من قبيل التأكيد على سيادة الدول الإفريقية الأعضاء , والمحافظة على سلامتها الإقليمية , الأمر الذي يقرر إعترافا بالحدود الموروثة عن حقبة الإستعمار و المحافظة عليها . وهو الموقف نفسه الذي التزمت به الوحدة الإفريقية طوال تاريخها .

الفرع الثاني: الجهود الليبية لدعم المبادرة.

بذلت ليبيا جهودا كبيرة لإقناع الدول الإفريقية بالموافقة على الإتحاد الإفريقي, ومن أبرزها ما يلي :

أ ـ تكثيف العقيد القذافي لزياراته للدول الإفريقية , وذلك لإقناعهم بأهمية مبادرته, فقد زار الزعيم الليبي قبل قمة لومي في عام **2000** مباشرة دولا إفريقية منها : غانا, بوركينافاسو , نيجيريا , النيجر , إفريقيا الوسطى , أوغندا , توجو . وحرص الزعيم الليبي في هذه الزيارات وبما فيهاقمة لومي نفسها على وحدة مصير الأفارقة, وأن الإتحاد الإفريقي ضروري للوقوف أمام الهيمنة الإستعمارية في ظل النظام العالمي الجديد [3] .

---

[1] ـ مقررات قمة سرت في ملحق رقم 4 في الهيئة العامة للاستعلامات , القمة الأفريقية الخامسة و الثلاثون .. ومستقبل الأمن والسلام في أفريقيا , (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات , سلسلة دراسات دولية معاصرة , عدد 160 , سبتمبر 1999) , ص 169 - 181 .

[2] ـ محمد عاشور , مرجع سابق , ص 176 .

[3] ـ انظر : عبد المالك عودة , الاتحاد الأفريقي من سرت إلى لوساكا , الأهرام , 26 / 9 / 2003 .

ب ـ إعلان ليبيا قبل رصدها لأكثر من **200** مليون دولار لتمويل **25000** منحة دراسية للطلاب الأفارقة , كما أعلن الزعيم الليبي عن تحمل بلاده لأي دعم مالي مطلوب لإنشاء الإتحاد الإفريقي [1].

ج ـ حث ليبيا دول تجمع الساحل و الصحراء على تأييد مشروع الإتحاد الإفريقي أثناء إجتماع التجمع في فبراير **2000** بإنجامينا , بل أن دول التجمع ساعدت العقيد القذافي في إقناع الدول الأخرى بالمبادرة الليبية , الأمر الذي يبدو في تصريحات رئيس تشاد إدريس ديبى بأن بلاده تسعى لإقناع الدول الإفريقية بضرورة مشروع الإتحاد الإفريقي [2] .

د ـ دعوة العقيد القذافي المؤتمرات الشعبية إلى إصدار ميثاق يتعهدون فيه بأن المشروع الإفريقي هو المشروع الرئيسي للأمة الليبية , كما دعاها أيضا إلى أن تمارس سلطاتها , بحيث يتفرغ العقيد القذافي لإتمام مشروع الإتحاد الإفريقي , بإعتبار أن القادة هم الذين ينهضون بالأمور الإستراتيجية , أما الأمور الأخرى فهي إدارية تتولاها المؤتمرات الشعبية في إنحاء ليبيا [3].

هـ ـ إصرار الزعيم الليبي في معظم خطبه منذ عام **1999** على التأكيد على أهمية الإتحاد الإفريقي , مشيرا إلى أن عصر الدولة "الأمة " قد حل محله عصر الكيانات الكبرى القائمة على فكرة عبر القوميات , وأن الإتحاد الإفريقي المقترح لم يعد أمرا اختياريا للدول الأعضاء , وإنما أصبح ضرورة أملتها مقتضيات الدفاع عن المصالح الإفريقية العليا . أسوة بما فعلته الدول الأوروبية نفسها التي تناست رواسب حروبها البينية السابقة من أجل إيجاد كيان أوروبي موحد , وأكد العقيد القذافي أن إفريقيا لا يمكن أن تبني وحدتها إلا من خلال قيادة جماعية متمثلة في قادتهم الحاليين الذين أخذوا على عاتقهم تحقيق الآمال و الطموحات التي رسخها الآباء المؤسسون للوحدة الإفريقية كعبد الناصر و نكروما [4].

و ـ اقتراح القيادة الليبية إرسال ربع مليون ليبي للعيش في إفريقيا , و إقامة مشاريع بها , والتزوج منها , و قالت : " أنه سيتم تخصيص جزء من عائدات النفط لهذا الغرض , حيث سيحصل كل ليبي يذهب إلى إفريقيا على نحو 400 دولار شهريا", كما دعا الزعيم الليبي في هذا الإطار الليبيين إلى التواصل الثقافي مع الأفارقة من خلال تعليم اللغات الإفريقية في كافة المدارس الليبية , قائلا : " إننا ندخل إفريقيا بدون تعلم لغاتهم " , موكدا على أهمية وضع ذلك ضمن المناهج المدرسية , وأن مستقبل الشباب الليبي يتوقف على فهمه للغات الإفريقية [5].

ح ـ تعهد ليبيا بدفع مستحقات متأخرة على دول إفريقية لدى منظمة الوحدة الإفريقية مثل : الكونغو الديمقراطية , إفريقيا الوسطى , جزر القمر , غينيا , بيساو, ليبيريا, ساوتومي , برنسيب , سيشل و الصومال , وقد طبقت على أغلب هذه الدول المواد المنصوص عليها في الميثاق بشأن العقوبات , مثل : منع المشاركة في التصويت ,

---

(1) ـ صحيفة الحياة , لندن , 06 /07 / 2000 .

(2) ـ محمد عبد الرحمان دياب , ميثاق الاتحاد الأفريقي الجديد .. وقمة لومي , الأهرام , 27 / 07 / 2000 .

(3) ـ مقتطفات من خطاب العقيد القذافي في احتفالات ثورة الفاتح بالعيد الحادي و الثلاثين , صحيفة الحياة , لندن , 02 / 09 / 2000.

(4) ـ نص خطاب العقيد القذافي في الذكرى 35 لمعركة القرضابية , 28 / 04 / 2000 .

(5) ـ نص خطاب العقيد القذافي أمام قمة سرت الثانية , 2 مارس 2001 , صحيفة الحياة , لندن , 03 / 03 / 2001 .

ومنع ترشيح مواطنيها في وظائف الإتحاد و فروعه , وذكر بعض وسائل الإعلام أن ليبيا دفعت نيابة عن بعض هذه الدول جزءا من المستحقات حتى تستطيع المساهمة الإيجابية في الإجتماعات , خاصة عند التصويت على القرارات التي تؤيدها السياسة الليبية [1].

[1] ـ عبد المالك عودة , تمثيل الأقاليم في الاتحاد الأفريقي, الأهرام , 24 / 9 / 2003 .

المبحث الثالث: ليبيا و قضية التنمية في إفريقيا.

استغلت الدول الإستعمارية ـ كما استغلت إسرائيل الأزمات الإقتصادية الخانقة التي تعاني منها إفريقيا و إنعكاسات هذه الأزمات على كافة النواحي السياسية والثقافية و الإجتماعية و غيرها , و التدخل عبر طرح مشاريع إقتصادية في للدول القارة .

ولاشك في أن تدخل هذه الدول للتخفيف من معاناة الدول الإفريقية لم يكن نابعا من الرغبة في حل هذه المشكلات الإقتصادية أو رفع المعاناة عن الدول الإفريقية ـ لكن إتخذ هذا التدخل محورا ينم عن إستغلال هذه الأزمات لتحقيق مصالح خاصة للدول المستعمرة أو إسرائيل التي إتخذت حتى من المعونات و المساعدات الأمريكية التي تقدم لها وسيلة لتحقيق أهداف لها في إفريقيا .

وقد أدركت ليبيا , أن الواجب يقضى بأن تقدم أقصى ما يمكن تقديمه من عون إقتصادي للدول الإفريقية , وأن تسد هذا الباب الذي تستغله إسرائيل و غيرها من الدول الإستعمارية للتدخل في شؤون الدول الإفريقية , وبقصد معرفة الوسائل والجهود التي بذلتها ليبيا في هذا المجال , سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : طبيعة أزمات التنمية الإقتصادية في إفريقيا .

المطلب الثاني : الدور الليبي و أزمات التنمية الاقتصادية في إفريقيا .

المطلب الأول: طبيعة أزمات التنمية الاقتصادية في إفريقيا.

تعاني الأغلبية العظمى من الدول الإفريقية منذ إستقلالها ظروفا إقتصادية سيئة , برز أثرها في إنخفاض معدلات التنمية الإقتصادية , و الإعتماد المتزايد على الاستدانة من الدول الأجنبية , مما جعل هذه الدول تعاني من أزمات المالية خانقة يسبب تزايد أعباء خدمة الديون لجانب كبير من عوائدها المالية .

ومع كل الجهود التي بذلت من جانب القادة الأفارقة سواء على مستوى الدول منفردة أو على المستوى الإقليمي , أو على المستوى القاري , و التي تجسدت في إطار منظمة الوحدة الإفريقية , لتحقيق التنمية و التقدم , فمازالت غالبية دول إفريقيا تواجه الكثير من المشكلات الإقتصادية و الإجتماعية التي تعوق نموها وتقدمها . فما زالت إفريقيا أكثر القارات تخلفا و أقلها نموا و تقدر إحصاءات الأمم المتحدة عدد الدول الأكثر فقرا في إفريقيا ب **33** دولة من أصل **48** دولة على مستوى العالم , حيث يعيش نحو **365** مليون إفريقي في ظل ظروف إقتصادية بالغة السوء, وقد صاحب ذلك إرتفاع شديد في معدل النمو السكاني , و إنخفاض ملحوظ في مستويات الدخول إلى درجات أقل من مثيلاتها خلال العقدين الماضيين [1].

وتتضح الصورة في إفريقيا من تصريح للمتحدث الرسمي بإسم منظمة الوحدة الإفريقية في سبتمبر **1996** , الذي ذكر أن تعداد سكان إفريقيا يبلغ **750** مليون

[1] ـ عمرو الشربينى , أفريقيا وجهود التنمية الاقتصادية , (القاهرة , السياسة الدولية , العدد 127 , يناير 1997) , ص 235 .

نسبة , وأن بها أعلى نسبة إنجاب على مستوى العالم حيث يصل معدل النمو السكاني بها إلى نسبة **2,1** ٪ سنويا . كما أنها تعاني من مشكلات أخرى تتمثل في الزيادة السريعة للمدن الصغيرة ومدن الأكواخ , وإرتفاع معدلات الوفيات بين المواليد و الأطفال [1].

كما أن أهم ما يعيب الإقتصاديات الإفريقية هو عدم تنوعها و تركيزها على سلع قليلة و تأخر أساليب الإنتاج , وتعتبر منطقة شمال إفريقيا أهم المناطق الإقتصادية , حيث تساهم بنسبة **41** ٪ من الدخل القومي للقارة , مقابل **17** ٪ لغرب إفريقيا و **5,3** ٪ لوسطها , و **8,4** ٪ لشرقها , و **28,3** ٪ في المائة لمنطقة الجنوب الإفريقي .

وتحتل القارة موقعا مهما في خريطة النفط العالمية , إذ بلغ إنتاجها اليومي نحو **10,282** مليون برميلا عام **2005** , بنسبة **12,1** ٪ من إجمالي الإنتاج العالمي الذي بلغ نحو **84,615** مليون برميل يوميا في العام نفسه , أما إحتياطات القارة فقد إرتفعت من نحو **100** بليون برميل عام **2005** إلى **102** بليون برميل عام **2006** . ومع معدل تشمس يومي يتراوح بين **6** و**7** كيلو واط في الساعة للمتر المربع الواحد, تجد إفريقيا نفسها في موقع مرموق في مجال الطاقة الشمسية[2] .

أما في قطاع الزراعة فيعمل فيه أكثر من **70** ٪ من القوى العاملة , ويساهم بما يقدر بنحو **30** ٪من الإنتاج القومي الكلي للقارة , ومع ذلك فإن المزارعين الأفارقة هم أكثر فئات المجتمع فقرا .

ولا تتعدى صادرات البضائع الإفريقية نسبة **0,68** ٪ من التجارة العالمية, و**45** ٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر أو بأقل من دولار يوميا , و الناتج الداخلي العام للقارة يمثل **1**٪ من الناتج الداخلي العام العالمي, في حين أن نسبة السكان هي **11** ٪ من سكان العالم [3].

الفرع الأول : أسباب و مظاهر التخلف الاقتصادي في إفريقيا.

على الرغم من الإمكانيات الإقتصادية للقارة في مختلف مجالات الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو الموارد الأولية ـ فإن القارة الإفريقية تعاني من التخلف الإقتصادي , ولا توجد دولة إفريقية واحدة يمكن أن تدعى بأنها لا تعاني من هذه المشكلة ـ و بالطبع تتفاوت الدول الإفريقية في مدى شدة هذه المعاناة .

وقد إنعكست هذه الظاهرة على الأوضاع الإجتماعية و السياسية و الثقافية وغيرها ـ كما سنوضح فيما بعد .

---

(1) ـ محمود صلاح الدين الدعوشي , تحديات وجهود التنمية في أفريقيا في بحوث أفريقيا و تحديات القرن الحادي و العشرون 27 ـ 29 مايو 1998 , مرجع سابق , ص 112 .

(2) ـ عبد الله تركماني , التنمية في أفريقيا : المعوقات و أفاق المستقبل ,الحوار المتمدن , العدد 2818 ـ 02 / 11 / 2009 .
- http ://www . ahewar.org /debat /show.art.asp?aid=190298 .

(3) ـ نفس المرجع .

وإذا حاولنا أن نحلل أسباب التخلف الإقتصادي في إفريقيا ـ رغم توفر أسس الإنتاج و مقوماته ـ نجد هذا التخلف يرجع للعوامل الآتية[1]:

1 ـ القبلية و عدم الإستقرار السياسي :

شهدت دول إفريقية عديدة منذ إستقلالها طائفة من الصراعات و المنازعات حتى أصبحت ظاهرة عدم الإستقرار السياسي أحد الأمراض المتوطنة في القارة[2]. وليس أدل على ذلك من شيوع الإنقلابات العسكرية و تصاعد حدة الصراعات الإجتماعية التي تغذيها الأزمة الإقتصادية الطاحنة , و ما يرافق ذلك من موجات متتابعة من العنف السياسي , فضلا عن تعدد الإتجاهات الإنفصالية و تكاثر التوترات العقائدية و الإقليمية و تجد هذه الصراعات و المنازعات دوافعها وأسبابها بصفة رئيسية في طبيعة البيئة الإقتصادية ـ الإجتماعية , و الإطار التاريخي لمعركة الإستقلال , فضلا عن الإختيارات الأساسية للسلطات الحاكمة في الدول الإفريقية .

وتكاد لا تخلو دولة إفريقية من حدوث أكثر من إنقلاب و إضطراب ومحاولات للإطاحة بنظم الحكم القائمة حيث بلغت الإنقلابات العسكرية التي حدثت في القارة أكثر من **80** حالة في الفترة ما بعد الإستقلال حتى عام **1996** , كما أدت سبع نزاعات إلى حروب بين الدول الإفريقية [3].

إن واقع غالبية النظم الإفريقية , أما نظم إنقلابية أو واقعة تحت التهديد الدائم بالإنقلاب . وجميعها مشغولة بإضطهاد الأقليات العرقية و الحزبية و جميعها مطحونة بظروف إقتصادية بائسة ساهمت في الوصول إليها سياسات هذه النظم .

ولقد أسهمت مشكلات الحدود في إفريقيا في خلق المنازعات و الحروب الأهلية التي ظهرت في شكل حركات إنفصالية , فضلا عن أن الإستعمار آثار العديد من الصراعات السياسية و الإجتماعية و القبلية داخل كثير من الدول , واستغل هذا المناخ المتباين لتحطيم الوحدة الوطنية .

ومن الأمثلة البارزة من هذه الإضطرابات الإقليمية , في الكونغو كينشاسا "زائير " فيما بين **1960 ـ 1963** حيث كانت محاولة إنفصال إقليم كاتانجا (شابا) الذي هذه كيان زائير بإنفصال أغني أقاليمه .

وفي نيجيريا بين **1968 ـ 1970** حيث كانت محاولة إنفصال إقليم بيافرا نتيجة للتباين القبلي و العنصري , و لأن قبائل الابيو كانوا يفضلون الذاتية القومية البيافرية عن الذاتية القومية النيجيرية , وفي تشاد عام **1960** بين الرئيس حبرى والرئيس السابق عويضي بمساندة ليبيا مما أدى إلى انقسام تشاد و نشوب حرب أهلية , وفي السودان عام **1972** حيث انفجرت الحرب الأهلية مع جنوب السودان.

وليس أدل على تأثير الحروب الأهلية وعدم الإستقرار السياسي مثلما حدث في زائير حيث ذكرت وكالة " رويتز" في تقرير لها عن الأوضاع في شرق زائير

---

(1) - http ://www .aljazeera.net /NR /exeres/2274D3E9-6BFO-42EF-A910-B8C14ABF5063.htm

(2) ـ لتوضيح العلاقة بين الأمن و التنمية . انظر : ناصر كامل , الأمن و التنمية في أفريقيا , (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات , دورية أفاق افريقية , العدد 21 , خريف 2006) .

(3) ـ محمد حمدي عاشور مهدي , الحدود السياسية و السلام الإقليمية للدول الأفريقية , (القاهرة : معهد الدراسات و البحوث الأفريقية , رسالة ماجستير) , ص 268 .

أن الحرب الدائرة حاليا هناك .وسيطرة المتمردين على المدن رئيسية قرب رواندا وبوروندي تهددان الإصلاحات الإقتصادية و الإتجاه نحو السوق الحرة الذي يهدف إلى إعادة الإستقرار و زيادة الإستثمار الأجنبي في زائير , تلك الدول الإفريقية الغنية بثرواتها المعدنية . وكان رئيس الوزراء الزائيري " كينجو وادوندو " , قد بدا منذ توليه مهام منصبه في عام **1994** , سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية على الطراز الغربي , بهدف تحرير الأسواق و محاربة الفساد , إلا أن الإنفاق على الحرب يهدد بعرقلة هذه الخطوات . وعلى الرغم من إمتلاك زائير لإحتياطات ضخمة من النحاس و الكوبالت و الذهب و الماس فضلا عن الغابات و مصادر الطاقة الهيدروكهرباءية الوضع الذي من الممكن أن يجعلها واحدة من أكثر الدول الإفريقية ثراء[1] .

ويرتبط بمشكلة عدم الإستقرار السياسي مشكلة اللاجئين, فطبقا لإحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بلغ عدد اللاجئين في إفريقيا عام **1996** , 5,692,100 من بوروندي و تنزانيا و أوغندا وزائير و غينيا و ساحل العاج وغانا و نيجيريا و جيبوتي و الصومال و أثيوبيا و كينيا وزامبيا و الكونغو وناميبيا و ليبيريا و السودان , وقد ضرب اللاجئون من رواندي و بورندي الرقم القياسي في عدد اللاجئين حيث بلغ عدد اللاجئين منها بسبب الحرب الأهلية **2** مليون لاجئ على الحدود التنزانية و الزائيرية و تبذل جهودا دولية لإعادة هؤلاء اللاجئين إلى موطنهم .

2 - إنتشار الأمراض والأوبئة :

تنتشر في الدول الإفريقية عدة أمراض و أوبئة أخطرها على الإطلاق مرض الإيدز, حيث تفشى هذا المرض بصورة وبائية طغت على كل الأوبئة الأخرى, وإرتفعت نسبة الإصابة به بالقارة الإفريقية حتى استحوذت على **75**٪ من مجموع إصابات كل قارات العالم , كما أوضحت ذلك بيانات المؤتمر الدولي الثامن الإفريقي للإيدز الذي إنعقد عام **1993** بالمغرب [2] .

ويرجع تفشى المرض بإفريقيا إلى إنتشار الأمية وضعف الإعلام عن المرض, والأهم من ذلك إلى طبيعة العلاقة بين الرجل و المرأة في إفريقيا و التي تسود الإباحية وتختلط العلاقات و ينتشر المرض من خلال هذه التقاليد و العادات , ودليل ذلك تلك الإحصائية العالمية التي أوضحت أنه من **80**٪ إلى **90**٪ من إصابات الإيدز في العالم سببها العلاقات الشاذة وغير السوية و غير الشرعية . ولقد أوضحت أرقام منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن أطفال إفريقيا في وضع مأساوي حاد , حيث أنه في عام **2000** وصل عدد الأطفال اليتامى من الأم و الأب بسبب وفاتهما بمرض الإيدز إلى **10** ملايين طفل ,وهو رقم مفزع و يدعو إلى التأمل في مصير هؤلاء الأطفال الذين يدفعون ثمنا غاليا وهو ثمن الخطيئة أو قل ثمن عادات و تقاليد هذه المجتمعات .

---

(1) - جريدة الأهرام , 21 نوفمبر 1996 , ص 4 . انظر كذلك : امارتيا صن , ترجمة شوقي جلال , التنمية حرية , (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب , ط 1 , 2010) .

(2) - وجدي رياض , أفريقيا في مهب الايدز , الأهرام الدولي , 4 يناير 1994 .

3 ـ تدهور الإقتصادى الإفريقي :

تواجه القارة الإفريقية ضغوطا إقتصادية فرضها عليها النظام الإقتصادي العالمي,ففي عهد الإستعمار كانت الدول المستعمرة تتحكم في الدول الإفريقية المستعمرة ,و بالتالي وقعت هذه الدول في دائرة التبعية الإقتصادية و التي تتمثل مظاهرها في سيطرة المستعمر على العمليات المرتبطة بالتجارة الخارجية , فعلى سبيل المثال تسيطر سبع شركات أجنبية على ما يزيد من **65**٪ من التجارة الخارجية لدول غرب إفريقيا و تمتد السيطرة إلى ملكية الأجهزة الأجنبية للمشروعات التي تنتج الصادرات من المواد الأولية للدول المتقدمة ,ولعلنا نذكر على سبيل المثال شركات المناجم في روديسيا الشمالية و الكونغو و المزارع الأجنبية في ليبيريا [1].

ولم تعمل رؤوس الأموال الخارجية المستثمرة في القارة على خلق طبقة مستثمرين أفارقة أو طبقة عمال صناعيين على مستوى عال من الخبرة و المهارة, أو خلق صناعات تنمي رأس المال الإفريقي , وإنما بقيت العملية الإقتصادية كاملة في أيدي المستثمرين الأجانب ,فقد ثبت أن هذه الإستثمارات تهدف إلى تحقيق مصالح المستثمر الأجنبي و الدول المستعمرة للحصول على إحتياجاتها من المواد الأولية و لتصريف الفائض من منتجاتها . ولقد أثر هذا النمط الاستعماري على مجرى النمو الإقتصادي بالبلدان الإفريقية . وعلى سبيل المثال تعتبر المشكلات الإقتصادية في نيجيريا أهم تحديات التنمية ولها إنعكاساتها على الأوضاع السياسية, فقد إتجه كل إقليم من الأقاليم التسعة عشر لتنمية إقتصاده كوحدة مستقلة دون النظر للإقتصاد الكلى , لدرجة أن الإقليم الشرقي كان يستورد القطن من الولايات المتحدة الأمريكية في حين أن الإقليم الشمالي كان ينتجه . وأدى هذا إلى تناقضات أسهمت في حدوث حالة من عدم الإستقرار و أثرت بصورة مباشرة في ظهور الخلافات بين القبائل ,مما مهد المناخ للإنقلابات العسكرية المتعددة , وقيام الحركة الإنفصالية في إقليم بيافرا . وكان لظهور نحو ثلثي البترول النيجيري في الإقليم الشرقي وحده سببا في تزايد حدة الخلافات و الحروب الأهلية , ذلك أنه كان من رأي حكومة الإقليم الشرقي أن تستمر عملية إحتفاظ كل إقليم بالعائدات الناتجة عن منتجاته سواء الزراعية أو المعدنية كما كان الحال قبل عام **1959** [2].

ولقد انساق بعض القادة الأفارقة بعد الإستقلال دولهم وراء الفكر الإستعماري المفروض عليهم فيما يتعلق بالحلول لمشكلات دولهم الإقتصادية , و خاصة فيما يتعلق بالإعتماد على المساعدات و القروض الخارجية بدلا من الإعتماد على التنمية الذاتية مما دفعهم للإستدانة , وما ترتب على ذلك من مشكلات .

---

(1) ـ محمود صلاح الدين الدعوشى , مرجع سابق , ص 125 .

(2) ـ نفس المرجع , ص 126 .

4 ـ الكوارث الطبيعية :

تعرضت بعض الدول الإفريقية لكوارث طبيعية كالجفاف و التصحر و تلوث البيئة و تآكل السواحل ـ وقد ساهمت هذه العوامل التي تفاقمت بعضها سنة بعد آخرفي مضاعفة المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها هذه الدول [1].

فقد نتج عن الجفاف المستمر بإفريقيا جنوب الصحراء منذ سنوات ملايين الضحايا بخلاف استنزاف موارد المنطقة . فالأساليب المستخدمة في الزراعة لا تسمح بإنتاج الغذاء على نحو يسد إحتياجات القارة, وتزداد هذه الصعوبات مع تذبذب أسعار المنتجات الزراعية و إرتفاع تكاليف الإستيراد و إرتفاع تكاليف الطاقة و سياسات خاطئة أخرى , إلى حد أنها تركت معظم الدول الإفريقية في حالة ضعف إقتصادي وميزان مدفوعات عاجز وديون خارجية متصاعدة ومعدلات تنمية هزيلة .

فعدد الدول الإفريقية التي واجهت مشكلة الجفاف طبقا لتقارير الأمم المتحدة عام **1985** عشرون دولة إفريقية , وكان عدد المتأثرين بالجفاف **30** مليون نسمة منهم عشرة ملايين إضطروا إلى ترك ديارهم و تحولوا إلى لاجئين , وإعتبرت كل من إثيوبيا و السودان و مالي و موزنبيق و تشاد و النيجر أكثر ست دول في إفريقيا تواجه هذه المشكلة , و إرتفع هذا العدد إلى **33** دولة عام **1996** .

وتعتبر المجاعة التي ينتج عنها نقص التغذية مشكلة تعاني منها الدول النامية حيث يتعرض أكثر من **800** مليون نسمة فيها لنقص التغذية المزمن من بينهم نحو **200** مليون طفل دون سن الخامسة يعانون نقصا في البروتين والطاقة . وقد وصل عدد البلاد المصنفة في الوقت الحاضر ضمن فئة البلاد التي تعاني من العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض إلى **88** بلدا منها **42** في إفريقيا جنوبا [2].

وفي نفس الوقت بدأت تتقلص الالتزامات بتقديم المساعدات الخارجية سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف لدعم الزراعة في البلاد النامية ,فقد هبطت هذه الالتزامات من **10** مليار دولارا في سنة **1982** إلى **7,2** مليار دولارا في سنة **1992** [3].

النتائج التي ترتبت عن المشكلات الإقتصادية الإفريقية [4]:

ترتبت على المشكلات الإقتصادية الإفريقية نتائج خطيرة منها :

1 ـ تدني دخول الأفراد :

أن المقارنة بين المتوسط السنوي لدخل الفرد الأفريقي و دخل الفرد في الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد في صناعتها على المواد الخام المستوردة من إفريقيا ـ يجعلنا ندرك ضخامة المشكلة الإقتصادية التي تعاني منها الدول الإفريقية .

---

[1] ـ شوقي الجمل , التعاون العربي ـ الأفريقي في المجالات الاقتصادية و انعكاساته على العلاقات العربية ـ الأفريقية , (شئون الشرق الأوسط , العدد) , ص 102 .

[2] ـ محمود صلاح الدين الدعوشي , مرجع سابق , ص 124 .

[3] ـ مصطفي محمود عبد الله , كل زعماء العالم و محاولة لاستئصال الجوع , الأهرام , 6 نوفمبر 1999 , ص 7 .

[4] ـ شوقي الجمل , مرجع سابق , ص 103 .

و متوسط دخل الفرد السنوي في إفريقيا حسب بيانات العام 2010 , أن هذا الدخل قد بلغ في الغابون 14.5 ألف دولار (الأولى أفريقياً و80 عالمياً)، في ليبيا وبوستوانا 14 ألف دولار، أنغولا (8.2 ألف دولار)، ناميبيا (6.9 ألف دولار)، مصر (6.2 ألف دولار). وبلغت أدنى المعدلات في النيجر (700 دولار)، إريتريا (600 دولار)، زيمبابوي وليبريا (500 دولار) والكونغو الديموقراطية وبوروندي (300 دولار). وهو أدنى رقم مسجل عالمياً[1].

2 ـ الديون الخارجية :

لمواجهة العجز في الميزانية إتجهت معظم الدول الإفريقية للاستدانة من الدول الغنية ـ وقد عجزت معظم الدول الإفريقية عن سداد أقساط الديون و تراكمت وفوائدها .

وعلى الرغم من أن الدول الإفريقية تصدر المواد الخام التي تحتاجها الدول الكبرى لإستمرار نشاطها الإقتصادي ـ فأن الدول الإفريقية أصبحت مغلولة الأيدي ومكبلة بالديون و فوائدها ـ ورغم أن هذه الدول في حقيقة الأمر مصدرة لرأس المال للعالم المتقدم .فهي تعتبر من الوجهة الرسمية مثقلة بالديون .

وقد أدركت بعض الدول الغنية هذه الحقيقة , وفي مؤتمر الدول الصناعية الثمانية الذي عقد في **2005** أبدت الدول الصناعة استعدادها للتنازل عن كل أوبعض دونها للدول الفقرة [2].

3 ـ إرتفاع أسعار المواد الضرورية :

في الوقت الذي إنخفضت فيه مدخول الأفراد إرتفعت أسعار المواد الضرورية و عجزت الحكومات الإفريقية عن إيجاد حلول لهذا الإرتفاع المستمر في أسعار المواد الضرورية للأفراد . و اضطرت الحكومات رغم ميزانياتها عاجزة لدعم هذه المواد الضرورية لإمتصاص غضب الجماهير ,و أصبحت الاضطرابات والصراعات ظاهرة سائدة في معظم الدول الإفريقية [3].

4 ـ إنخفاض مساعدات الدول الغنية للدول الإفريقية الفقيرة :

أدى تزايد عدد الدول الفقيرة التي تطالب بمساعدات من الدول الغنية . إلى انخفاض المساعدات للدول الأفريقية , فقد ظهرت في الأفق دول جديدة المحتاجة للمساعدة دول أوروبا الشرقية و الدول إلى كانت تابعة لجمهوريات الاتحاد السوفيتي .

و أصبحت الدول الغنية تتحدث عن الدول الفقيرة , و الدول الأكثر فقرا, فقد إنخفضت المساعدات لأفريقيا من الدول الغنية من **40** مليار دولار في عام **1988** إلى اقل من مليار دولار في عام **1991** [4].

---

[1] - http://www.alriyadh.com/654659

[2] ـ شوقي الجمل, نفس المرجع , ص 103 .

[3] ـ انظر : محمد عبد المنصف , الأمن الغذائي و التنمية إفريقيا , (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات , دورية أفاق إفريقية , العدد 21 , خريف 2006) .

[4] ـ شوقي الجمل , مرجع سابق , ص 103 .

الفرع الثاني : جهود التنمية الإقتصادية في القارة الإفريقية.

بذلت منظمات دولية و الإقليمية جهودا مكثفة في سبيل تحقيق التنمية , لكن دون تحقيق نتائج تعتد بها , ومن بين هذه الجهود ما يلي :

أ ـ منظمة الأمم المتحدة.

في ضوء الأزمة الإقتصادية المتأصلة في إفريقيا خاصة خلال النصف الثاني من الثمانينات , سعت منظمة الأمم المتحدة لتنظيم عمليات المساعدات المقدمة للدول المتضررة من الجفاف بهدف توفير الغذاء لها أو لتطوير هياكلها الأساسية الخاصة بالزراعة و الري . وفي هذا الإطار جاءت توصية مؤتمر الأمم المتحدة حول البلدان الأقل نموا و الذي عقد في باريس سبتمبر عام **1981** بعقد المؤتمرات الدولية لدعوة الدول المانحة لمساعدة البلدان الأقل نموا و خاصة البلدان الإفريقية التي تتطلع إلى المساعدات الإقتصادية العاجلة . ومن أمثلة ذلك المؤتمر الدولي لمساعدة تشاد و الذي عقد في "جنيف" في الفترة من **29 ـ 30** نوفمبر عام **1982** ,ومؤتمر المائدة المستديرة لمساعدة خطة تنمية رواندا و الذي عقد في كيجالي في الفترة من **1 ـ 4** ديسمبر عام **1982** ومؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي الذي عقد في "ماسيرو" في **27** و **28** يناير عام **1983** [1].

وتمثل أبرز مظاهر إهتمام منظمة الأمم المتحدة بمعالجة الأزمة الإقتصادية الطاحنة التي تعاني منها القارة الإفريقية في قيام الجمعية العامة في **16** نوفمبر عام **1984** بإصدار قرار حول مدي خطورة ظاهرتي " التصحر و الجفاف " في إفريقيا, حيث دعا القرار المجتمع الدولي إلى المساهمة في التخفيف من حدة هاتين الظاهرتين . وفي **21** فبراير عام **1985** أصدرت الجمعية العامة قرارا أخر بشأن تخصيص مساعدات لكل من جيبوتي و أثيوبيا و كينيا و الصومال و أوغندا . وتوصلت جهود المنظمة الدولية لدفع عملية التنمية بمفهومها الشامل في إفريقيا وذلك بالتعاون و التنسيق مع اللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة من ناحية ومع منظمة الوحدة الإفريقية من ناحية أخرى . وتجسد ذلك في إنعقاد الدورة الخاصة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة في **27** مايو عام **1986** لبحث الوضع الإقتصادي المتدهور في القارة الإفريقية .

وجاء إنعقاد الدورة الخاصة للجمعية العامة استجابة للطلب الذي وجهه رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية للأمم المتحدة أثناء إنعقاد القمة الإفريقية الحادية والعشرين التى عقدت في أديس أبابا في عام **1985** , إذ تقرر خلال هذه القمة أن يطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة تخصيص دورة غير عادية لدراسة الأوضاع الإقتصادية في القارة .

وقد أصدرت الجمعية العامة في يونيو **1986** قرارا حول "برنامج الأمم المتحدة للإنعاش الإقتصادي و التنمية في إفريقيا " , ارتكز على مفهوم الالتزام

---

[1] ـ حسن أبو طالب (محرر) ,التقرير الاستراتيجي العربي 2002 ـ 2003 , (القاهرة , مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية , 2003) , ص 252 .

المتبادل و التعاون الدولي , حيث تم التأكيد على التزام الدول الإفريقية بالبدء في تنفيذ الإجراءات و الخطوات الكفيلة بتحقيق الانتعاش الإقتصادي الإفريقي و إجراء التعديلات الهيكلية و تحسين الطاقة الإنتاجية بما في ذلك التنمية الزراعية و تطوير وسائل النقل و المواصلات و زيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية و تحسين وسائل أدارة الإقتصاد الوطني وغيرها , كما تم أيضا التأكيد على التزام المجتمع الدولي بدعم و استكمال جهود التنمية في إفريقيا . وقد تم تحديد فترة زمنية (خمس سنوات من **1986 - 1990**) للبرنامج . وجدير بالذكر أنه على الرغم من موافقة الدول المتقدمة على البرنامج إلا أنها امتنعت عن تحديد مساهماتها المالية في المعونة ,كما امتنعت أيضا عن اتخاذ إجراءات محددة وواضحة إزاء معالجة الديون الخارجية . وبالرغم من الجهود التي بذلتها العديد من البلدان الإفريقية من أجل تنفيذ "برنامج الأمم المتحدة للإنعاش الإقتصادي والتنمية في إفريقيا " , إلا أنه من حيث الواقع العملي فأن هذا البرامج تعثر في تحقيق الأهداف المرجوة منه [1].

أدت تلك الظروف و العوامل في مجملها إلى جانب ما صاحب مطلع التسعينات من تغيرات في البيئة الإقتصادية الدولية و التي انعكست بدورها على القارة الإفريقية ,وتمثلت في التهميش المتزايد لغالبية الدول الإفريقية في النظام الإقتصادي و التجاري العالمي إلى قيام الأمم المتحدة بطرح برنامج جديد للتنمية في أفريقيا فيما سمي ب" برنامج الأمم المتحدة للتنمية في إفريقيا خلال التسعينات United Nations New Agenda for the Development of Africa in the **1990** s " UN –NADAF " والذي اعتبر بمثابة إستراتيجية شاملة لمواجهة الخلل القائم بين الحاجات المتزايدة من ناحية و الموارد المحددة من ناحية أخرى , إذ يقدم هذا البرنامج تصورا شاملا لكيفية معالجة الأزمة الإقتصادية في القارة على جميع المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية .

وفي **15** مارس **1996** قام الأمين العام للأمم المتحدة بطرح مبادرته الخاصة بإفريقيا عرفت باسم " برنامج عمل الأمم المتحدة لمساعدة إفريقيا " وهو برنامج مالي متعدد الأطراف يوجه لخدمة عملية النمو الإفريقي و الإسراع بخطاه خلال العشر سنوات القادمة . ويركز البرنامج على قيام الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بالمساهمة بدور أكثر فعالية في مشروعات التنمية في إفريقيا , على أن يسبق تنفيذ البرنامج عاما كاملا يتم خلاله تحريك الأطراف الدولية لتقديم الالتزامات و المساندات للازمة لتنمية أنشطة الدول الإفريقية في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية .

ب ـ المؤسسات النقدية الدولية (مؤسسات بريتون وودز) :

في تقريره لعام **1981** تحت عنوان " التنمية المتسارعة لإفريقيا جنوب الصحراء : برنامج عمل . أكد البنك الدولي للإنشاء و التعمير على أنه بالرغم من العوامل الهيكلية و الخارجية التي لعبت دورا في زيادة الأزمة الإقتصادية التى تعاني منها دول جنوب الصحراء , إلا أن الأزمة قد ازدادت سوء إلى درجة كبيرة

[1] ـ نفس المرجع , ص 254 .

نتيجه للسياسات الحكومات غير المناسبة والتي أثرت سلبا على كفاءة اقتصاديات السوق .

وقد تبنى البنك الدولي وجهة النظر القائلة بأن إزالة الأخطار التي سببت فيها الحكومات وزيادة الكفاءة الداخلية و خلق البيئة الإقتصادية المستقرة سيجعل الحكومات قادرة على فتح آفاق لتحسين الإنتاجية على المدى البعيد ,وهو ما سيساعدها على السيطرة على التأثيرات العكسية التي تخلقها الظروف الدولية . وعليه فقد قام كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي بطرح ما سمي " ببرامج التكيف الهيكلي " , وبحلول عام **1999** نجد أن أكثر من **30** دولة إفريقية قد تبنت جزئيا أو كليا برامج التكيف الهيكلي . إلا أن نتائج هذه البرامج لم تكن إيجابية ,وهو ما يرجع إما لضعف وعدم استمرار التطبيق , أو لأن هذه البرامج تعتمد على متغيرات خارجية بعيدة عن سيطرة السياسة الإقتصادية المطبقة في الدول الإفريقية كالطلب على الصادرات و تزايد أسعارها في الأسواق العالمية , أو نتيجة لعوامل داخلية بما في ذلك البيئة السياسية و الإقتصادية و الثقافية داخل إفريقيا . وعدم وجود كوادر تنظميه على مستوى عال من الكفاءة[1] .

وبمرور الوقت قام المجتمع الدولي المانح بإضافة مفهوم المحاسبية السياسية إلى قائمة الشروط الإقتصادية التي فرضتها برامج التكيف الهيكلي , وعليه فقد صار توزيع المساعدات يتم على أساس استيفاء شروط عدة أهمها : الشفافية المؤسسية و التمثيل السياسي الأوسع ومحاسبية الحكومة , و الديمقراطية التعددية . من ناحية أخرى فقد استمر البنك الدولي على موقفه بان تحرير السوق و الإدارة الكفء لموارد الدولة و إدماج الإقتصاديات الإفريقية في الإقتصاد العالمي هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار الإقتصادي الكلي اللازم لتحقيق النمو على المدى البعيد . وعلى هذا فإن سياسات و إستراتيجية التكيف الهيكلي السابق الإشارة إليه لم تكن ردود أفعال لمنطق السوق , كما أنها لم يكن نتاجا لمبادرات قومية من جانب الدول الإفريقية , بل إنها فرضت من خارج القارة من جانب المؤسسات النقدية الدولية . من ناحية أخرى إذا كانت برامج التكيف الهيكلي قد أحرزت بعض النجاح من وجهة النظر الإفريقية , فإنها بلا شك قد ساعدت على دفع عجلة العولمة وجعل الإقتصاديات الإفريقية جزءا لا يتجزأ من مد العولمة , ووضعت بالتالي الموارد الإقتصادية للإقتصاديات الإفريقية في خدمة النظام الإقتصادي العالمي [2] .

ج ـ جامعة الدول العربية :

تتمثل المؤسسات العربية العاملة في حقل التعاون العربي الأفريقي تحت مظلة جامعة الدول العربية و التي تسهم بشكل مباشر في تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية في أفريقيا في مؤسستين هما المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا باديا (BADEA) , و الصندوق العربي للمعونات الفنية للدول الأفريقية [3].

---

[1] ـ نفس المرجع , ص 255 .

[2] ـ نفس المرجع , ص 256 .

[3] ـ انظر : أحمد يوسف القرعي , حيز الاهتمام العربي السياسي الفعلي بإفريقيا في العرب و أفريقيا " بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي , مرجع سابق , ص 281 - 322 .

فأما بالنسبة للمصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا . فقد تأسس في الخرطوم بمقتضى قرار صادر عن مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد بالجزائر في نوفمبر **1973** بهدف دعم التعاون الإقتصادي و المالي بين الدول العربية والدول الإفريقية . ويعد المصرف أحد الآليات الأساسية لتعزيز العمل العربي الإفريقي المشترك , وقد أكد دوره مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول الذي عقد بالقاهرة عام **1977** , و ينفرد المصرف بطبيعة خاصة تميزه عن بقية مؤسسات التمويل الإنمائية الأخرى في كونه مؤسسة عربية تساهم في رأسماله الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية الموقعة على إتفاقية إنشائه , وتستفيد من عملياته دول أخر لا تسهم في رأسماله وهي الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية , غير الأعضاء في جامعة الدول العربية .

بدأ المصرف في ممارسة نشاطه في مارس عام **1975** , وباشر وظائفه الخاصة بالإسهام في تمويل التنمية بالدول الإفريقية , وفي توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في إفريقيا وفي مجالي دراسات الجدوى و الدعم المؤسسي . وبلغ إجمالي ما خصصه المصرف خلال الفترة من **1975** إلى نهاية يوليو **2001** حوالي **2407** ملايين دولار ,بما في ذلك قروض صندوق الإقراض لمعالجة مشاكل موازين المدفوعات و البالغ مقدارها حوالي **214,2** مليون دولار , وذلك لتمويل **300** مشروع إنمائي , **255** عملية عون فني , **15** قرضا ائتمانيا و **14** عملية خاصة في إطار برنامج للعون العاجل لبعض الدول الإفريقية المتأثرة بالجفاف والتصحر , بالإضافة إلى **59** قرضا من صندوق الإقراض . وبلغت تمويلات المصرف المتراكمة ودن احتساب عمليات صندوق الإقراض حوالي **2193,8** مليون دولار خلال الفترة **1975** - يونيو **2001** . وشملت عمليات المصرف **42** دولة من مجموع **43** دولة إفريقية جنوب الصحراء وعددا من المنظمات الإقليمية .

ويهدف الصندوق إلى تقديم المعونة في مجالات التنمية الإقتصادية و العلمية للدول الإفريقي وتنمية المهارات الفنية و الإدارية و تقديم المنح و الدراسات المتخصصة و تقديم الخدمات الإستشارية و توفير الخبراء . وقد استطاع هذا الجهاز رغم إمكانياته المالية المحدودة أن يقدم معونات فنية لأكثر من **40** دولة إفريقية . وقد بلغ عدد الخبراء الذين أوفدهم الصندوق منذ إنشائه وحتى الآن **3895** خبيرا في مختلف التخصصات , كما تم تقديم **1270** منحة دراسية و **104** دورة تدريبية في المجالات المختلفة .

د ـ مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد):

جاءت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا " نيباد " New Partnership for Africa's Development كثمرة لسعي دؤوب من جانب القادة الأفارقة مع مطلع الألفية الجديد بحثا عن خطة شاملة لتحقيق التنمية الإقتصادية و القضاء على الفقر و سد الفجوة بين إفريقيا و العام المتقدم . وقد ظهرت في غمار هذا السعي وبصورة مستقلة عن بعضها البعض مبادرتين شكلت الروافد الرئيسية التي تشكلت منها " مبادرة نيباد" في نهاية الأمر وتتمثل فيها يلي :

المبادرة الأولي , وهي تعبر عن رؤية الرئيس تابو مبيكي بحسبانها جزءا من مشروع الخاص بتحقيق النهضة الأفريقية . وقد أطلق على هذه الوثيقة بعد تطويرها :" برامج المشاركة الألفية لإنعاش أفريقيا " (ماب) The Mellinium Partnership for Africa's Recovery (MAP) , وقد كشف النقاب عنها لأول مرة في عرض قدمه الرئيس مبيكي أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس (سويسرا) , في يناير 2001 . ثم قدمت في صورتها النهائية إلى مؤتمر القمة غير العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية في سرت (ليبيا) في مارس 2001[1] .

أما المبادرة الثانية , فقد أعدها في نفس الوقت تقريبا الرئيس السنغالي عبد الله وادي , وأطلق عليها " خطة أوميجا " (OMEGA Plan) , وأظهرها لأول مرة أمام مؤتمر القمة الفرنسية / الأفريقية في ياووندى في يناير 2001 أيضا . وقد أخذت هذه المبادرة طريقها إلى قمة سرت غير العادية , حيث عرضها الرئيس وادي أمام المؤتمر .

وقد طالب القادة الأفارقة بضرورة دمج المبادرتين في مبادرة موحدة , تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين , وتعبر عن موقف أفريقي موحد وواضح تجاه قضايا القارة الملحة .

وشكل المؤتمر لجنة لتنفيذ المبادرة من رؤساء **15** دولة إفريقية , لكي تتولي إدارة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة . وفي أول إجتماعات هذه اللجنة في أبوجا (نيجيريا) في 23 أكتوبر 2001 , تم إعلان الصيغة النهائية للمبادرة , مع تغيير اسمها إلى " المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) .

تطرح النيباد برنامج عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا في القرن الحادي و العشرين . حيث يهدف على المدى البعيد إلى تحقيق الأهداف الآتية [1] :

ـ القضاء على الفقر , ووضع الدول الأفريقية على طريق النمو المطرد و التنمية المستدامة , ووضع نهاية لتهميش أفريقي في عملية العولمة .

ـ تعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة .

أما الأهداف المحددة بإطار زمني فإنها شمل :

ـ تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل **7** ٪ سنويا على الأقل لمدة **15** سنة قادمة .

ـ ضمان تحقيق القارة " لأهداف التنمية العالمية " المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة , و المتعلقة بتخفيف الفقر , التعليم و الصحة و البيئة و غيرها , ومن ذلك :

ـ خفض نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع إلى النصف خلال الفترة من **1990 - 2015** .

ـ إلحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بالتعليم الابتدائي مع حلول عام **2015** .

---

[1] ـ حمدي عبد الرحمان حسن , أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل ؟ , مرجع سابق , ص 209 .

[1] - See : The New Partnership for Africa's Development (NEPAD) , Abuja , 2001 .
نقلا: نفس المرجع , ص 210 - 211 .

ـ تحقيق تقدم ملموس صوب المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من خلال القضاء على كل مظاهر التمييز بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي وذلك بحلول عام **2005** .
ـ تقليل معدلات الوفيات بين الأطفال إلى ثلثي النسبة الحالية و ذلك خلال الفترة من **1990 - 2015** .
ـ تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام **2005** .

أما شروط التنمية المستدامة ـ وهي الشروط الأساسية التي يتوقف عليها نجاح النيباد في تحقيق أهدافها ـ فقد طرحتها الوثيقة في شكل عدد من المبادرات التي يلتزم القادة الأفارقة فرادى و مجتمعين بالعمل على تنفيذها , وهي :

- مبادرة السلام و الأمن .
- مبادرة الديمقراطية و الحكم السياسي الرشيد.
- مبادرة الحكم الرشيد للاقتصاد و لمشروعات الأعمال .

وفيما يتعلق بالأولويات القطاعية , قدمت النيباد برامج للعمل في مختلف القطاعات ذات الأولوية , وتغطى البرامج المجالات الآتية [1]:

1 ـ البنية الأساسية : وبصفة خاصة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات , الطاقة والنقل و المياه و الصرف الصحي .
2 ـ تنمية الموارد البشرية :وتشمل تخفيف الفقر , و التعليم و الصحة و تحويل اتجاه هجرة العقول الأفريقية .
3 ـ الزراعة .
4 ـ مبادرة البيئة .
5 ـ الثقافة .
6 ـ العلم و التكنولوجيا .

وفي كل من هذه المجالات , حددت النيباد الأهداف الرئيسية المطلوب تحقيقها وعددا من الإجراءات و السياسات المقترح اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف . وعموما, فأن صياغة النيباد للأهداف و الإجراءات القطاعية , جاءت عامة و فضفاضة إلى حد كبير , وهو أمر يبدو متوقعا في وثيقة مثل النيباد , تعالج نطاقا بالغ الامتداد والاتساع من القضايا و المشكلات المتشابكة على صعيد القارة بأكملها .

المطلب الثاني : الدور الليبي في تخفيف أزمات التنمية الاقتصادية في إفريقيا .

لقد شكلت الحاجة إلى المساعدات و المعونات دوما المدخل الرئيسي الذي كانت الدول الغربية و الكيان الإسرائيلي تنفذ منه إلى الدول الإفريقية , خصوصا إلى دول الجوار الإفريقي التي تعول على المساعدات في دفع عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية [2]. كما أن القيادة الليبية أدركت منذ البداية أهمية و دور

[1] ـ نفس المرجع , ص 212 .
[2] ـ أحمد إبراهيم الجبير , العلاقات العربية الأفريقية ,مرجع سابق , ص 181 .

هذه المساعدات في السياسة الخارجية , حيث اتجهت إلى استخدامها بشكل ملحوظ ودون أي تردد , حيث عقدت حكومة الثورة منذ قيامها مجموعة من الاتفاقيات الفنية و الإقتصادية والثقافية مع عدد كبير من الدول الإفريقية , بل لقد زادت الإتفاقيات و المعاهدات لتشمل جميع الدول الإفريقية , كما كانت هناك مساعدات في شكل قروض و هبات أو إسهامات في تشييد مؤسسات في العديد من الدول الإفريقية.

الفرع الأول : مظاهر الدعم الليبي للاقتصاديات الإفريقية .

أ ـ المساعدات المالية :

تعتبر ليبيا الدولة الثانية المقدمة للمساعدات الإقتصادية بعد السعودية , حيث قدمت ليبيا ما يقرب من **500** مليون دولار من خلال القنوات الثنائية في الفترة من **1973 - 1979** , وقد حصلت كل من زائير و أوغندا على أكثر من نصف هذا المبلغ إلا أن هذه المساعدات انخفضت بين عامي **1980 - 1989** إلى **400** مليون دولار بعد انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة , ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى . حيث ارتفعت في الفترة من **1990 - 1998** إلى **800** مليون دولار طبقا لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية عام **2000**[1] .

وقد قدمت ليبيا مساعدات كثيرة تمثلت في مبالغ خصصت لبناء المدارس والمستشفيات و المساجد و المباني الإدارية , وتوفير الكتب المدرسية و المصاحف و الأدوية و المعدات الطبية و الغذائية , كما قدمت ليبيا المنح الدراسية و أقامت ليبيا المراكز الثقافية في العديد من العواصم الأفريقية . من جهة أخرى , بذلت جهودا كبيرة لبناء المؤسسات الاقتصادية و المالية مثل الشركات و المصارف المشتركة في العديد من الدول الإفريقية .

كما ساعدت ليبيا العديد من الدول الإفريقية اقتصاديا من خلال المصرف العربي الليبي الخارجي الذي لعب دورا ملحوظا في دعم المشروعات الإقتصادية الإفريقية المشتركة من خلال القيام بإستثمارات في هذه البلدان , ومن أهم البلدان التي توجد بها فروع لهذا المصرف العربي ما يلي:

جدول يبين المساهمات الليبية في إفريقيا من العام **1998 - 2002** .

مصرف الدولة	العاصمة	نسبة المساهمة الليبية
المصرف العربي الليبي التشادي	إنجامينا	**60٪**
المصرف العربي الليبي الموريتاني	نواكشوط	**51٪**
المصرف العربي الليبي الأوغندي	كمبالا	**51٪**
المصرف العربي الليبي المالي	باماكو	**51٪**
المصرف المصري الليبي التوجولي	لومي	**50٪**
المصرف العربي الليبي النيجيري	نيامي	**50٪**

التقرير الاستراتيجي الأفريقي ص 64

[1] ـ مجموعة مؤلفين , التعاون العربي الأفريقي (الواقع الراهن و أفاق المستقبل) , (مركز دراسات العالم الإسلامي , سلسلة دراسات سياسية و إستراتيجية , 1998) , ص 118 .

ولقد أسس المصرف الليبي العربي للدول الأفريقية في عام **1971** , كمؤسسة عامة برأس مال قدره عشرين مليون دينار ليبي , أي ما يعادل تقريبا **68** مليون دولار أمريكي وهدفه تمويل مشاريع الاستثمار , و تشجيع الاستثمارات الليبية خارج الأراضي الوطنية , كما امن نشاطات المصرف بلغت على الصعيد العام في أواخر الثمانينات **290** مليون دولار و حسب تقرير الأمم المتحدة حول الاستثمارات العربية في أفريقيا فقد أكد التقرير السابق أن المصرف الليبي هو القناة الثانية لإرسال المعونات الليبية التي منحت البلدان الأفريقية غير العربية و التي بلغت على صعيد التعهدات أواخر الثمانينات **98,3** مليون دولار , وعلى صعيد المدفوعات **90,3** مليون دولار , وتعتبر هذه المساعدات ليست ذات أهمية إذا ما قورنت بالتي قدمتها ليبيا إلى البلدان العربية و الآسيوية, أي أنها تعادل نصف المساعدة التي منحت لباكستان , وأن المعطيات التي تصدر عن الأمم المتحدة غير كافية حيث تشير بعض التقارير إلى أن ليبيا منحت لتشاد **80** مليون دولار وهي هبة لتمويل بعض المشاريع , وعقدت اتفاقا مع مدغشقر من أجل إنشاء مصفاة ومصنع للسكر , ومنحت لزائير **100,7** مليون دولار لتمويل مشاريع مختلفة حسب معطيات صندوق النقد الدولي في أواخر الثمانينات , كما قامت ليبيا بتمويل برنامج ضخم يمتد لسبع سنوات حتى عام **1991** لمساعدة أثيوبيا في بعض المشاريع , كما دخلت في المؤسسات المصرفية و بالشركات التجارية , واشتركت مع الغابون في استخراج المعادن الثمينة , كما أعطت أهمية لقطاع الزراعة و قطاع المناجم في الدول الإفريقية , وعلى ذلك تعتبر ليبيا من بين البلدان العربية التي قدمت مساعدات هامة لإفريقيا وهي البلد الذي حاول مع الجزائر العمل على إقامة تعاون حقيقي وأصيل بين الجنوب ـ جنوب لسعيها إلى تشجيع جهود الإستثمار في إطار المشاريع المختلفة , تسهم في تطوير شكل التعاون الذي يعود بالنفع على البلدان الإفريقية [1].

ب ـ الإتفاقيات الإقتصادية :

المقصود هنا بالإتفاقيات الثنائية بين ليبيا و الدول الإفريقية , تلك الإتفاقيات التي تنظم عملية التبادل ذات الطابع الاقتصادي لصفقة تجارية , أو قرض أو تسوية مالية . وتتم هذه الإتفاقيات عادة بصورة ثنائية بين دولتين و تعتبر شكلا مألوفا للتسيير العادي للعلاقات الاقتصادية التي تربط كل دولة بالدول الأخرى التي تدخل معها مباشرة في معاملات تجارية أو مالية . وهناك أيضا الإتفاقيات الاقتصادية التي تنظم قواعد تسهيل التبادل التجاري أو الإجراءات الخاصة بتنظيم تجارة الترانزيت. وهناك كذلك الإتفاقيات الخاصة بالتمويل ومنها اتفاقات القروض الإنمائية ـ والتي تختلف عن اتفاقات القروض التجارية المعتادة ـ التي تقدم القروض بشروط ميسرة من حيث أجال السداد وسعر الفائدة , بل أحيانا من حيث العملة المطلوب السداد بها.

---

[1] ـ عزو محمد عبد القادر ناجي , المساعدات العربية للدول الأفريقية , الحوار المتمدن , العدد 2847 , 3 / 12 / 2009 .
- http ://www . ahewar.org /debat /show.art.asp?aid=193657 .

وكانت مصر[1] و الكويت من اسبق الأقطار العربية لتقديم هذه القروض الإنمائية منذ بداية الستينات إلى عدد من الدول الأفريقية .

ونلاحظ أن الاتفاقيات الفنية و الاقتصادية المكثفة التي وقعتها ليبيا مع الدول الأفريقية , كانت وسائل عملية لتطوير سياسة نشطة في إفريقيا , واستطاعت ليبيا من خلالها أن تحل . كما كانت تلك الإتفاقيات سببا في تقوية العلاقات الدبلوماسية و غيرها من الروابط في الدول الإفريقية . كما يلاحظ تزايد عدد الإتفاقيات و الدول التي عقدة معها منذ العام **1971**[2].

ج - الاستثمارات :

بدأت ليبيا في إعلاء منطق الشراكة الإقتصادية على المساعدات , حيث بلغت القيمة الإجمالية الاستثمارية الليبية في إفريقيا - حسب وزير الوحدة الإفريقية السابق, علي عبد السلام التريكي **1,2** بليون دولار , كما أن عدد المشاريع التي ينوي الليبيون الإستثمار فيها في مختلف دول القارة وصل إلى **2082** مشروعا, من بينها **245** مشروعا تبلغ قيمة استثماراتها **98** مليون دولار , دخلت حيز التنفيذ [3].

قد أبرمت ليبيا العديد من الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي مع الدول الأفريقية, حيث تم الاتفاق من خلالها على إقامة الشركات و المصارف المشتركة , فقد أقامت الشركة العربية للاستثمار الخارجية [4] احدي كبرى الشركات الحكومية الليبية **26** شركة في الفترة من عام **1970 - 1979** في عدد من الدول الأفريقية , وتنوعت استثمارات هذه الشركات في قطاعات مختلفة منها الزراعة و الطرق وغيرها . و اعتبرت ليبيا أن هذه الشراكة بديل عن احتكارات " الامبريالية الغربية" التي تسببت في مديونيات للدول الأفريقية و عمقت من تبعية تلك الدول للغرب .

لقد أنشأت ليبيا مؤسسة لنقل الركاب مع حكومة جامبيا يبلغ رأسمالها **875** ألف دولار تساهم ليبيا فيها ب **40** ٪من رأسمال المؤسسة وكما تم إنشاء الشركة الليبية البوروندية القابضة ضمن اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة في بوروندي وبموجبها تم وضع الأسس للتعاون وزيادة التبادل التجاري من جهة أخرى كانت ليبيا من الدول الرئيسية المؤسسة لأول مصرف عربي للتنمية الزراعية و الصناعية في أفريقيا , كما دعمت أيضا المصرف الإسلامي للتنمية (بجدة) حيث ساهمت فيه بمبلغ **360** مليون دولار لتكون ثاني اكبر المساهمين بعد السعودية (**480** مليون دولار) ويخدم هذا المصرف خمس دول إفريقية أغلب سكانها من المسلمين, وهي جامبيا , السنغال , مالي , تشاد و بوركينافاسو .

---

[1] - للمزيد من التفصيل حول قروض مصر الإنمائية للدول الأفريقية و ملابساتها , انظر : محمد محمد فايق , عبد الناصر و الثورة الأفريقية , (القاهرة دار المستقبل العربي , 1982) , ص 52 - 68 .

[2] - Ali shembesh :" The Analysis of Libya's foreign policy1962 – 1973 : Astudy of the 1 mpact of Ewvironmetal Leadership factors " (unpub lished ph .D.Disseration: University.1975), p 27 .

[3] - خالد حنفي علي , أزمة لوكيربي .. التأثير الداخلي و الخارجي على ليبيا .
- http :// www.aljazeera.net /in-depth /Lockerbie _crisis /2003 /08 / 8-24-10. htm

[4] - أنشئت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية , بموجب القانون , رقم 6 لسنة 1981 , تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية , ولقد حدد القانون رأسمال الشركة بمبلغ 500,000,000 خمسمائة مليون دينار ليبي , مقسما على خمسة ملايين سهم ,مملوكة كلها للدولة , ويكون من أهم أغراض الشركة هو استثمار الأموال العربية الليبية خارج ليبيا في قطاعات الزراعة و الصناعة و السياحة و النقل و الصيد البحري و التعدين و المواصلات و غيرها من القطاعات الأخرى على أسس اقتصادية سليمة بما يساهم في تنمية موارد الاقتصاد الوطني وتنوعها .

كما أنشأت ليبيا جهاز إفريقيا للمشروعات في الدول الإفريقية , والذي قام بإنشاء العديد من المشاريع و التي بلغت إجمالي مخصصاتها في المرحلة الأولي ما قيمة **296,982,591,770** مليون دينار ليبي , حيث قام جهاز إفريقيا للمشروعات في الدول الإفريقية بالشروع في إنشاء مشروع طريق القذافي عبر الصحراء القطرون - الثوم - المرحلة الأولي بين ليبيا و النيجر , و الذي بلغت تكلفة **5,4,000,000** مليون دينار ليبي[1] . كما بلغت تكلفة مشروع طريق القذافي عبر الصحراء الكفرة - العوينات - وادي حلفا - نهر النيل بين ليبيا والسودان **135**مليون دينار ليبي [2]. كما قام جهاز إفريقيا للمشروعات بحفر **13** بئر في النيجر بتكلفة قدرها **138,282,543** مليون دينار ليبي .

الفرع الثاني : الدور الليبي في إطار تجمع الساحل و الصحراء .

يعد تجمع دول الساحل و الصحراء واحدا من التجمعات الإقليمية , أو الفرعية, العديدة التي شهدتها القارة الإفريقية , مثل السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي " الكوميسا " , و الجماعة الإقتصادية , كدول غرب أفريقيا "ايكواس " , و اتحاد دول المغرب العربي " الاتحاد المغاربي " وغيرها.

كما أنه يعرف كذلك , بأنه منظمة إقليمية فرعية للتكامل الاقتصادي بين دوله الأعضاء , سواء كانت من الدول المؤسسة أو المنضمة إليه. وقد تضمنت المعاهدة, المنشئة لهذا التجمع , بأنه إتحاد إقتصادي شامل , يستند على إستراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل , مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء .

وقد جاءت مبادرة ليبيا بإنشاء تجمع دول الساحل و الصحراء في فبراير **1998** في ظل ظروف إقليمية رخوة , فالاتحاد المغاربي الذي تعد ليبيا أحد أعضائه لم ينجح في تحقيق الأهداف التي أعلنها عند إنشائه , إضافة إلى انه لم يساندها إبان أزمة لوكيربي , وهو ما دفعها إلى رفض رئاسته في عام **1996** , لأنها رأت آنذاك أن دول الاتحاد المغاربي لم تفعل شيئا إزاء العقوبات الدولية المفروضة عليها منذ عام **1992** . أما في المشرق , فقد ركزت ليبيا على التعاون الثنائي في علاقتها مع مصر و السودان , باعتبار ذلك يساعدها في تخفيف وطأة العقوبات [3].

أما على الصعيد الإفريقي , فقد كان مهيأ تماما لإطلاق ليبيا لمبادرة تجمع دول الساحل و الصحراء , فمنذ إنهاء الجماهيرية الليبية لإزمتها مع تشاد , و إعلانها التخلي عن دعم أي حركات " إرهابية " أو التدخل في الشئون الداخلية , عادت معظم علاقتها مع الدول الإفريقية التي كانت قد قطعتها إبان التدخل الليبي في تشاد

---

(1) - جهاز أفريقيا للمشروعات , وثائق الإدارة العامة للمشروعات , (طرابلس , الإدارة العامة لجهاز أفريقيا للمشروعات في الدول الأفريقية 2002) .

(2) - نفس المرجع , ص 45.

(3) - عادل الجوجري , ليبيا ومصر من الصدام الكامل إلى الوفاق المحسوب ,(لندن : هيئة الإذاعة البريطانية , المشاهد السياسي , السنة الخامسة , العدد 170 , يونيو 1999) , ص 13 - 19 .

في الوقت نفسه , بدا الحصار الدولي على ليبيا يتآكل بعد مطالبات أوروبا برفعه , وكذلك تحسن صورة ليبيا اثر دورها في تسوية النزاعات , يضاف إلى ذلك إداراتها المرنة لازمة لوكيربي , وعدم التصادم مع الولايات المتحدة و الدول الغربية [1].

في هذه الظروف جاءت مبادرة ليبيا بإنشاء تجمع دول الساحل و الصحراء , حيث استضافت طرابلس قمة يومي **15 - 16** أغسطس **1997** التي شاركت فيها ست دول افريقية , وهي ليبيا , تشاد , مالي , بوركينافاسو , السودان , النيجر.

وطرح العقيد القذافي مبادرته بإنشاء التجمع أثناء القمة و قال أن الهدف منها منع القوي العالمية من تشكيل خريطة أفريقيا , و استثمار الإمكانات الاقتصادية الهائلة لدول المنطقة و الاندماج و التكتل بين دول المنطقة , وانتهت القمة باتفاق على عقد اجتماع يضم وزراء خارجية الدول الستة في سبتمبر 1997 , لوضع الإطار المناسب لتلك المبادرة , مع دعوة دول أخرى لحضور هذا الاجتماع , منها مصر كمراقب . غير أن هذا الاجتماع لم يصل إلى قرار بشان إنشاء التجمع [2].

ولعل من أسباب تبني ليبيا لمشروع هذا التجمع , في المنطقة الأفريقية شمال خط الاستواء , وعلى طول الخط الغربي إلى ساحل المحيط الأطلسي , وعلى طول الخط الجنوبي إلى منطقة البحيرات العظمي حيث منابع نهر النيل , ربما ترجع إلى ما يلي[3] :

1 - صدور قرار مجلس الأمن بتعليق العقوبات الدولية عنها , تمهيدا لرفعها , ومن ثم يكون مثل هذا المشروع , بداية انفتاح ليبي على البيئة الإقليمية الأفريقية عساها تجد منه فرصة انطلاقه جديدة , بعد مرحلة العزلة التي عاشتها في الحصار, الذي فرض عليها من جانب مجلس الأمن الدولي , بسبب أزمة لوكيربي .

2 - إعلان الرئيس القذافي عن التوجه الأفريقي في سبتمبر 1998 , وصدور قرار قمة منظمة الوحدة الأفريقية , بشان العقوبات الدولية , في اجتماعها في عاصمة بوركينافاسو في يونيو 1998 , وما تلا هذا الإعلان من زيارات و مباحثات للرؤساء الأفارقة مع الرئيس القذافي , في مدينة سرت , إضافة إلى زيارات الأطراف غير الحكومية و الشعبية .

3 - حالة العلاقات الدولية و الإقليمية , وما تتسم به من سيولة و تغير بعد إنتهاء الحرب الباردة , و ما صاحبها من إنفجار في النزاعات الداخلية وفي صراعات الحدود السياسية , في القارة الإفريقية .

4 - انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر , خلال شهر يوليو **1999** , ولرغبة السياسة الليبية في حضورها المؤتمر , وقد أحدثت إنجازا إيجابيا في أهم قضايا القارة , وهي حفظ السلام و تطويق النزاعات المسلحة , وتنسيق السلم والأمن في مناطق الجوار الجغرافي و الإقليمي , وهو ما يتيح لها الفرصة الكاملة

---

(1) - RayTakeyh,HasGaddafiReformed?,http://www.washingtonpost.com/ac/wpdyn?pagename=&conte nteI d=A11936- 2003 Aug18&not Found=true.

(2) - بدر حسن شافعي , الساحل و الصحراء .. الحلم لا يزال بعيدا .
- http :// www.islamonline.net /Arabic /politics /2002 /03 / article12.shtml .

(3) - http ://www . moqatel.com /openshare /Behoth /Monzmat3 /Wehda-afri / sec01.doc_cvt.htm

للتجاوب مع منظمة الوحدة الإفريقية , و لإعلانها الصادر عام **1998** و الداعم للموقف الليبي .

وفي **4** فبراير **1998**, استضافت طرابلس قمة أخرى لرؤساء الدول الستة , بمشاركة مصر و تونس من خلال وفد وزاري , وطرح العقيد القذافي في هذه القمة مشروع إتفاقية لإقامة إتحاد , إلا أن الدول المشاركة فضلت أن يكون تجمعا لا إتحادا , وان تغلب عليه الصبغة الاقتصادية تحت اسم تجمع " تجمع دول الساحل والصحراء " . واعترفت القمة الإفريقية في لومي عام **2000** بان تجمع الساحل والصحراء هو منظمة إقليمية فرعية للتكامل الاقتصادي في إفريقيا .

ويبدو أن قبول ليبيا بأن يغلب على تجمع الصبغة الإقتصادية , يمثل مرونة في السياسة الخارجية الليبية , يعكس محاولة تنفيذ الأهداف السياسية من التجمع والخروج من العزلة المفروضة عليها إقليميا , وكذلك مواجهة الحصار الدولي المتمثل في فرض العقوبات . كما أن هذه المرونة تعكس وعي القيادة الليبية بأخطاء التجارب الوحدوية الفاشلة قبل تأسيس قاعدة التعاون الإقتصادي المشترك .

وفقا للمعاهدة المنشئة للتجمع , يهدف التجمع إلى إقامة إتحاد إقتصادي شامل , يستند على إستراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء , وتشمل الميادين الزراعية و الصناعية و الاجتماعية والثقافية وميدان الطاقة .

واستنادا إلى ذلك حدد التجمع عددا من الأهداف الفرعية التي يمكن من خلالها الوصول للأهداف الرئيسية وهي : تسهيل حركة رؤوس الأموال و الأشخاص عبر أقاليم الدول وتشجيع انتقال البضائع و السلع ذات المنشأ الوطني , وتشجيع سياسيات الاستثمار في الدول الأعضاء و تنسيق النظم و السياسات الإقتصادية والإجتماعية[1].

ولعل عدم النص على الأهداف الأمنية في المعاهدة المنشئة للتجمع , يعكس رفض الدول الإفريقية لأن يصبح هذا التجمع إتحادا إندماجيا لخشيتها من أن يلقى التجمع مصير التجارب الوحدوية الفاشلة التي أقدمت عليها ليبيا خلال فترة السبعينات و الثمانينات . يضاف إلى ذلك الخوف من تحول التجمع إلى أداة في أيدي الدول الكبرى فيه ـ ليبيا تحديدا ـ للتدخل في شؤون الدول الأعضاء , بما يتناقض مع مبدأ السيادة , كما برز في بعض التجارب الإقليمية القريبة التي تم توسيع أهدافها من الإقتصادية إلى الأمنية , كمنظمة الايكواس التي أصبحت أداة في يد نيجيريا للتدخل في شئون الدول الأعضاء ومن هنا يمكن فهم حرص دول التجمع على وصفه ب " التجمع " بدلا من كلمة " الإتحاد " على إعتبار أن كلمة الإتحاد أكثر شمولية [2].

بيد أن المساعدات الليبية الكبيرة سواء للدول الأعضاء أو للتجمع , فضلا عن الإحساس بأهمية العلاقة بين التنمية الإقتصادية تحقيق الأمن و السلم , دفعا إلى

---

(1) ـ خالد حنفي على محمود , السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية غير العربية منذ عام 1969 , مرجع سابق , ص 178 .

(2) ـ أحمد الرشيدي ,عبد المالك عودة , تجمع الساحل و الصحراء (القاهرة ,سلسلة دراسات المصرية الإفريقية , برنامج الدراسات المصرية الإفريقية , كلية الاقتصاد العلوم السياسية ,رقم 1 , أغسطس 2001), ص 11

النص على بعض الأهداف الأمنية التي تتماشي مع مبادئ القانون الدولي , والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية . وقد تم ذلك في اجتماع في إنجامينا عاصمة تشاد , حيث تمت الموافقة على الميثاق الأمني الذي ينص على عدة أهداف منها : التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم و الأمن لكل منها و إنشاء مكتب دائم للتنسيق في هذا الشأن . و تطوير التعاون في مجالات الأمن العام , و التصدي لظواهر التهريب , و الهجرة غير الشرعية , الجريمة المنظمة , تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة . ولقد قررت قمة إنجامينا تعيين العقيد القذافي منسقا عاما للسلام ليس في منطقة التجمع فقط , وإنما خارجه أيضا , و تفويضه الحديث عن التجمع في هذا الشأن[1] .

[1] ـ نفس المرجع ,ص 12.

الخلاصـــــة

التوجه نحو أفريقيا ليس جديداً في فكر معمر القذافي بل أنه طالما ردد منذ بداية الثورة في 1969 شعارات أن أفريقيا للأفريقيين وأن لا حلف لأفريقيا إلا مع نفسها مؤكداً على أهمية ودور القارة الأفريقية في عالم اليوم. وفي هذا الصدد لعبت الدول الأفريقية دورا هاما في تليين موقف أميركا وبريطانيا في القبول بالشروط الليبية بشأن قضية لوكربي وذلك باتخاذها قرارا في قمة واجادوجو لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بكسر الحظر المفروض من مجلس الأمن الدولي على ليبيا بحلول شهر سبتمبر من نفس العام الذي عقدت فيه القمة ما لم تستجب الدولتان للشروط الليبية. ولعل هذا ما دعم توجهات معمّر القذافي الأفريقية خاصة وأن الظروف الدولية قد شهدت العديد من المستجدات التي تدفع باتجاه توحيد القارة فأسس في العام 1999 تجمع دول الساحل والصحراء الذي يضم الآن 23 دولة في عضويته، كما بذل معمّر القذافي عقب ذلك جهودا حثيثة لتطوير منظمة الوحدة الأفريقية وتحويلها إلى الإتحاد الأفريقي، وهو ما نجح فيه بالفعل في قمة سرت للقادة الأفارقة التي عقدت في 9 سبتمبر 1999 والمعروف ب 9.9.1999 والتي صدر عنها إعلان سرت الشهير، كما فتح أبواب ليبيا على أفريقيا بصورة واسعة ليست عليها من قبل. ويسعى حاليا إلى قيام الولايات المتحدة الأفريقية.

الفصـــــل الثالـــث

سياسة القوى الغربية في أفريقيا و إنعكاساتها على الدور الليبي

تمهيـــد :

تـأثرت السياسـة الليبيـة تجـاه القوى الغربيـة الكبرى فـي إفريقيـا بمجموعـة من العوامل , بعضها يتعلق بسياسة القوى الغربيـة تجـاه القـارة ,وبعضـها الآخـر يتعلق بتطـور العلاقـات الليبيـة الغربيـة , حيـث كـان لكليهمـا تـأثيرات ملموسـة علـى طبيعـة الأنشطة الليبية تجاه وجود القوى الغربية في القارة .

ويحـاول هـذا الفصـل رصـد تـأثير القـوى الغربيـة علـى المصـالح الليبيـة فـي إفريقيا, إلا أنه قبل ذلك نلقي الضوء على التنافس الأمريكـي ـ الفرنسـي فـي إفريقيـا, أي محاولة فهم إستراتيجية كل منهما تجاه القارة و سياسة ليبيا تجاه هذا دور .

وقد اخترنا الولايات المتحدة و فرنسا , لاعتبـارات مختلفـة منهـا ، أن الولايـات المتحدة كانت هي العدو الأول لليبيا , كما أنها أهم القوى الغربيـة فـي القـارة حاليـا , أما فرنسا فلها رصيد كبير من نشاط القوى الغربية الكبرى في إفريقيا .

المبحث الأول : التنافس الأمريكي ـ الفرنسي في إفريقيا .

على الرغم من أن القارة الإفريقية ظلت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ساحة لتنافس القوى الكبرى, إلا أن بعض الأدبيات تميل إلى اختزال التنافس الدولي في إفريقيا بين قوتين رئيسيتين هما الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا . ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب أولهم أن الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا هما القوتان الوحيدتان اللتان تملكان قدرة على الحركة في كافة المجالات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية و الثقافية , في مقابل قدرة القوى الأخرى على التحرك في مجالات محدودة تكاد تقتصر في كثير من الأحيان ـ على المجال الاقتصادي فقط وثانيها انه بينما تقتصر مناطق نفوذ القوى الأخرى على أقاليم دون غيرها في القارة الإفريقية فإن كلا من الولايات المتحدة و فرنسا يتغلغل نفوذهما في أجزاء كبيرة من القارة الإفريقية .

المطلب الأول : الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا .

شهد العالم مع انهيار الاتحاد السوفيتي و إنتهاء الحرب الباردة تغيرا في المفاهيم السياسية و الإقتصادية و العسكرية , كانت من نتيجته فقدان إفريقيا لأهميتها الإستراتيجية و السياسية و التي تميزت بها خلال تلك الحرب , و بالتالي لم تعد السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا محكومة بمصالح إستراتيجية و إنما بالاعتبارات الاقتصادية , حيث كانت الولايات الأمريكية تستورد نسبة كبيرة من المواد الخام من إفريقيا , وهو ما دفعها إلى عدم الاكتراث بالتدخل في الصراعات الإفريقية , الداخلية و الإقليمية , باعتبار أن تلك الصراعات لم تكن تمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي , كما لم تكن للولايات المتحدة مصلحة كبرى للتدخل لاحتوائها مثلما كان يحدث خلال الحرب الباردة [1] , ومن ثم أحجمت كل من إدارتي بوش و كلينتون في التدخل في الحروب الأهلية في ليبيريا , رواندا , وبورندي و جمهورية الكونغو الديمقراطية , بإستثناء الصومال التي سرعان ما سحب كلينتون قواته عقب تعرضها لخسائر في الأرواح[2] .

ومن ثم تعرضت القارة الإفريقية لحالة من التهميش في السياسة الخارجية الأمريكية مع بداية عقد التسعينات , وفرضت نظام المشروطية السياسية على الدول الإفريقية و الذي كان يقوم على منح المساعدات و القروض للدول التي تحقق تقدما في الإصلاح السياسي و الاقتصادي و فقا للنظام الليبرالي . ومن ثم انخفض إجمالي

---

[1] ـ أحمد إبراهيم محمود , أفريكم وتحولات السياسة العسكرية الأمريكية تجاه أفريقيا , (القاهرة : أفاق افريقية , الهيئة العامة للاستعلامات , مج 8 , العدد 27 , شتاء 2008), ص 106 .

[2] - Eric Edwin Otenyo , presidents , Africa and democracy, ph .d dissertation , (Miami university : the Graduate school , 2001) p 99 .

المساعدات الأمريكية الموجهة إلى إفريقيا للنصف (من أكثر من 2 مليار دولار عام 1985 إلى حوالي مليار دولار عام 1997)[1] .

الفرع الأول : الإستراتيجية قبل أحداث 11 سبتمبر .

أولا : إدارة جورج بوش (1989 - 1993) .

أعلن الرئيس جورج بوش في بداية حكمه عن نظام عالمي جديد (New World Order) والذي بدأ مع انتهاء الحرب الباردة , وبمقتضاه ولى عهد القطبية الثنائية و ظهر نظام القطب الواحد الذي تمثله الولايات المتحدة , ومن ثم بدأ عصر جديد في سياسة الولايات المتحدة نحو أفريقيا[2] .

فقد قطعت الولايات المتحدة المساعدات لفترة طويلة عن حلفائها خلال الحرب الباردة و التي قاومت الإصلاح السياسي ومنها (زائير , ليبيريا و السودان) , وقامت بتحويل مساعدات إلى البلدان التي تعمل جاهدة في طريق الديمقراطية مثل (جنوب أفريقيا و أثيوبيا و موزنبيق) [3] .

وقد ركزت إدارة جورج بوش في سياستها تجاه أفريقيا نحو القرن الأفريقي , حيث ساندت الانقلاب العسكري الذي قام به ميليس زيناوي و الذي أطاح بنظام مانجستو الماركسي عام 1991 , وكان بموجبه أيضا حصول اريتريا على استقلالها عن أثيوبيا [4].

ولعبت تلك الإدارة قبل نهاية ولايتها دورا قياديا في إصدار قرار من مجلس الأمن في ديسمبر عام 1992 , للتدخل العسكري في الصومال بعد نشوب حرب الأهلية لضمان توزيع المساعدات الإنسانية , وهو أطلق عليه عملية (إعادة الأمل) وضمت قوات من 24 دولة , حيث شاركت القوات الأمريكية بحوالي 25 ألف عسكري , وقد استمرت حتى فقدت 18 قتيلا من القوات الخاصة في يوم واحد في أكتوبر 1993[5] .

ثانيا : إدارة بيل كلينتون (1993 - 2001) .

شهدت سياسة الولايات المتحدة تجاه قارة الإفريقية خلال حكم كلينتون مرحلتين مختلفتين , الأولي كانت فترة الإهمال و التراجع عن القارة و التي بدأت مع الانسحاب من الصومال في أوائل عام 1994 عقب الخسائر التي تعرضت لها القوات الأمريكية و حتى عام 1998 , وقد احتلت القارة المرتبة السادسة في قائمة

---

(1) - محمود مصطفي إبراهيم علي أيوب , قانون الفرص و النمو الإفريقي (أجوا) دراسة تحليلية مع تركيز على أثاره على الاقتصاديات الأفريقية , رسالة ماجستير (جامعة القاهرة , معهد البحوث و الدراسات الأفريقية , 2009) , ص 8 .

(2) - Eric Edwin Otenyo , Op . cit , p 103 .

(3) - Letitia Lawson , U.S . Africa policy since the cold war , strategic insights , (California , the center for contemporary conflict at the naval postgraduate school , Vol VI , Issuel , January 2007) p 1 – 2 .

(4)- Raymond w. Copson ,Africa Backgrounder : History .US .Policy, principal congressional Actions , (Washington D.C ,Congressional research service, January 5, 2001) , p 22 .

(5)- Lauren ploch : Africa command :U.S . strategic Interests and the Role of the U.S .Military in Africa , (Washington D.C , Congressional research service, May 1, 2009) , p 29 .

الأقاليم و المناطق السبعة ذات الأهمية للولايات المتحدة في العالم , وهي أمريكا اللاتينية , أسيا , منطقة الباسيفيك , الشرق الأوسط , روسيا و أخير أوروبا [1].

ونتيجة للخسائر التي تعرضت لها القوات الأمريكية في الصومال فقد اصدر كلينتون قرارا بالحد من مشاركة القوات الأمريكية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام , وقد وضح ذلك خلال حرب الإبادة الجماعية في رواندا , حيث امتنعت الإدارة الأمريكية عن إرسال قوات للمساعدة في وقف الحرب , ومن ثم انتهجت هذه الإدارة سياسة حلول افريقية للمشاكل الأفريقية , حيث دعت الولايات المتحدة المنظمات الإقليمية في القارة لتحمل مزيد من عبء عمليات حفظ السلام , و اكتفت بتقديم الدعم لهذه المنظمات , وظهر ذلك عندما قامت بدعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) لحسم الصراع في ليبيريا حيث وصلت المساعدات إلى حوالي 15 مليون دولار سنويا خلال الفترة من 1991 إلى 1996 لدعم جهود المنطقة في عمليات حفظ السلام في ليبيريا , وقد أنشأت إدارة كلينتون عام 1996 قوة الاستجابة للازمات الإفريقية (ACRF) والتي تقوم على إنشاء قوة دائمة تتكون من 5000 جندي إفريقي وتكون مدربة ومجهزة من قبل الدول الغربية [2] .

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة الاهتمام و بدأت خلال فترة ولايته الثانية , ونتجت عن المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية والتي أفضت بإعادة توجه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة و التي تقوم على إنهاء مرحلة تلقي المساعدات المالية و إحلال مرحلة التبادل التجاري محلها , إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة, فضلا عن دعم قادة أفارقة جدد , وقد اتضحت ملامح هذه السياسة منذ بداية عام 1998 حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية إفريقية جديدة .

ويمكن أبراز أهم ملامح السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في ثلاثة مجالات أساسية تشتمل على القضايا الأمريكية الكبرى في القارة[3] , وذلك على نحو التالي:

1 ـ المجال الاقتصادي :

يمكن تلمس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي الجديد في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام 1997 بعنوان " تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا " حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية , وقد أوصى التقرير بان تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى للاستفادة من الفرص الجديدة في إفريقيا .

2 ـ المجال الأمني :

إذ يعد هذا المجال من ابرز ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا, ويمكن أن نشير في هذا الخصوص إلى المرتكزات الآتية :

---

(1) - Eric Edwin Otenyo , Op . cit , p 102 - 103 .

(2) - Letitia Lawson , Op . cit , p 2-4 .

(3) ـ حمدي عبد الرحمن , جولة أولمرايت و أبعادها السياسية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا , 23 أكتوبر 1999 .

- http ://www.islamonline.net/ Servlet/Satellite?c=Article A- C&pagename=zone-Arabic-News/NW Alayout &cid=1170877901097.

أ ـ تحقيق الاستقرار و السيطرة الأمنية في منطقتين على جانب كبير من الأهمية, وهما منطقة البحيرات العظمى و منطقة القرن الأفريقي الكبير , مع الاعتماد على قيادات افريقية جديدة تتسم بولائها الواضح للولايات المتحدة .
ب ـ تشكيل قوة تدخل إفريقية لمواجهة الأزمات , و ذلك استنادا إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الإفريقية (ACRI) و تمثل الرؤية الأمريكية لهذه القوة في العمل من أجل تعزيز القدرة الإفريقية على مواجهة الأزمات الإنسانية وتحديات حفظ السلام , أما الدور الأمريكي فينحصر في التدريب و توفير المعدات اللازمة والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات في الدول المختلفة .
ج ـ التركيز على القضايا الإسلام السياسي , إذ طرحت عملية تفجير السفارتين الأمريكيتين في كل من تنزانيا و كينا رد فعل أمريكي تمثل في توجه ضربات عسكرية لكل من السودان و أفغانستان تساؤلات عديدة حول الحرب المعلنة بين الولايات المتحدة و حركات الإسلام السياسي , وعلى رأسها تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن .

3 ـ المجال السياسي :

رفعت إدارة الرئيس كلينتون شعار الديمقراطية وحقوق الانسان في سياستها الجديدة تجاه أفريقيا , حيث كانت تعمل في سعيها لتحقيق الديمقراطية على تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية للغرب عموما و للولايات المتحدة بشكل خاص .

وكان وراء هذا تغير في التوجه الأمريكي نحو إفريقيا مجموعة من الدوافع والأهداف منها ما يلي[1] :

1 ـ التهديد الذي يمثله ضالة الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية على المصالح السياسية و الاقتصادية الأمريكية , و خاصة في ظل انفرادها بالزعامة العالمية, كما تعرضت الإدارة الأمريكية منذ عام 1992لانتقادات داخلية شديدة لرضا الولايات المتحدة عن دور القوى الأوروبية التقليدية في إفريقيا و إهمالها المصالح الأمريكية في القارة .
2 ـ التحسن الاقتصادي الذي طرا على بعض الدول الإفريقية جنوب الصحراء, الأمر الذي اوجد فرصا عظيمة للولايات المتحدة في إفريقيا , حيث انه طبقا لإحصاءات وزارة الخارجية الأمريكية تصل عوائد رؤوس الأموال الأمريكية في أفريقيا إلى 25 ٪ في مقابل 17٪ في إقليم العالم الأخرى .
3 ـ تزايد النقد للولايات المتحدة داخل إفريقيا و خارجها لتدني مساعدتها للقارة بالمقارنة بالدول الصناعية الكبرى , و السعي لكسب تأييد جماعات الضغط والمصالح داخل الولايات المتحدة سواء أكانت هذه الجماعات الأقلية السوداء التي تشجع التوجه نحو إفريقيا أو من أصحاب رؤوس الأموال .
4 ـ التخلص من الطبيعة الأبوية (Paternal Nature) للعلاقة المبكرة بين الولايات المتحدة و إفريقيا التي كانت تقوم على تقديم المساعدات , و استبدال هذه العلاقة بنموذج للشراكة تحل فيها التجارة محل المساعدات .

[1] ـ محمود مصطفي إبراهيم علي أيوب , مرجع سابق , ص 8 - 10 .

5 ـ ازدياد الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية بالنسبة للولايات المتحدة , حيث يوجد ثمة اتفاق بين صناع السياسة فيها على أن إفريقيا تحتل موقعا مهما في منظومة المصالح الأمريكية في العالم , حيث تمتلك إفريقيا معابر تجارية و موانئ بحرية مهمة على المحيطين الهندي و الأطلسي , بالإضافة إلى وجود ثروات معدنية و مواد خام هائلة , فضلا عن وجود أسواق كبيرة .
6 ـ ازدياد حدة المنافسة على إفريقيا من قبل الدول الكبرى , حيث يري البعض أن دوافع السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا قد تشكلت على خلفية المنافسة من أوروبا والقوى الأسيوية الجديدة , حيث بدأت ظاهرة تكالب القوى الكبرى على إفريقيا وبخاصة من جانب فرنسا و الصين و اليابان و ذلك للفوز بالنصيب الأكبر من الفرص الاقتصادية الاستثمارية و التجارية .

الفرع الثاني : الإستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر .

شهدت الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا عملية تحول كبيرة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 , تلك الأحداث التي أدت إلى إعادة تشكيل وصياغة الإستراتيجية الأمريكية نحو العالم بوجه عام , فقد احتلت إفريقيا مكانة مهمة في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة الخاصة بعد بروز أهمية القارة للمصالح الحيوية و للأمن القومي الأمريكي نظرا لامتلاك القارة ثروة نفطية ذات أهمية حيوية لتامين الاحتياجات الأمريكية المتنامية من الطاقة و المعادن الإستراتيجية, كما تعتبر القارة سوقا كبيرة تسعي الولايات المتحدة للاستفادة منه , فضلا عن تنامي دور قوى أخرى منافسة للولايات المتحدة في إفريقيا خاصة الصين و أخيرا وجود بعض الجماعات الإسلامية التي تتهمها الولايات المتحدة بارتباطها بتنظيم القاعدة المتهم الأول في هجمات الحادي عشر من سبتمبر .

أولا : إدارة جورج دبليو بوش (2001 - 2009) .

أعادت إدارة جورج دبليو بوش صياغة إستراتيجية الولايات المتحدة العالمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر , حيث قامت هذه الإدارة و التي سيطر عليها فكر المحافظين الجدد بعسكرة سياسيتها الخارجية من خلال استخدام القوة العسكرية لتحقيق مصالحها القومية , خاصة بعد أن أعلن بوش عن إستراتيجية الحرب على الإرهاب , وهي ما أطلق عليها بمذهب بوش (The Bush Doctrine)[1].

ومن ثم احتلت إفريقيا مكانة مهمة في هذه الإستراتيجية الجديدة و التي تزامن معها أيضا زيادة أهمية القارة للمصالح الحيوية الأمريكية , وقد تمثلت أهم المصالح الإستراتيجية ذات الأولوية لإدارة بوش في القارة فيما يلي :

[1] - Robert G. Kaufman , In Defense of the Bush Doctrine , (Kentucky , The University Press of Kentucky , 2007) , p1 .

1 ـ تامين الوصول إلى مصادر النفط , خاصة مع تنامي القدرات القارة الإفريقية بشكل كبير , في الوقت الذي أصبحت الولايات المتحدة اكبر مستهلك للنفط في العالم , حيث تستهلك ما يقرب من ربع الاستهلاك العالمي , فعلى الرغم من كونها ثالث اكبر منتج للنفط فقد استوردت ما يقرب من 60٪ من استهلاكها من النفط في عام 2007 , كما يعد النفط هو اكبر مصدر للطاقة في الولايات المتحدة [1] , وقد ذكرت تقارير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي انه بحول 2015 ستصل نسبة و إرادتها النفطية إلى 25٪ من غرب إفريقيا فقط [2], يأتي كل ذلك في ظل الرؤية الأمريكية المطالبة بتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط و تنويع مصادر الحصول على الطاقة [3] .

2 ـ احتواء النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا , حيث أصبح ذلك النفوذ واضحا في مجالات النفط و مشروعات البنية الأساسية و الاستثمارات في كثير من أنحاء القارة , وقد أبدى بعض عناصر الإدارة الأمريكية المؤثرين و مراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية انزعاجها الشديد من تنامي الدور الصيني في إفريقيا [4], هذا فضلا عن صعود الصيني يعد من أكثر التحديات التي تواجه الولايات المتحدة عالميا في المستقبل القريب[5] .

3 ـ الحرب على الإرهاب , حيث وضعت الولايات المتحدة معظم جماعات وحركات الإسلامية السياسية في إفريقيا في قائمة المنظمات الإرهابية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر و بالتحديد الواقعة في منطقتي شمال إفريقيا و إقليم الساحل و منطقة شرق إفريقيا و القرن الإفريقي , و اتهمتها بارتباطها بتنظيم القاعدة المتهم الرئيسي في تنفيذ تلك الهجمات , و ذكرت إدارة بوش أن الجماعات المتطرفة تستخدم دول القارة الضعيفة امنيا في تخطيط و تنفيذ هجماتها , فطبقا لتقديرات وزارة الدفاع الأمريكية فان نحو 40 دولة إفريقية جنوب الصحراء لا تملك السيطرة الكافية على حدودها ومن ثم فإنها يمكن أن تمثل ملاذا أمنا لأي جماعة تراها الولايات المتحدة موسومة بالإرهاب [6] .

وكانت إدارة جورج بوش قد أوشكت على توجيه ضربات عسكرية ضد الصومال في أواخر عام 2001 , بعدما تلقت معلومات من الاستخبارات الأثيوبية و المعارضة الصومالية بشان وجود علاقات بين القاعدة و جماعات أصولية في الصومال [7] .

---

(1) - Anita Dancs , Mary Orisich and Suzanne Smith , The military cost of securing energy , (Northampton , National Priorities Project ,October 2008) p 17 .

(2) - Sandra T. Barnes , Global Flows ,Terror ,Oil , and Strategic Philanthropy ,African Studies Review , (Amherst MA: University of Massachusetts Department of Anthropology , Vol 48 , No1 , April 2005) , p 3 .

(3) ـ حمدي عبد الرحمن , إدارة بوش و عسكرة السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا , (القاهرة , السياسة الدولية , العدد 173 , يوليو 2008) , ص 184 .

(4) ـ نفس المرجع .

(5) - Robert G. Kaufman , Op . cit , p 144 .

(6) ـ حمدي عبد الرحمن , إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة : أي مستقبل ؟ , مرجع سابق , ص 28 .

(7) ـ أحمد إبراهيم محمود , مرجع سابق , ص 107 .

ومن ثم قامت الإدارات الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 بزيادة الوجود الأمني و العسكري في إفريقيا و ذلك لتامين المصالح الحيوية الأمريكية المتزايدة في القارة خاصة النفط , حيث تضمنت الإستراتيجية الأمنية والعسكرية الأمريكية في القارة إنشاء العديد من البرامج الأمنية و العسكرية و إقامة القواعد العسكرية و عقد اتفاقيات للتعاون و التسهيلات العسكرية و إجراء المناورات المشتركة , وأخيرا كان تدشين قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا .

ثانيا : إدارة باراك أوباما (2009 - .....) .

آثار انتخاب باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة كثيرا من التفاؤل و الأمل لدى الأفارقة نظرا لكونه من أصول إفريقية , لما قد يؤدي ذلك إلى تغيير سياسة الولايات المتحدة نحو القارة , وقد اصطدمت هذه الإدارة في بداية توليها بالأزمة الاقتصادية العالمية لذلك بدأت أولا بمعالجة أثار تلك الأزمة على الولايات المتحدة, ثم اتجه أوباما بعد ذلك إلى تحسين صورة الولايات المتحدة عالميا و التي تشوهت في ظل سلفه بوش , عبر مجموعة من الخطابات التصالحية بدأها من القاهرة حيث وجه خطابه إلى العالم الإسلامي في يونيه 2009 , ثم توجه إلى غانا في يوليو 2009 و التي وجه منها خطابا لقارة إفريقيا تضمن وعودا بتحقيق السلم و الرخاء الاقتصادي في القارة .

وعلى الرغم انه لم تتضح بعد الصورة الكاملة لسياسة إدارة أوباما نحو القارة بعد مرور أكثر من عام ونصف على توليه الحكم , إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تشير إلى اهتمام هذه الإدارة بالوضع الأمني في القارة , حيث تضمن مقترح ميزانيتها للسنة المالية 2010 وهو أول طلب ميزانية لهذه الإدارة وتم تقديمه إلى الكونجرس في مايو 2009 زيادة كبيرة في برامج المساعدات الأمنية و العسكرية للدول الإفريقية [1].

كما أعلنت إدارة أوباما في 19 أكتوبر 2009 عن إستراتيجية أمريكية جديدة تجاه السودان , و التي وصفت الوضع في السودان انه حرج وعلى مفترق طرق , فأما أن يؤدي إلى تحسين في حياة الشعب السوداني أو أن يتحول إلى صراع أكثر عنفا والى فشل الدولة , و أضافت أن هذا هو الوقت المناسب للولايات المتحدة أن تتدخل من اجل حماية المدنيين و التوصل إلى سلام شامل لكافة النزاعات , وحددت الإستراتيجية الأهداف التالية للتعاطي مع السودان[2] :

1 ـ وضع حد نهائي للصراع و الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان و الإبادة الجماعية في دارفور .

2 ـ تنفيذ اتفاقية السلام الشامل بين الشمال و الجنوب , وصولا إلى مرحلة ما بعد الاستفتاء على تقرير المصير في 2011 , سواء ظل السودان دولة واحدة أو أصبح دولتين منفصلتين ينبغي عليهما التعايش في سلام .

---

(1) - Daniel Voman ,Obama Administration Budget Request for African Operations and for Security Assistance Programs in Africa in FY 2010 , may 1.2009

- http ://concernedafricascholars.org /african-security-research-project /?p=18

(2) ـ الطيب زين العابدين , العلاقات السودانية ـ الأمريكية في ظل سياسة إدارة أوباما ,(مركز الجزيرة للدراسات , 1 نوفمبر 2009).

- http ://www. Aljazeera.net/ NR/exeres/CA227B54- CB39-4893-88FA-5279EC7B3C57.htm

3 ـ التأكد من أن لا يتحول السودان ملاذا آمنا للإرهابيين الدوليين .

و أيدت إدارة أوباما قرار مجلس الأمن رقم 1907 الصادر في 23 ديسمبر 2009 , لفرض العقوبات المشددة على اريتريا , وقد اتهم القرار اريتريا بتقديم المساعدات العسكرية و المادية و التدريبية و اللوجستية للمتطرفين الإسلاميين في الصومال , معتبرا إياها المسؤول الأول عن هذا الانهيار الذي يشهده الموقف السياسي و العسكري في الصومال [1] , ولكن أوباما قد نفي في تصريحات صحيفة نيه إدارته إرسال قوات إلى الصومال لمحاربة القاعدة , و أضاف أنه سيتم العمل مع الشركاء الدوليين في المناطق التي ينعدم فيها القانون في أنحاء العالم لتحقيق الأمن , ومنها الصومال التي تخضع فيها مساحات كبيرة لسيطرة الحكومة و تحاول القاعدة الإفادة منها[2] .

المطلب الثاني : الإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا .

تعتبر فرنسا من القوى ذات النفوذ التاريخي في قارة إفريقيا , غير أن هذا النفوذ تقلص لصالح الولايات المتحدة , إلا أن السياسة الفرنسية في القارة حاولت الحفاظ على الحد الأدنى من مصالحها في القارة , و أبرزها البحث عن أسواق لتصريف المنتجات و السلع الفرنسية المصنعة و الحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية , خاصة أن فرنسا تعاني نقصا في هذه المواد داخل أرضيها . وكذلك تحويل الفرانكفونية (الدول الناطقة بالفرنسية في إفريقيا) من تجمع ثقافي إلى تجمع سياسي في إفريقيا , له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية , وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلو سكسوني ـ الأمريكي تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية , كما تسعى فرنسا في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية الموالية لها , خاصة في غرب إفريقيا [3].

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف توظف فرنسا أدوات اقتصادية و ثقافية , فهي تسعى إلى أنشاء شبكات للتعاون و التبادل الاقتصادي و التكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرانكفونية في أفريقيا التي تصل إلى 20 دولة , كما أنها عدلت سياستها التي خسرت بسببها الكثير في أفريقيا , حيث ألغت المشروطة السياسية (تحقق

---

[1] ـ حلمي شعراوي , التصعيد الأمريكي في القرن الإفريقي , في موقع سودانايل 31 ديسمبر 2009
- http ://www .sudanile .com /index.php?option=com_content&view=article&id=9216:2009-12-31-18-30-50&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid= 55

[2] - sarah Wheaton ,Obama Plays Down Military Role in Yemen ,New York times , January 11,2010
- http ://www .nytimes .com /2010/01/11/world/middleeast/11prexy.htm1?sq=obama and Somalia&st=cse&scp=1&pagewanted=print

[3] ـ بد حسن شافعي , القمة الفرنسية الإفريقية : محاولة للتقييم (القاهرة , السياسة الدولية , العدد144 , ابريل 2001) , ص 166 - 168 . و انظر عبد الحميد الصنهاجي , التعاون الفرنسي ـ الإفريقي بين حيثيات التنظير و اكراهات التطبيق 1960 - 1990 , (القاهرة ,السياسة الدولية , العدد 155 , يناير 2004) , ص 60 - 168 .

الديمقراطية) للمعونات و أحلت محلها مشروطية المصلحة بعد انتهاء الحرب الباردة [1].

كما تتميز فرنسا ـ مقارنة بالدول الغربية الأخرى ـ باستخدام الأداة الثقافية , معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة , فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب ووسط القارة . و المؤسسات التعليمية و المراكز الثقافية منتشرة في الإرجاء المختلفة للقارة بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرانكفونية التي تضم كافة الدول الناطقة بالفرنسية , ومنها الدول الإفريقية منظمة إلى المنظمة الجزائر , مصر, المغرب..... , واتسعت هذه المنظمة لتضم دولا غير ناطقة بالفرنسية . وتعتمد فرنسا في سياستها بإفريقيا على قوة التدخل السريع التي أنشأتها وفقا لخطة عسكرية جديدة اعتمدتها عام 1993 , وتوجد هذه الآلية في جنوب غرب فرنسا , وتستطيع أن تتدخل في وقت قصير في كل أنحاء القارة وعقدت اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك مع عدة دول إفريقية , منها : الكاميرون , إفريقيا الوسطي , جيبوتي , كوت ديفوار , وغيرها , كما أبرمت اتفاقيات التعاون و المعونة الفنية مع عدة دول, منها : بنين , بوركينافاسو , بوروندي , الكونغو الديمقراطية , غينيا , السنغال , توجو , وغيرها [2].

المطلب الثالث : مظاهر التنافس الأمريكي الفرنسي .

وقد انعكس التنافس الأمريكي الفرنسي على القارة في العديد من المظاهر, فمن ناحية , بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تنظيم ما يعرف بالمؤتمر الإفريقي / الإفريقي ـ الأمريكي African/ African-American summit , في محاولة لمحاكاة مؤتمرات القمة الفرنسية ـ الإفريقية .

وقد كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء تنظيم المؤتمر أن يكون بمثابة قاطرة لتقوية الروابط الثقافية بين الأفارقة و الأمريكيين من أصول إفريقية , إلا أن هذا المؤتمر تحول إلى منتدى لتشجيع الاستثمار و التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و إفريقيا .وقد عقد المؤتمر الأول في أبيدجان (ساحل العاج) عام 1991 , و الثاني في ليبرفيل (الجابون) 1993 , الثالث في داكار السنغال 1995 و الرابع هرار(زيمبابوي) 1997 , أكرا(غانا) 1999, بما يعني أن القمم الثلاثة الأولي عقدت في معقل الفرنكفونية . وقد جذب الاجتماع الأخير أكثر من 3000 مشارك من بينهم عدد كبير من الرؤساء الأفارقة و السياسيين الأمريكيين بعد أن كان الحضور الأمريكي الرسمي محدودا في الاجتماع الأول[3] .

---

[1] ـ نفس المرجع , ص 168.

[2] ـ نفس المرجع ، ص 168 .

[3] - peter J. Schroeder ," Cold War to Cold Peace :Explaining U.S–French Competition in Francophone Africa" Political Science Quarterly(New York :The Academy of political Science ,Vol.115,No.3, 2000) ,p 405 .

وحول تاريخ هذه المؤتمرات و الانجازات التي حققتها , انظر :

- The summit History, http ://www .summit .asylee.com /history .cfm

ومن ناحية ثانية , تصاعدت حدة الخطاب بين المسئولين الفرنسيين والأمريكيين . فعلى صعيد الخطاب السياسي الأمريكي , بدا المسئولون الأمريكيون يبدون استياءهم صراحة حيال الوجود الفرنسي في القارة , فمن جانبه أوضح وزير الخارجية الأمريكي السابق H.Cohen أن الولايات المتحدة " لم تعد تقبل بإصرار فرنسا على الإبقاء على ' منطقة الصيد ' الخاصة بها في القارة الإفريقية " .
وفي عام 1996 و أثناء جولة وارين كريستوفر في القارة الإفريقية أوضح " أن الزمن الذي كانت تقسيم فيه القارة إلى مناطق نفوذ قد انتهي " , وهو التصريح الذي اعتبره الكثير من المحللين موجها بالأساس إلى فرنسا ووضعها المتميز في إفريقيا الفرنكفونية [1] . وفي المقابل تعرضت جولة وارين كريستوفر نفسها لانتقادات من قبل وزير التعاون الفرنسي آنذاك Godfrain كونها أول زيارة لوزير خارجية أمريكي لأفريقيا بعد 4 سنوات من تولي الإدارة الأمريكية آنذاك للحكم وقبل أسابيع قليلة من انتخابات الرئاسة الأمريكية [2] .

ومن الناحية ثالثة , كانت زيارة كلينتون للقارة الإفريقية في عام 1998 , مؤشرا على المنحى الجديد الذي بدأت تتخذه الولايات المتحدة حيال القارة الإفريقية[3] , فخلال الزيارة التي شملت العديد من الدول الإفريقية قدم كلينتون طرحا أمريكيا خاصا بشان التعاون الاقتصادي مع القارة , إذ قدم للأفارقة المشروع الذي كان قد صوت عليه الكونجرس الأمريكي تحت عنوان " قانون النمو والفرص في إفريقيا ", و الذي كان أبرز ما فيه رفع شعار " التجارة لا المساعدات " وقد اعتبر الكثير من المعلقين أن هذه الزيارة " أحدثت ثغرات واسعة في نسيج النفوذ الفرنسي في القارة بل فيما يسمي بالمربع الفرنسي" على حد تعبير البعض .
ولعل مما يدل على المنافسة بين فرنسا و الولايات المتحدة أنه بعد شهرين من جولة كلينتون الأفريقية توجه جاك شيراك بدوره إلى أفريقيا - وعلى الرغم من أن جولات الرؤساء الفرنسيين في القارة الإفريقية يعتبر جزءا أصيلا من السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا , إلا أنها اعتبرت ردا على جولة كلينتون بصورة أو بأخرى . وخلال زيارة شيراك أعلن عن مبادرات فرنسية لإعفاء بعض الدول من الديون , كما دشن الرئيس الفرنسي عدة مشروعات إنمائية و صحية و تربوية . وقد دلت هذه الزيارة على المستوى الذي وصل إليه التنافس الأمريكي الفرنسي[4] .

ومن ناحية رابعة , فقد بدا التنافس الأمريكي الفرنسي جليا في مواقف الدولتين من بعض القضايا الإفريقية لاسيما من قضية التحول الديمقراطي . وبدون الدخول

---

(1) - Xavier Renou , "A Major Obstacle to African Unity : The New Franco-American Cold War on The Continent", in Eddy Maloka (ed) Aunitstates of African (Pretoria :Africa Institute of South Africa , 2001) , p 426.

(2) - peter J. Schraeder ," Cold War to Cold Peace…" , op .cit , p 410 .

(3) - سبقت زيارة كلينتون للقارة الإفريقية جولة لهيلاري كلينتون في مارس 1997 , وزيارة ال جور نائب الرئيس الأمريكي لجنوب إفريقيا , ثم جولة وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت في ديسمبر 1997 انظر في ذلك :

- Ronald Marchal , "French and Africa :The Emergence of Essential Reforms?" International Affairs (London ,the Royal Institute of International Affairs , Vol.74, No.2 , April 1998) , p 366

(4) - غسان عزي , القمة الأوروبية - الإفريقية : أوهام الشراكة الإستراتيجية , شئون الشرق الأوسط (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق , مايو 2000, العدد 95) , ص 100.

في تفاصيل مواقف الدولتين من هذه القضية , تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة هدفت من وراء تشجيع الديمقراطية في الدول الإفريقية - لاسيما الفرانكفونية منها - إلى أن تستبدل بالأنظمة الموالية لفرنسا أنظمة أخرى أكثر حرصا و مراعاة للمصالح الأمريكية في القارة الإفريقية [1]. لعل هذا ما حدث بالفعل عندما دعمت الولايات المتحدة المعارضة في دول مثل بنين و الكونغو[2] . إذ أن المعارضة إلى الحكم في هذا الدول دفعها إلى السعي إلى إقامة علاقات خاصة ومميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية و التي تكون بطبيعة الحال على حساب الروابط الخاصة مع فرنسا . مثلما كان الحال بعد وصول Nicephore Soglo إلى الحكم في بنين عام 1991 وPascal Lissouba في الكونغو عام 1992[3].

و إزاء هذا التنافس عقد صانعو القرار الفرنسيون سلسلة من الاجتماعات على أعلى المستويات فيما بين عامي 1993 - 1994 لمناقشة استراتيجيات الدفاع عن المصالح الفرنسية في مواجهة المصالح الأمريكية [4].

وفي مقابل ما سبق ذكره حول التنافس الأمريكي الفرنسي , ثمة اتجاه يرى انه لا يمكن الحديث عن تنافس أمريكي فرنسي في القارة الإفريقية . ويستند مؤيدو هذا الاتجاه إلى فرضية أساسية مؤداها أن الولايات المتحدة تعمل على الانسحاب من القارة الإفريقية , ويشير هؤلاء إلى المبادئ الثلاثة التي أعلنها الرئيس بوش في بداية التسعينات و التي اعتبرت بمثابة الإطار الحاكم للسياسة الأمريكية في إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة [5].

وقد اعتبرت هذه المبادئ مؤشرا لما يعرف بـ Cynical disengagement, حيث رفضت الولايات المتحدة ممارسة أي دور قيادي في القضايا الإفريقية , بل وتراجعت عن العديد من السياسات التي تبنتها أثناء الحرب الباردة .ويقدم أنصار هذا الاتجاه مجموعة من المؤشرات لتعزيز وجهة نظرهم , ومن هذه المؤشرات: خفض ميزانيات المكاتب الحكومية الأمريكية ذات الصلة بإفريقيا بل وخفض أعداد الموظفين في المكاتب لتوفير أعداد من الموظفين للسفارات و القنصليات في دول شرق أوروبا , تخفيض المساعدات العسكرية و الاقتصادية الممنوحة للقارة الإفريقية , وغيرها من المؤشرات التي تدل على حقيقة وجود انسحاب من القارة[6].

---

(1) - وبوجه عام انحصر تركيز الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة - ولو من الناحية الرسمية - على قضايا مثل الديمقراطية و حقوق الانسان , وحل الصراعات و حفظ السلام , الإصلاح الاقتصادي . وقد أعدت الإدارات الأمريكية منذ الرئيس بوش الأب عددا من الوثائق ترسم السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية ووفقا لهذه الوثائق فان الولايات المتحدة في القارة تتمثل في تعزيز التغيير السلمي للسلطة , حل الصراعات , الديمقراطية , الحكم الجيد .

(2) - Xavier Renou , op .cit , p 433- 434 .

(3) - Ibid , p 434 .

(4) - Ibid , p 423 .

(5) - وتتمحور المبادئ الثلاثة حول : عدم تخصيص أموال كثيرة للقارة الإفريقية , عدم إعطاء أهمية كبيرة للقضايا الإفريقية بحيث تعقد من سياسة الولايات المتحدة الخارجية إزاء المناطق الأكثر أهمية في العالم , عدم تبني مواقف و سياسات في القارة من شانها أن تخلق جدلا سياسيا داخل الولايات المتحدة الأمريكية . انظر في ذلك :

- Micheal clough , " The United States and Africa :The Policy of Cynical Disengagement " Current History (Vol. 91, No.565, May 1992) , p 193.

(6) - peter J. Schraeder, op .cit , p 193 – 194 .

بيد أن هناك عاملا آخر يسوقه المدافعون عن هذا الاتجاه للتدليل على عدم وجود منافسة حقيقية بين الطرفين الفرنسي و الأمريكي , وهو أنه حيثما تتركز المصالح الفرنسية في الغرب الإفريقي تتسم المصالح الأمريكية بالضعف . فعلى صعيد التجارة على سبيل المثال , تعد تجارة الولايات المتحدة مع دول الغرب الفرنكفونية ضعيفة مقارنة بتجارتها مع الشمال الإفريقي على سبيل المثال . كما أن دول غرب إفريقيا لا تحتل مكانة متقدمة بين الدول المستوردة من الولايات المتحدة, وهو ما يجعل منطقة النفوذ التقليدية الفرنسي بوجه خاص منطقة ذات أهمية محدودة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[1] .

يتضح مما سبق أنه وبغض النظر عن مدى الاتفاق و الاختلاف حول وجود تنافس أمريكي ـ فرنسي في القارة , فإن وجود فاعل دولي بحجم و بقدرات الولايات المتحدة الأمريكية , يفرض تحديات لا يمكن إنكارها فيما يتعلق بقدرة فرنسا على الاحتفاظ بمكانتها و نفوذها في القارة الإفريقية , ومن ثم يعتبر الوجود الأمريكي في القارة سواء كان منافسا للوجود الفرنسي أم لا أحد أهم محددات السياسة الفرنسية في القارة [2].

[1] - Earl Conteh- Morgan," Post Cold War Era West Africa" , in Karl P.M Magyar (ed) ,United States Interests and Policies in Africa (New York : St. Martin's press inc.2000), p 56 .

ـ بيد أن القول بذلك لا ينفي تصاعد الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة في السنوات الأخيرة مع اكتشاف النفط و تحديدا في منطقة خليج غينيا , بات ينظر إليها باعتبارها تقدم بديلا مضمونا للحصول على النفط .

[2] ـ لتوضيح أكثر انظر : امادو جبريل امادو , العلاقات العربية الإفريقية الواقع و التحديات و أفاق المستقبل , (القاهرة معهد البحوث و الدراسات الإفريقية , المسابقة البحثية , 2007) , ص 17 - 19 .

المبحث الثاني : السياسة الليبية تجاه القوي الغربية الكبرى في إفريقيا.

لقد أدركت القيادة الليبية منذ بداية العقد الماضي أن أوضاع ما بعد الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي قد فرضت وضعا يهيمن فيه المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على القرار الدولي ، هذا علاوة على اتجاه واشنطن إلى إعادة تشكيل المنطقة العربية سياسيا من خلال خطط المحافظين الجدد الذين هيمنوا على صناعة القرار بعد قدوم بوش الابن للبيت الأبيض. وليقين القيادة الليبية بأنها لا تملك مقومات الصمود والاستمرار في سياسة المواجهة التي انتهجتها خلال عقدي السبعينات والثمانينات، فقد أبدت استعداداً للتكيف مع كل ما يضمن عدم المساس بالنظام السياسي وينتهي إلى تسوية الملفات العالقة سلميا. وبالفعل هبت الرياح في الاتجاه الذي تتمناه القيادة الليبية ووجد الغرب حاجة في إنهاء الخلاف مع ليبيا دبلوماسيا كما أسلفنا دون تغيير في النظام السياسي أو الهيكلية السياسية[1] .

المطلب الأول : تحولات السياسة الخارجية الليبية .

شهدت السياسة الليبية تحولات جذرية على الأصعدة الدولية و الإقليمية , بدأت بالتخلي عن دعم " الإرهاب " , واستعادة علاقتها مع أوروبا و إنهاء العداء مع الولايات المتحدة , و تسوية ملف لوكيربي بقبول المسئولية و دفع التعويضات, بل ووصل الأمر حد الاعتراف بامتلاك أسلحة دمار شامل و التعهد بتدميرها وكذلك اعتبار إسرائيل لا تمثل خطورة على الأمن القومي الليبي .

استهدفت هذه السياسات الجديدة ـ التي بدأت بشكل " غير معلن" بعد فرض العقوبات الدولية على ليبيا في عام 1992 , وأصبحت علنية في السنوات الثلاث الماضية ـ في مجملها " إعادة تعريف جذرية للجماهيرية الليبية " و تحولها من صورة " الدولة الثورية المشاغبة للقوى الكبرى" إلى " نمط الدولة المتكيفة " مع قواعد النظام الدولي خاصة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة , وتتواصل مع الفاعلين فيه وفق اطر يقبلها الطرفان .

وثمة مردود ايجابي حتى الآن للسياسات الليبية , التي يمكن وصفها ب " الوقائية " في مواجهة تهديدات السياسات الأمريكية ضد " الدول المارقة " , تمثل أهمها في رفع العقوبات الدولية في 12سبتمبر 2003[2] .

---

[1] ـ انظر : التقرير الاستراتيجي العربي 2003 ـ 2004 , تحرير حسن أبو طالب, (القاهرة , مركز الدراسات الإستراتيجية , 2004), ص 399 ـ 408 .

[2] ـ التقرير الاستراتيجي العربي 2003 ـ 2004 , مرجع سابق , ص 399 .

الفرع الأول : دوافع التحول .

فرضت تغيرات بيئة السياسة الخارجية الليبية على المستويين الإقليمي و الدولي , على خلفية احتلال العراق , تغيرا واضحا على سماتها و توجهاتها المختلفة , سواء فيما يتعلق بإدارتها لمصالحها الخارجية , أو تحركها الجغرافي . فقد أفرزت تطورات هذه البيئة , عددا من الضغوط التي أسهمت في تغيير مواقفها مع النظام الدولي , وساعدت أيضا على اتخاذ إجراءات إصلاحية داخلية .

ساهم احتلال العراق في تغيير موازين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط لصالح بعض الدول غير العربية مثل إيران و تركيا و إسرائيل , كما بدت السياسة الخارجية الليبية تواجه تحديا مرتبطا بقدرتها على التأثير لدى بعض الدول التي تتفق مع رؤيتها للنظام الدولي وقضايا المنطقة , حيث مثل احتلال العراق أداة ضاغطة على الجماهيرية التي أدرجت ضمن قائمة " الدول المارقة " التي أعلنتها الإدارة الأمريكية [1].

ومن ثم , فقد كان للتداعيات التي فرضها احتلال العراق سواء على مستوى التفاعلات العربية العربية وفي قلبها القضية الفلسطينية أو في طبيعة التفاعلات الإقليمية المشتركة مع النظام الدولي أثرها الواضح في التحول الذي شهدته السياسة الخارجية الليبية , وفي هذا السياق , يمكن التركيز على دلالتين أساسيتين . الدلالة الأولى , تعبر عن واقع النظام الإقليمي العربي وقدرته على استمرار و تحقيق أهداف و حداته المكونة له . فقد جسدت الحرب الأنجو أمريكية على العراق , مدى التراجع في قدرة النظام الإقليمي العربي على حماية أطرافه و تحقيق أمن واستقرار المنطقة العربية . حيث شهدت التفاعلات التي سبقت الحرب على العراق , انقساما واضحا بين الدول العربية بين مؤيد و معارض . وهو ما تجلى بدوره في موقف الكويت المؤيد تماما للحرب و إسقاط نظام صدام حسين على خلفية العلاقات الصراعية البينية . هذا بالإضافة إلى موقف جامعة الدول العربية الذي لم يتجاوز حاجز التنديد و المطالبة بضرورة انتهاج الولايات المتحدة الوسائل السليمة [2].

بلورت هذه النتيجة إدراكا ليبيا , بان التحرك عبر المجال العربي أو حتى الأفريقي , لن يحقق لها ابرز مصالحها الحيوية , والذي تمثل في الحفاظ على سيادتها أو عدم تعرضها لأي ضربة عسكرية أمريكية محتملة , باعتبارها إحدى الدول " المارقة " . بمعني أن القيادة الليبية توافرت لها قناعة بأن تحركاتها الدولية لا يتوافر لها الغطاء الأمني و الدولي الكافيان في ذلك الوقت , و أن سياستها المناهضة للولايات المتحدة سوف تكلفها أكثر مما تستطيع تحمله .

---

[1] ـ مجموعة من الخبراء و الباحثين , التقرير الاستراتيجي العربي 2006 ـ 2007 , (القاهرة , مركز الدراسات الإستراتيجية , 2007) , ص 288 .

[2] ـ انظر خالد حنفي علي , السياسة الخارجية الليبية و التحولات الجذرية , (القاهرة , السياسة الدولية , السنة 40 , العدد 156 , السنة 2004) , ص 118 .

الدلالة الثانية , تجلت في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة و فاعل إقليمي بتواجد ملموس على الأرض , وذلك عبر وجودها العسكري في منطقة الشرق الأوسط , بل وسعيها لإنشاء قاعدة عسكرية افريقية .

القراءة الليبية لمحتوى الدلالتين السابقين , تتجلى بوضوح في قرارها المتعلق بتفكيك مشروع برنامجها النووي , وتسليم معداته إلى الولايات المتحدة الأمريكية , لاسيما مع صعود قضيتي الإصلاح و مكافحة الإرهاب على قمة أولويات الأجندة الدولية , فقد تصاعدت الضغوط الدولية بشان ضرورات الإصلاح السياسي , ومكافحة الإرهاب الدولي , في تغير ملموس لتركيبة الأجندة الدولية التي أقرتها وثيقة الألفية الجديدة و ركزت بدورها على الجانب التنموي و خاصة في جانب البشر[1] .

فقد أصبحت قضايا الإصلاح و التنمية على الأجندة الدولية , مدخلا هاما لاندماج أي دولة في النظام الدولي , وهو ما فرض تحديات جديدة على الجماهيرية الليبية , التي عانت من العقوبات الاقتصادية طويلا . فالمشروطية السياسية أصبحت محددا و إطارا لتفعيل العلاقات الاقتصادية بين ليبيا و النظام الدولي , وهنا يمكن تفهم جملة الإجراءات الإصلاحية التي سعت القيادة الليبية إلى إبرازها وطرحها لمنهاج سياسي جديد على طريق التحول الديمقراطي .

الفرع الثاني : مظاهر التحول .

اتسمت السياسة الخارجية الليبية بعد رفع الحظر الدولي عنها تدريجيا, بالعديد من المظاهر التي عبرت عن تغير ملموس في سماتها و توجهاتها . فقد تخلت تدريجيا عن بعض ثوابتها في علاقاتها الخارجية مع المجتمع الدولي, ولاسيما مع أوروبا و أمريكا و أفريقيا . في حين ظلت علاقاتها مع الدول العربية ولاسيما مع المملكة العربية كما هي دون تغيير , وتأرجحت علاقاتها باتجاه التنسيق تارة , والخلاف في المواقف تجاه قضايا المنطقة الكبرى ـ فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي و الاتحاد من أجل المتوسط ـ تارة أخرى [2].

فقد أسهم رفع العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا وتغير موقفها من قضية لوكيربي و مسالة التعويضات , إلى اعتمادها النهج البرجماتي في مواقفها من بعض القضايا الخارجية , و خاصة فيما يتعلق بإدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة و أوروبا , وأيضا روسيا . وفي هذا السياق , يمكن رصد بعض ملامح هذا التحول تجاه مجموعة من الملفات الأساسية نذكرها في التالي [3]:

- فتح ملفات القضايا الخارجية عبر التفاوض المباشر مع أطرافها , و الاعتماد على تكامل الأدوات السياسية و الاقتصادية في إدارتها .
- إبداء مرونة في ملفات الإصلاح و حقوق الانسان كمدخل للإدماج الدولي .

---

(1) ـ التقرير الاستراتيجي العربي 2007 - 2008, مرجع سابق , ص 288 .

(2) ـ انظر خالد حنفي علي , السياسة الخارجية الليبية و التحولات الجذرية , مرجع سابق , ص119 - 122 .

(3) ـ نفس المرجع , ص 289 .

ـ تراجع بعض الأدوات مثل الأداة العسكرية و الأداة الثقافية (الدينية) لصالح الأدوات السياسية و الاقتصادية في علاقاتها مع إفريقيا و الدول النامية .
ـ التخلي عن بعض الثوابت العقائدية في سياستها الخارجية , ولا سيما الثورية و الوحدوية منها , وهو ما تجلى في الحد من أنشطة اللجان الثورية , و تأثيراتها على توجهات السياسية الخارجية .
ـ التدخل كوسيط في العديد من الصراعات و الأزمات , في محاولة لتغيير النظرة الدولية التي تصفها بالدولة " الراعية للإرهاب " .
فرضت تلك التوجهات نفسها على مجمل السياسة الليبية , لاسيما المقاطعة مع الولايات المتحدة و الغرب , وذلك في إشارة واضحة إلى أن تسعي نحو مزيد و الاندماج في النظام الدولي .

المطلب الثاني : تطور العلاقات الليبية الغربية .

ليبيا تشهد تنافسا بين أوربا وأمريكا لأجل تحصيل أكبر حصة من الاستثمار في المشاريع الحيوية في مجال النفط والبنية التحتية. ولقد أظهرت رسالة البيت الأبيض للكونغرس الأمريكي ، بخصوص الموافقة على رفع الحضر على ضمانات الاستثمار في ليبيا عام 2004، حرص الحكومة الأمريكية على ضمان حصتها من تلك الاستثمارات ومنافسة الشركات الأوربية التي شرعت في الدخول إلى السوق الليبي وتحصلت على عقود كبيرة خصوصا عقب زيارة زعمائها إلى طرابلس الأشهر الماضية . كما تؤكد تصريحات صناع القرار الأمريكي عزم الولايات المتحدة على تطوير علاقتها مع ليبيا، فهذا ما جاء على لسان عضوي الكونغرس الأميركي، كورت وولدن وكونراد بيرنز، في مداخلتين لهما عبر الأقمار الاصطناعية في المنتدى الاقتصادي الليبي الأمريكي في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر سنة 2004 والذي حضره ما يزيد على 300 من ممثلي الشركات الأمريكية التي تعمل في مجالات الطاقة والتجارة، شددا فيهما على أهمية عودة الشركات الأميركية للعمل في ليبيا [1] .
ومن الواضح أن الاهتمام الأوربي الأمريكي ينصب على قطاع النفط إذ يرى فيه الأوربيون والأمريكيون القطاع الذي يمكن أن تتحقق منه مكاسب اقتصادية كبيرة لبلدانهم، وكذلك ما يمثله هذا القطاع من أهمية إستراتيجية لكلا القوتين في مرحلة يتصور أن يشتد فيها التنافس الاقتصادي على مصادر الطاقة الحيوية. ويرى العديد من المحللين أن التحرك الأمريكي العسكري في المنطقة إنما يأتي في أحد أهم دوافعه لأجل محاصرة الاتحاد الأوربي المتعاظم اقتصاديا وتضييق الخناق عليه من خلال التحكم في شريان الطاقة. وهناك رابط بين مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي تبنتها الإدارة الأمريكية كوسيلة لـ "تعزيز الديمقراطية" في العالم العربي والإسلامي

[1] ـ السنوسي بسيكري , قراءة في تطور العلاقات الليبية الغربية السنة الرابعة , العدد 13 ,2005 .
- http://www.mafhoum.com/press7/232p5/htm .

وبين مساعي كبح جمحا التمدد الأوربي، حيث أن مؤسسة التراث التي ساهمت في بلورة هذا المشروع تتبنى مشاريع لمواجهة محاولات أوربا الانفصال عن النفوذ الأمريكي ولعب دور أكثر حيوية على الساحة الدولية[1].

الفرع الأول : العلاقات الليبية الأوروبية .

شرعت ليبيا في تحسين علاقاتها مع الدول الأوروبية و بدأت ببريطانيا , ففي شهر يوليو 1999 عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين اثر صفقة سياسية و أمنية تم بموجبها إقرار طرابلس بالمسئولية عن قتل الشرطية البريطانية ايفون فليتشر, ودفعت مبلغ ربع مليون جنيه إسترليني لعائلتها .

وفي المقابل قبلت لندن إجراء تحقيق في نشاط المعارضين الليبيين المقيمين على أراضيها خاصة عناصر الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا بزعامة د محمد المقريف , وكذلك الحركة الليبية للتغير و الإصلاح (المنشقة عن الجبهة الوطنية) . والجماعة الإسلامية التي حاولت اغتيال القذافي أكثر من مرة [2].

غير أن إنها ملف أزمة لوكيربي و توقف ليبيا عن دعم الإرهاب , شجع بريطانيا على تطوير تعاونها مع طرابلس التي زارها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في 25 مارس 2004 , و كانت بمثابة ثمرة المشروع الليبي الجديد , و أعاد القذافي تعهده خلال لقائه مع بلير بمحاربة الإرهاب . وكشفت فاينانشال تايمز البريطانية في عددها الصادرة يوم 26 مارس 2004 إن ليبيا ستقدم مزيدا من المعلومات الإستخباراتية من اجل المساعدة في استئصال تنظيم القاعدة في المقابل ستوفر بريطانيا الخبرات لطرابلس من اجل استحداث إستراتيجية دفاعية تقليدية جديدة بعد أن تخلت عن أسلحة الدمار الشامل .

وعلى جانب آخر, يعتبر الانفتاح الفرنسي على ليبيا امتدادا للتوجهات الفرنسية في عهد ساركوزى . فقد رحب الإليزية بزيارة الرئيس القذافي في الأول من ديسمبر 2007 , بالرغم من الانتقادات الفرنسية لملف حقوق الانسان . و أعلن نجل القذافي سيف الإسلام , أن طرابلس ترغب في شراء طائرات إيرباص و مفاعل نووي و " تجهيزات عسكرية عدة " بأكثر من ثلاثة مليارات يورو . و أعرب ساركوزى عن أمله في أن تسمح زيارة القذافي " بتوقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية " , حيث أن منظمة رجال الأعمال ترغب في الاستفادة من الانفتاح دولة تصنف ثالث منتج للنفط في إفريقيا[3] .

في المقابل شدد وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنر على أن استقبال القذافي في باريس لا يعني نسيان من وصفهم بضحايا النظام الليبي , باسم " السياسة الواقعية " . وذلك في الوقت الذي دافع الحزب الحاكم " الاتحاد من اجل حركة شعبية " عن " السياسة الواقعية " التي ينتهجها ساركوزي , معتبرا أن مسالة

---

[1] ـ نفس المرجع .

[2] ـ التقرير الاستراتيجي العربي 2003 - 2004 , مرجع سابق , ص 403 .

[3] ـ التقرير الاستراتيجي العربي 2007 - 2008 , مرجع سابق , ص 292.

بيع الأسلحة لم تعد من " المحرمات " منذ رفع الحظر الأوروبي عن ليبيا , حيث تسعي فرنسا لبيع عشر طائرات قتالية من طراز " رافال " بقيمة خمسين مليون يورو لم تنجح في تصدير أي واحدة منها [1].

وكانت باريس قد أبرمت اتفاقا حول التعاون العسكري و النووي المدني مع ليبيا . ومن جانبها أعلنت شركة " أريفا " - وهي مجموعة لتصنيع التجهيزات النووية - أن العقد التجاري الوحيد الذي ستوقعه المجموعة مع الجماهيرية " يتعلق بمشروع نقل و توزيع كهرباء بقيمة حوالي 300 مليون يور " . فيما بلغ حجم العقود المبرمة بين الجانبين نحو عشرة مليارات يورو (14,6 مليار دولار) . ويذكر أن هذه الزيارة جاءت ردا على زيارة ساركوزي في يوليو 2007 , بعد انتهاء أزمة الممرضات و الطبيب البلغاريين , حيث شهدت الزيارة توقيع مذكرة اتفاق تنص على دراسة تزويد ليبيا بمفاعل نووي لتحلية مياه البحر , ووقع الاتفاق وزير الخارجية الليبي عبد الرحمن شلقم و نظيره الفرنسي برنار كوشنير .

أما بخصوص أسبانيا ، فقد اتجه العقيد نحو توطيد العلاقات معها , مستغلا الانفتاح الأوروبي على الجماهيرية , وذلك خلال زيارته الرسمية في ديسمبر 2007 , حيث تم توقيع اتفاقية للتعاون في مجال السيطرة على الهجرة غير الشرعية. و أعلنت وزارة الخارجية الاسبانية أن الاتفاقية ستنشئ إطارا للتعاون بين أجهزة الشرطة في كلا البلدين , للسيطرة على موجات الهجرة غير الشرعية الوافدة عن طريق السواحل الليبية . كما تنص الاتفاقية أيضا أن تقدم اسبانيا المساعدة لليبيا لتدريب العناصر المعنية بالرقابة على الحركة الملاحية [2].

وتشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين , نموا متزايدا , وهو ما كشفت عنه تقديرات للحكومة الاسبانية أن حجم الأعمال المشتركة بين شركات اسبانية و ليبية قد ارتفع لنحو1,7 مليار دولار بعد زيارة الزعيم الليبي معمر القذافي لمدريد . وبلغ إجمالي استثمارات الشركات الاسبانية في مجالي الدفاع و الطيران في الجماهيرية نحو ملياري يورو (2,9 مليار دولار) , في حين قد حجم الاستثمارات المتبادلة في الطاقة بما يتجاوز خمسة مليارات دولار .

وتتولى شركة النفط الاسبانية " ريبسول وإى بى أف " أعمالا في ليبيا تشمل التنقيب عن النفط و إنتاجه , وتعتزم الشركة زيادة إنتاجها إلى نحو 400 ألف برميل يوميا بحلول عام 2010 من نحو 265 ألف برميل حاليا . ويتوقع أن تصل قيمة عقود البنية التحتية المتاحة أمام شركات إسبانية إلى نحو عشرة مليارات دولار ضمن استثمارات ليبية يتوقع أن تبلغ قيمتها الإجمالية 50 مليار دولار[3] .

وذكرت شركة الإنشاء و الخدمات الاسبانية " ساسير فاليرموسو " في وقت سابق من هذا الأسبوع , أنها ستعمل في مشروعات البنية التحتية الليبية بعد اتفاقها مع الشركة الليبية للتنمية و الاستثمار , و أعلنت أن حصتها في المشروع المشترك ستبلغ 60 ٪ منه بينما ستمتلك المجموعة الليبية المملوكة للدولة نسبة 40 ٪ المتبقية.

---

(1) - انظر : سمير عبد الرسول العبيدي , ليبيا و تأزم جديد للعلاقات مع أوروبا , القدس العربي , 19 فبراير 2010 .
(2) - التقرير الاستراتيجي العربي 2007 - 2008, مرجع سابق , ص 293
(3) - نفس المرجع , 293 .

الفرع الثاني : العلاقات الليبية الأمريكية .

اتخذت العلاقات في النصف الأول من عقد التسعينات نفس النمط من الصراع وأن لجأت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن الذي فرض عقوبات على ليبيا عام 1992 , كما أقرت الولايات المتحدة عام 1996 قانونا يسمح للرئيس بمعاقبة الشركات التي تعمل في قطاع النفط في ليبيا [1].

لكن رغم ذلك استطاعت ليبيا إنهاء حالة العداء بينها وبين الولايات المتحدة[2], حيث قامت بعدة سلوكيات طمأنت واشنطن بأن الوجه الثوري القديم للجماهيرية قد تغير و أنها تعود للساحة الدولية بمنطق مختلف يرغب في التعايش السلمي وعدم معارضة سياسات الولايات المتحدة . وثمة مؤشرات عديدة و متراكمة على رغبة طرابلس في عودة العلاقات مع الولايات المتحدة , من بينها على سبيل المثال, إعلان ليبيا بعد أحداث 11سبتمبر إدانتها للإرهاب وتأييدها الولايات المتحدة في حق الانتقام , وحضر مسئولون ليبيون من جمعية الصداقة الليبية الأمريكية (غير رسمية أنشئت عام 1999) حفلات تأبين ضحايا هذه الأحداث .

ووضح ذلك أيضا في تصريحات الزعيم الليبي معمر القذافي لمجلة نيوزويك في 13 يناير 2003 حول وجود تعاون امني ليبي أمريكي للقضاء على تنظيم " القاعدة " , و أعاد تأكيد هذا التصريح لصحيفة ريبوبليكا الايطالية أيضا في 26 يناير 2004 , وتحدث عن تعاون ليبيا مع المخابرات الأمريكية ضد الإرهابيين, كما بدا الموقف الليبي من الغزو الأمريكي للعراق في 20 مارس 2003 هادئا وانطوى على تصريحات تحذيرية تارة مثل الحرب ستؤدي إلى فوضي شاملة في المنطقة , أو الدعوة للتوسط بين الرئيس الأمريكي جورج بوش و نظيره العراقي صدام حسين .

وفي كثير من تصريحات الزعيم الليبي برز التأكيد على انتهاء الصراع مع الولايات المتحدة و عبر عن رغبته في عودة العلاقات [3] , ومنها حديثه لمجلة التايم نشرته صحيفة الشرق الأوسط 13 أغسطس 2003 , قال فيه " نحن لا مصلحة لنا في معاداة دولة عظمي مثل الولايات المتحدة . نحن نأمل أن تكون علاقاتنا معها جيدة لأننا سنستفيد من ذلك . فإذا كنا في خصام مع أمريكا فإننا سنكون الطرف الخاسر " .

وقد كافات الولايات المتحدة ليبيا بشكل غير مباشر على ترطيبها هذه الأجواء و سلوكياتها في مناطق أخري بإخراج ليبيا من محور الشر الذي وضعت فيه إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش العراق أثناء حكم صدام حسين و إيران و كوريا الشمالية .

---

[1] - تيم نبلوك , ص 168 - 169 .

[2] - انظر بدون اسم , نهاية مرحلة التقارب الليبي الأمريكي حصيلة مسار عشر سنوات , (العرب الأسبوعي , السبت 18 /07/ 2009).

[3] - انظر : ميلود المهذبي , تطور العلاقات الليبية - الأمريكية لا يخرج عن حقائق العلاقات الدولية! , (جريدة العرب , الجمعة 20/ 4 / 2007) .

غير أن الولايات المتحدة علقت عودة العلاقات كاملة مع ليبيا[1] على شرطيين أولهما إصلاح الأوضاع السياسية الداخلية و التخلي عن أسلحة الدمار الشامل وهو ما ظهر واضحا في بيان البيت الأبيض في 15 سبتمبر 2003 الذي أيد رفع العقوبات الدولية على ليبيا , وابقي بالمقابل على العقوبات الثنائية التي فرضتها الولايات المتحدة بما لا يدع مجالا للشك أن ليبيا ترغب في إزالة العقبة الرئيسية لإعادة العلاقات مع واشنطن , وهو الأمر الذي بدا في التبرير الأمريكي لرفع قيود السفر على ليبيا يوم الخميس 26 / 2 / 2004 حيث قال الناطق باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي أن هذه الإجراءات تأتي " تقديرا و اعترافا بخطوات ليبيا الملموسة للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل و لوضع الأسس لنمو ليبيا الاقتصادي "[2].

و أعقب هذه الخطوة الهامة , زيادة وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية في 23 مارس 2004 إلى طرابلس و تسليمه رسالة من الرئيس بوش إلى القذافي تتعلق بسبل تحسين العلاقات بين البلدين . وكان المتوقع اثر زيارة بيرنز أن تعود العلاقات الأمريكية كاملة و ترفع بقية العقوبات خلال عام . غير أن الولايات المتحدة مازالت تؤكد على أن ثمة " نواقص " في السياسة الليبية الجديدة وهي مجال الإصلاح الداخلي , وهو ما عبر عنه الرئيس بوش بالقول أن هناك شكوكا حيال سياسة ليبيا في مجال حقوق الانسان و الإصلاح الديمقراطي .

المطلب الثالث موقف ليبيا من دور القوى الغربية في إفريقيا .

انعكس الانفراج في العلاقات بين ليبيا و القوى الغربية الكبرى (الولايات المتحدة و فرنسا) في النصف الثاني من التسعينات على موقف ليبيا من مصالح هذه القوى في قارة إفريقيا , حيث سعت ليبيا إلى التعاون مع هذه القوى لصالح استمرار الدور الإقليمي لليبيا في القارة , وتوفير بيئة تساعد على تنفيذ الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية تجاه إفريقيا في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة .

وربما ابلغ تصريح في هذا الصدد ما قاله العقيد القذافي في بروكسل بعد اجتماع مع رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي يوم 27 ابريل 2004 , أن بلاده عازمة على لعب دور " ريادي من اجل نشر السلام " في العالم وان تكون جسر بين أوروبا و إفريقيا . و أضاف أن " ليبيا هي جسر بين أوروبا و إفريقيا ولكن يجب أن تكون جسر للسلام و التعاون وليس جسرا لما كانت عليه في السابق" . كما دعا إلى التعاون بين الاتحاد الأوروبي و طرابلس من أجل ضبط

[1] - توم فايفر , غياب الثقة بين أمريكا و ليبيا رغم العلاقات الجديدة , (جريدة الوسط , العدد 2288 , الخميس 11 ديسمبر 2008) , ص 17 .

[2] - التقرير الاستراتيجي العربي 2003 - 2004 , مرجع سابق , ص 404 - 405 .

الهجرة القادمة من بلدان إفريقيا السوداء و التي تمر عبر ليبيا في طريقها إلى أوروبا [1] .

ويمكن تناول ابرز الملامح الجديدة لسياسة ليبيا تجاه القوى الغربية في هذه المرحلة كما يلي :

أ ـ الرغبة في التعاون المشترك مع القوى الغربية في القارة , ففي إطار الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الليبية بعد انتهاء الحرب الباردة , منها :لعب دور إقليمي في تنمية و استقرار القارة , فإن الجماهيرية ترغب في أن يكون هناك تعاون مع الغرب لمنع و تسوية النزاعات ودعم عمليات التنمية في أفريقيا[2] .

وفي هذا الصدد يقول العقيد القذافي في الاحتفال الشعبي الكبير بمناسبة العيد الحادي و الثلاثين لثورة الفاتح من سبتمبر : إن مساهمته في إنشاء تجمع الساحل و الصحراء يهدف منه للتعامل الايجابي مع أوروبا , وهو تجمع سيعود على الأفارقة و أوروبا بالفائدة , ويشير إلى أنه " حارب عندما كانت الحرب واجبة , وعندما لا تكون الحرب فانا لا ابحث عنها , فالظروف قد تغيرت , فقدان أوان إلقاء السلاح , و الاتجاه للانفتاح مع الجميع " . و أضاف أنه مستعد لفتح صفحة جديدة مع أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية , مشيرا إلى إن الاستعمار قد لقي هزيمة قاسية من الأفارقة [3] .

ب ـ التعاون الأمني مع القوى الغربية , فعلى سبيل المثال , نسقت فرنسا مع ليبيا خاصة في كوت ديفوار و إفريقيا الوسطي و تشاد , حيث ترى السياسة الفرنسية أن العقيد القذافي يستطيع أن يسهم في التوسط في هذه النزاعات بصفته منسق السلام في تجمع دول الساحل و الصحراء .

وقد اتفقت ليبيا على " خطة عمل مشتركة " مع باريس التنسيق في تسوية النزاعات و مشكلات التنمية , وذلك خلال زيارة وزير الخارجية الفرنسي دومنيك دوفلبان في أكتوبر 2002 , وقد بدا اتفاق كلا الطرفين على ضرورة عودة السلام في ساحل العاج و أفريقيا الوسطى و تشاد [4].

ج ـ تعزيز التعاون الاقتصادي مع القوى الغربية في إفريقيا , ومن المؤشرات ذات الدلالة على الرغبة الليبية في التعاون مع القوى الغربية في إفريقيا , المشروع المائي الذي طرحه العقيد القذافي في قمة الأرض في نهاية أغسطس عام 2002 لتنمية منطقة الساحل و الصحراء , حيث صدرت ردود فعل إيجابي من الاتحاد الأوروبي , والمؤسسات الدولية المناحة لإمكانية دعم هذا المشروع بعد فحص جدواه الاقتصادية [5].

---

(1) ـ صحيفة الشرق الأوسط , 28 / 04 / 2004 .

(2) ـ سامح راشد , ليبيا نحو دور عربي و إفريقي جديد, (صحيفة الشرق الأوسط , 13 - 27 / 02 / 2004) .
- http://www.alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=66236

(3) ـ انظر نص خطاب العقيد القذافي في الذكرى 31 لثورة الفاتح في موقع
- http://www.algathafi.org/

(4) ـ عبد الملك عودة , التعاون الفرنسي الليبي في إفريقيا ,(القاهرة , الأهرام , 6 / 11 / 2003) .

(5) ـ انظر تفاصيل حول هذه المشروع في موقع العقيد القذافي .
- http://www.algathafi.org/issue7 / issue-ar. html

وفي إطار هذه المؤشرات الليبية الدالة على رغبة في التعاون مع القوى الغربية في القارة , فقد رحبت فرنسا بالتحول الليبي نحو أفريقيا , و اعتبرته يصب في استقرار القارة , كما رأت أنها يمكن أن تستفيد من الدور الليبي على صعيد تجمع الساحل و الصحراء , خاصة إذا علمنا أن أغلبية التجمع دول فرانكفونية, ولهذا تكون نتائج التعاون المشترك الفرنسي الليبي ذات قيمة فعالة في أسواق هذه الدول[1] .

أما الولايات المتحدة , فقد أعلنت عن قبولها للدور الليبي في إفريقيا بعد تعهد ليبي بعدم الأضرار بالمصالح الأمريكية , ففي 26 فبراير 2003 كشف وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية في تصريحات له أن ليبيا قطعت بالفعل وعدا لواشنطن بان تكون بناءة في إفريقيا , وقال بيرنز بشكل محدد أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ إن الليبيين " وعدونا بلعب دور بناء أكثر في إفريقيا ". وجاء ذلك بعد تحذير لليبيا من وزير الخارجية كولن باول في كلمة ألقاها أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ في 12 فبراير 2004 , فقد دعا باول ليبيا التعهد بوضع حد لنشاطاتها الهادفة إلى أن توقف تمويل أنظمة استبدادية , وإن توقف التسبب بمشاكل في إفريقيا .وقال باول أن الولايات المتحدة لن تطبع علاقاتها مع طرابلس طالما أن ليبيا لم تضع حدا لتدخلاتها في القارة [2] .

ويمكن القول : إن ثمة مصالح أمريكية و أوروبية متوقعة من الدور الليبي الجديد في إفريقيا بما يجعلها لا تعارض هذا الدور , ومنها :

أ ـ ثمة احتمال لإقامة قواعد عسكرية أمريكية في ليبيا , أو التزام طرابلس بتقديم تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية لاستخدامها عند الضرورة , وهو ما يسهل للقوات الأمريكية التدخل في مناطق إنتاج ثروات النفط و المعادن , سواء في غرب إفريقيا أو البحيرات العظمي , كما قد تكون هذه القوات قريبة من حوض النيل .

وفي هذا الإطار يمكن للولايات المتحدة أن تستفيد من الدور الليبي في تجمع الساحل و الصحراء , خاصة إذا علمنا أن واشنطن أنشأت مركزا لتدريب قوات التدخل الإفريقي في السنغال , و قامت دول بمنطقة غرب إفريقيا بمناورات ضد عدو وهمي في منطقة الحدود التي تجمع بين السنغال , النيجر , مالي و موريتانيا , وهي دول أعضاء في تجمع الساحل و الصحراء , فيما عدا موريتانيا . ولاشك أن التفاهم الليبي الأمريكي سيسرع من الخطط الأمريكية بالتعاون العسكري مع هذه الدول لمكافحة " الإرهاب " .

ب ـ يمثل إحياء ليبيا لدورها في إفريقيا استفادة أمريكية غير مباشرة , ففي ظل انشغال أمريكا و الغرب عن الأزمات السياسية في إفريقيا يبدون من المهم السماح لقوة إقليمية بحجم ليبيا أن تلعب دورا في هذه القارة , خاصة أن خصائص هذا الدور الليبي الجديد ليس تحريضيا ضد مصالح واشنطن بل يتفق و منطق النظام

(1) ـ عبد الملك عودة , التعاون الفرنسي الليبي في إفريقيا , مرجع سابق .

(2) ـ سامح راشد , مرجع سابق

العالمي الجديد من حيث قيامه بالتوسط في النزعات و لعب دور من خلال التكتلات الإقليمية .

ج ـ تزامن الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر عمل شبكة معلومات حول العالم لمكافحة الإرهاب و الجماعات المسلحة التي تعارض سياسات واشنطن , وهذه الشبكة ستعتمد على تعاون أجهزة إستخباراتية و أمنية داخل إفريقيا مع الاستخبارات الأمريكية , ومن المتوقع أن تستفيد واشنطن من تاريخ ليبيا الطويل في دعم منظمات تعادي واشنطن في إفريقيا , وقد كشف العقيد القذافي بالفعل عن تعاون استخباراتي مع الولايات المتحدة لمكافحة " الإرهاب ".

خلاصة القول أن السياسة الليبية تجاه مصالح القوى الغربية في القارة الإفريقية تحولت من الصدام إلى التعاون في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة , وجاء هذا التحول انعكاسا للتحول في أهداف السياسة الخارجية الليبية في هذه المرحلة , حيث تسعى إلى لعب دور إقليمي في إفريقيا بأدوات و سلوكيات جديدة لا تتصادم مع القوى الغربية , وهو ما يوفر لها بيئة تنفذ فيها أهدافها الأخرى في القارة , مثل : تعزيز مصالحها الاقتصادية , ودعم الوجود العربي و الإسلامي , وتعزيز الدعوة للوحدة الإفريقية و التكامل الإقليمي.

الخلاصـــــة

بدأت علاقات الزعيم الليبي مع الغرب بالصدام والتوتر بسبب تصريحات ومواقف ونشاطات العقيد، التي تعتبرها القوى الغربية معادية لها وداعمة "للإرهاب الدولي"، ووصل توتر العلاقات بين الطرفين ذروته حينما قامت الطائرات الأميركية بقصف مقره صيف عام 1986، ولكنه نجا من الهجوم..

وفي عام 1988 اتهمت الولايات المتحدة وبريطانيا الجماهيرية الليبية بتدبير سقوط طائرة شركة الخطوط الجوية الأميركية بان أميركان فوق بلدة لوكربي عام 1988 في أسكتلندا، مما أدى إلى مقتل 259 راكبا إضافة إلى 11 شخصا من سكان لوكربي. ففرضت الولايات المتحدة حصارا اقتصاديا على ليبيا في عام 1992 م.

لكن العلاقات بين الطرفين توطدت كثيرا خلال السنوات الأخيرة بعدما توصلت ليبيا إلى تسوية لقضية لوكربي في أغسطس/آب 2003 دفعت ليبيا بموجبها تعويضات بنحو 2.7 مليار دولار، وسلمت اثنين من مواطنيها المتهمين بالتفجير وهما عبد الباسط المقرحي والأمين فحيمة للقضاء الأسكتلندي ليحاكمهما في هولندا، فحكم على الأول بالمؤبد وبرأ ساحة الثاني، وفي عام 2009 تم ترحيل المقرحي إلى ليبيا بسبب مرضه.

وتعززت علاقة القذافي بالغرب بعد أن فكك برنامجه النووي وسلم جميع الوثائق والمعدات والمعلومات للولايات المتحدة الأميركية، كما تردد أنه قدم معطيات ومعلومات وخرائط هامة وحساسة للأميركيين حول البرامج النووية لعدد من الدول الإسلامية، ومنها معلومات حول ما يعرف بخلية العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان.

ونتيجة للسياسة الجديدة للقذافي قام مجلس الأمن في عام 2003 برفع العقوبات المفروضة على ليبيا.

الـــخاتـــمـــــة

هناك حقائق لابد من تثبيتها في الخاتمة بحثنا هذا منها ,إن الاتجاه الليبي نحو إفريقيا, ينطوي على طائفة من الإخفاقات السياسية والإيديولوجية الناتجة بدورها من واقع متغير في عالم ما بعد الحرب الباردة .

فعلى المستوى الدولي , مثل انهيار الاتحاد السوفياتي و المنظومة الاشتراكية سقوطا للظهير الدولي لليبيا , كما أن انحسار دور حركة عد م الانحياز , أضاف عامل إنقباض التأثير الإقليمي لجامعة الدول العربية , ولهذا لم يكن فرض الحصار الغربي على ليبيا ابتداء من العام 1992 , إلا انعكاسا لغياب القوى الخلفية الداعمة لليبيا , و تعبيرا في الوقت نفسه عن عمق التحولات العالمية و الإقليمية الفارضة آثارها بقوة على ليبيا .

ومن جهة أخرى , فإن الإخفاق الذي عصف بكامل الطموحات و الأحلام الليبية المتعلقة بالوحدة العربية , , الشاملة أو الجزئية , شكل هو الآخر مدخلا نحو مراجعة الطموحات الوحدوية الليبية , فقد تعددت محاولات الوحدة بين الجماهيرية الليبية و الدول العربية , حيث جرت محاولات للوحدة مع مصر و سوريا ـ الاتحاد الثلاثي ـ وتونس و الجزائر و المغرب و غيرها و غيرها , وكل هذه المشاريع باءت بالفشل .

فضلا عن ذلك , فإن عامل الامتنان لمواقف الدول الإفريقية تجاه قضية "لوكربي " وما أعقبها من حظر دولي على ليبيا يقع في صلب مسوغات التحول نحو إفريقيا.

ووفقا لذلك , اتخذت القمة الإفريقية المنعقدة في حزيران / يونيو من العام 1998 , موقفا داعما لليبيا , وحذر المؤتمرون في بوركينافاسو , من مغبة الاستمرار في فرض الحصار الدولي على ليبيا , وحددوا أيلول / سبتمبر كآخر موعد لرفع نظام العقوبات , وحين انتهى الموعد المحدد , خرق الرؤساء الأفارقة قانون الحظر , ووصلوا إلى العاصمة الليبية بطائراتهم , معلنين سقوط الحصار على ليبيا .

ولهذا وضعت ليبيا القارة الإفريقية في صميم سياستها الخارجية , حيث أنها لم تدخر أي جهد من أجل مساهمت في التنمية و توحيد القارة , فقد قامت بتدخل سواء بمساعدة حركات التحرر تارة و بالأدوات العسكري تارة آخر من أجل تسوية النزاعات في إفريقيا مثل أزمة إفريقيا الوسطى, ساحل العاج وبوركينا فاسو , الكونغو الديمقراطية ....., وكانت ليبيا ترى في وحدة إفريقيا هو سبيل الوحيد للتخلص من مشكلات القارة , ففي عام 1999 قامت بتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي .

كما بادر القذافي في أوائل 1998 بتوجه الدعوة لإنشاء تجمع إقليمي جديد يحقق المصالح المشتركة ,ويكون خطوة أولى على طريق الاتحاد الإفريقي الشامل وهو "تجمع دول الساحل و الصحراء " يجمع بين الدول الإفريقية في جنوب الصحراء الكبرى و البلاد العربية و الإفريقية نوعا جديدا من العلاقات الاقتصادية

المتميزة حتى تصبح كتلة اقتصادية و سياسية و ثقافية واحدة , تستطيع التصدي للمشكلات الداخلية التي تعاني منها الدول الأعضاء كالتخلف الاقتصادي والاجتماعي .

النتائج

ـ إن الموقع الجغرافي لليبيا قد أتاح العديد من الفرص للسياسة الخارجية الليبية , أبرزها : أن تلعب دور الرابط الإقليمي بين المناطق الحيوية في العالم العربي و الإفريقي , كما أدي إلى طرح المنطقة الإفريقية كدائرة لها أهمية خاصة على الأمن القومي الليبي , ومن ثم وضعها باستمرار على أجندة السياسة الخارجية الليبية .
ـ إن أزمة لوكربي لعبت دورا متعدد الإبعاد في التأثير على السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا من خلال : الضغوط الدولية التي تعرضت لها الجماهيرية الليبية في هذه القضية , وما أدت إليه من إتباع ليبيا سياسة
خارجية جديدة , حيث خلقت أهدافا جديدة مثل تعزيز الوحدة الإفريقية , و تعزيز التكتلات الإقليمية و بخاصة الاقتصادية منها , و لعب دور في تسوية المنازعات و الحروب الأهلية , و القضاء على الفقر و المرض , و التخلص من المديونية الإفريقية .
ـ أن النفط قد شكل و مزال يشكل القاعدة التي تستند عليها السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا منذ عام 1969 وحتى الآن , حيث توفر العوائد النفطية الدعم اللازم لأنشطة هذه السياسة في إفريقيا , كما أن قوة الاقتصاد الليبي مقارنة بضعف اقتصاديات الدول الإفريقية غير العربية , تمثل عامل قوة للسياسة الليبية في إفريقيا التى تعتمد معظم دولها على المعونات لمكافحة الفقر و المرض .
ـ إن الالتزام العربي بتطبيق العقوبات الدولية على ليبيا التي تم فرضها عام 1992, في مقابل الرفض الإفريقي للالتزام بهذه العقوبات , ساهم في زيادة رصيد الدائرة الإفريقية على حساب إضعاف الدائرة العربية في السياسة الخارجية الليبية .
ـ أن نجاح الدبلوماسية الليبية في تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي قادر على مواجهات التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية , قد أدى إلى تداعيات ايجابية على السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا , منها تغير نظرة القوى الغربية لليبيا من الدولة المشاغبة إلى الدولة التي تخضع للشرعية الدولية , توفير بيئة جيدة تدعم أهدافها في تعزيز الوجود العربي و الإسلامي في إفريقيا.
ـ أن تجمع دول الساحل و الصحراء يعد من النقاط الايجابية للسياسة الخارجية الليبية نحو إفريقيا , حيث انه يعضد الدور الإقليمي لليبيا , كما يكشف هذا التجمع عن الوعي الليبي الجديد بأخطاء التجارب الوحدوية الفاشلة مع الدول العربية , فلم تصر الجماهيرية في إنشاء التجمع على أن يكون التجمع وحدويا , وقبلت بالصيغة الاقتصادية لتأسيسه .

ـ إن أهداف و أدوات السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا , تتسم بالمرونة و عدم الجمود , وتتكيف مع الظروف الإقليمية و الدولية , وهو ما يعكس قدرة ليبيا على مواصلة دورها الإقليمي في القارة , فهناك أهداف متغيرة ارتبطت بظروف الحرب الباردة , مثل : مقاومة النفوذ الأجنبي , ودعم حركات التحرير , و مساندة النظم الثورية في إفريقيا , كما إن هناك أهداف ظهرت في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة , مثل : تعزيز الوحدة الإفريقية , و دعم التكامل الإقليمي , ولعب دور في تسوية المنازعات في إفريقيا .

ـ اتساق أدوات السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية مع أهداف المرحلة , فحينما تبنى النظام الليبي أهدافا ذات طبيعة ثورية , ارتبطت بها الأدوات العسكرية, و تسيس معوناتها الاقتصادية و الثقافية لتحقيق أهدافها السياسية في القارة , وقد وفرت ظروف الحرب الباردة هامش للمناورة و إمكانية استخدام هذه الأدوات , إلا أنه تمت إعادة النظر في هذه الأدوات و طبيعتها بعد نهاية الحرب الباردة , بما يتسق و سمات المرحلة الراهنة , و التي تتسم بالهيمنة الأحادية القطبية على النظام الدولي .

ـ إن الدور الإقليمي الليبي في القارة الإفريقية لا يلقى قبولا من الدول الغربية ـ صاحبة المصالح في القارة ـ لأن هذا الدور سيكون على حساب مصالحهم , خاصة وانه في جانب منه يقوم على توعية أبناء القارة بالمخاطر التي تواجههم , ومنها سعى الدول الكبرى للهيمنة على مقدراتهم .

ـ أن الانفراج في العلاقات بين ليبيا و القوى الغربية (الولايات المتحدة و فرنسا) في النصف الثاني من التسعينات أدى إلى تحول السياسة الليبية تجاه مصالح القوى الغربية في القارة الإفريقية من الصدام إلى التعاون في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة , وجاء هذا التحول انعكاسا للتحول في أهداف السياسة الخارجية الليبية في هذه المرحلة , حيث سعت إلى لعب دور إقليمي في أفريقيا بأدوات و سلوكيات جديدة لا تتصادم مع القوى الغربية , وهو ما يوفر لها بيئة تنفيذ فيها أهدافها الجديدة في القارة .

الملاحـــــــــق

الملحق رقم 1 :

الجدول : تطور احتياطي النفط و الغاز الطبيعي

السنة	احتياطي النفط بليون برميل في اليوم	احتياطي الغاز الطبيعي بليون متر مكعب
1973	25,5	764,2
1975	26,1	744,8
1977	25,0	728,0
1978	24,3	685,0
1979	23,5	680,0
1980	23,0	674,0
1981	22,6	657,0
1982	21,5	609,0
1983	21,3	
1984	21,2	601,0
1985	21,3	606,0
1986	21,0	
1987	21,0	788,0
1988	22,0	728,0
1989	22,80	722,0
1990	45,0	1218
1991	45,0	1218

الجدول : تطور إنتاج النفط و الغاز الطبيعي

السنة	إنتاج النفط الخام ألف برميل في اليوم	إنتاج الغاز الطبيعي مليون متر مكعب
1970	3300	-
1971	2800	-
1972	2300	-
1973	2200	15931
1974	1521	-
1975	1480	13834
1976	1933	
1977	2063	19996
1978	1983	21231
1979	2092	23456
1980	1827	20380
1981	1109	12700
1982	1017	13100
1983	1030	12500
1984	957	12350
1985	1024	-
1986	1034	-
1987	973	-
1988	1030	12500
1989	1101	13500
1990	1372	16200
1991	1483	-
1992	1400	-

1993	1361	-
1994	1390	-
1995	1399	-
1996	1394	-
1997	1395	-
1998	1385	-

هذه البيانات مستقاة من مصادر مختلفة هي :

- أمانة اللجنة الشعبية العامة للطاقة .
- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - خطة التحول الاقتصادي و الاجتماعي 1981-1985 .
- منظمة الأقطار المصدرة للنفط - تقرير الأمين العام الثامن و التاسع .
- منظمة الأقطار المصدرة للنفط - النشرة الشهرية للمنظمة .
- المؤسسة الوطنية للنفط .

المصدر : مجموعة من الأساتذة , ليبيا الثورة في 30 عاما 1969- 1999 : التحولات السياسية والاقتصادية ، الاجتماعية ,(مصراتة : الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، 1999)

الملحق رقم 2 :
درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج خلال الفترة 2000 - 2008

مليون دينار

السنوات	الصادرات	الصادرات النفطية	الواردات	حجم التبادل التجاري	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	نسبة الصادرات إلى الناتج ٪	نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج ٪	نسبة الواردات إلى الناتج ٪	درجة الانكشاف الاقتصادي ٪
2000	6160,0	5630.0	2106,0	8266,0	18456,9	33,4	30,5	11,4	44,8
2001	6591,0	4992,0	2895.0	9486,0	21618,7	30,5	23,1	13,4	43,9
2002	12511,0	10121,2	9408,0	21919,0	30330,5	41,2	33,4	31,0	72,3
2003	16483,4	15857,4	9216,0	25699,4	37360,7	44,1	42,4	24,7	68,8
2004	2219,4	21479,4	11398,4	34017,8	48105,4	47,0	44,7	23,7	70,7
2005	37791,9	36612,9	14637,9	52429,8	66450,5	56,9	55,1	22,0	78,9
2006	51552,4	50268,6	15674,2	67226,6	80729,9	63,9	62,3	19,4	83,3
2007	59182,2	57760,9	22303,8	81486,0	89260,3	66,3	64,7	25,5	91,3
2008*	76818,0	75281.8	26856,3	103674,3	105728,4	72,7	71,2	25,4	98,1

* بيانات أولية .

المصدر :

- عبد الله محمد شامة ، الصادرات الليبية و دورها في الاقتصاد ، (بنغازي ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 2 ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ،2005)
- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

الملحق رقم 3 :

دورة خاصة حول بحث و حل النزاعات في أفريقيا
طرابلس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمي
31 أغسطس 2009

SP / ASSEMBLY/ PS / DECL(1)

إعلان طرابلس
بشأن إنهاء النزاعات في أفريقيا
و تعزيز السلام المستدام

1 - نحن , رؤساء دول و حكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعيين في طرابلس , الجماهيرية الليبية العربية الاشتراكية العظمي , في 31 أغسطس 2009 بمناسبة الدورة الخاصة حول بحث و حل النزاعات في أفريقيا , على النحو المتفق عليه في المقرر Assebly / AU/ DEC . 252 /(XIII) , قمنا باستعراض وضع السلم و الأمن في قارتنا و الخطوات التي يجب أن تتخذها للإسراع بتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في جعل أفريقيا خالية من النزاعات .

2 - يعكس قرار عقد هذه الدورة الخاصة قلقنا المتزايد من استمرار النزاعات و الأزمات في القارة على الرغم من الجهود الكثيرة المبذولة حتى الآن لتسويتها , كما انه يشهد على تصميمنا المتجدد لإعطاء دفعة جديدة لتنفيذ المقررات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي وتشجيع السلام الدائم و الأمن و الاستقرار في القارة , إذ بدون هذه البيئة لن نحقق رؤيتنا حول تكامل إفريقيا وتنميتها السياسية و الاقتصادية .

3 - ينعقد اجتماعنا في وقت يتم فيه بذل جهود كبيرة لإنهاء النزاعات و تعزيز السلم و الأمن في القارة . لقد قطعنا شوطا طويلا منذ أن أطلقنا الاتحاد الإفريقي في دوربان في يوليو 2002 , وقمنا بتدشين مجلس السلم و الأمن في أديس أبابا في مايو 2004 . أننا نملك اليوم الإطار المؤسسي و المعياري الضروري للتصدي لآفة النزاعات , وقد ابدي الاتحاد الأفريقي دينامية متجددة في التعامل مع قضايا السلم و الأمن في القارة .

4 - نلاحظ أن عملية تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم و الأمن , كما هو منصوص عليه في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم و الأمن , تسير على الطريق الصحيح

كما يتبين ذلك من الأداء الفعال لمجلس السلم و الأمن , , و إطلاق هيئة الحكماء , و إنشاء العناصر الرئيسية للقوة الإفريقية الجاهزة و النظام القاري للإنذار المبكر .

5 - نلاحظ أيضا أنه , تمشيا مع روح ونص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي , قمنا على مر السنين , باعتماد عدد من المواثيق المتعلقة بحقوق الانسان والحكم والديمقراطية ونزع السلاح و الإرهاب و حسن الجوار ,كإطار موحد للقواعد والمبادئ من شأنه , إذا ما تم التقيد به , أن يقلل إلى حد كبير من مخاطر النزاعات و العنف في القارة و يعزز السلام حيثما تحقق .

6 - و أخيرا , تمت تغطية خطوات كبيرة على درب تسوية النزاعات في أفريقيا , كما يتضح ذلك من خلال الانجازات الملحوظة في بلدان معينة مثل بوروندي , جزر القمر , و جمهورية الكونغو الديمقراطية و ليبيريا و السودان (جنوب السودان) , فضلا عن التقدم المحرز في المساعي الرامية إلى تحقيق السلام في عدد من البلدان و المناطق الأخرى . بعثت هذه التطورات الأمل و عززت أفاق التنمية و التجديد التي الآن تعزيزها من خلال مواصلة الجهود لبناء السلام و إعادة الأعمار في فترة ما بعد النزاعات .

7 - إذ نعتز بهذه الانجازات , نبقي بالغي القلق من استمرار النزاعات و انعدام الأمن و الاستقرار في أجزاء كبيرة من القارة , مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية مروعة و أثار اجتماعية و اقتصادية . وفي الواقع تقتل النزاعات المسلحة في أفريقيا الآلاف من الناس كل عام وتتسبب في كوارث إنسانية وتقضي على مصادر الرزق و الثروة التي عمل الناس العاديون بجد لتوفيرها على مدى حياتهم , بينما تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة . وهناك أيضا خسارة أكثر جسامة : تخيب الأمل في مستقبل أفضل .

8 - و إضافة إلى ذلك , نلاحظ بقلق تجدد التغيرات غير الدستورية للحكومات , الأمر الذي يشكل انتكاسة خطيرة لعملية إرساء الديمقراطية فضلا عن الاتجاه الناشئ لأعمال العنف و النزاعات المرتبطة بالانتخابات و وتهديدات الإرهاب والاتجار بالمخدرات , و الجريمة المنظمة عبر الوطن , و القرصنة , و الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية , الذي يتسبب في تأجيج النزاعات , واستمرار النزاعات و الخلافات الحدودية . و نجدد التزامنا , وفقا للمقرر الصادر في سرت في يوليو 2009 , بقطع مصدر تمويل الإرهاب و خاصة المصدر الذي يأتي من دفع الفدية في أوضاع الاختطاف . ومما يثير قدرا مماثلا من القلق هو تداعيات تغير المناخ و أثاره (انعدام الأمن الغذائي , شح الموارد المائية , الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية في السواحل و المدن , انخفاض المحاصيل الزراعية ,الهجرة الناجمة عن أسباب بيئية) على مساعينا لتحقيق السلام و الجهود المبذولة في هذا الصدد .

9 - انطلاقا من هذه الخلفية , فإننا مصممون على معالجة آفة النزاعات و العنف في قارتنا بشكل نهائي , معترفين بأوجه قصورنا و أخطائنا و ملتزمين بتوظيف

مواردنا وخبرة سكاننا دون تضيع أي فرصة للمضي قدما في برنامج منع النزاعات وصنع السلام و حفظ السلام و إعادة الأعمار في فترة ما بعد النزاع . إننا القادة لا يمكننا, بكل بساطة , أن نترك الجيل القادم من الأفريقيين يرث عبء هذه النزاعات.

10 - وفي هذا الصدد , فإننا نجدد الالتزام بتعجيل التفعيل الكامل للمنظومة الإفريقية للسلم و الأمن , بما في ذلك القيام بمزيد من تدقيق الأحكام الحالية حيث يلزم لتسهيل تنفيذها . وفي هذا الصدد , نتفق على زيادة مساهمتنا على الصعيدين المالي و الفني دعما للمنظومة الإفريقية للسلم و الأمن . نطلب من الرئيس المفوضية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز قدرة المفوضية على مواجهة تحديات السلم و الأمن و الاستقرار في القارة على نحو أفضل , بما في ذلك من خلال الإسراع بتعيين ما يكفي من موظفين إضافيين , أخذا بعين الاعتبار أن هناك حاجة إلى موارد إضافية

11 - نتعهد ببذل مزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بطريقة شاملة ومنهجية , بما في ذلك من خلال تنفيذ المواثيق القائمة في مجالات حقوق الانسان و سيادة القانون و الديمقراطية و الانتخابات و الحكم الرشيد و نزع السلاح و مراقبة الأسلحة و حظر انتشارها وحسن الجوار , الأمر الذي يتطلب من جميع الدول الأعضاء التي لم تقم حتى الآن بالتوقيع / التصديق على تلك المواثيق , القيام بذلك على وجه السرعة , كما يتطلب من المفوضية أن ترصد تنفيذها بفعالية . نطلب من المفوضية أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتوعية الدول الأعضاء المعنية وتجري استعراضا دقيقا و منهجيا لوضع تنفيذ هذه المواثيق وتقدم إلى مؤتمر مقترحات عملية بشان كيفية تحسين الامتثال لها .

12 - وعلى وجه الخصوص , نؤكد مجددا رفضنا التام للتغيرات غير الدستورية للحكومات ونتعهد بتعزيز تدابير الوقاية من هذه الظاهرة و الاستجابة لها . وفي هذا السياق نؤكد مجددا على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتشجيع الحكم الرشيد والالتزام بسيادة القانون و احترام دساتيرها , وخاصة عندما يتعلق الأمر بإجراء إصلاحات دستورية واضعا في الحسبان أن الإحجام عن القيام بذلك قد يؤدي إلى حالات من التوتر يمكن أن تعجل اندلاع أزمات سياسية . بالمثل , سنتخذ جميع الخطوات اللازمة بما في ذلك التنديد بأي بلد أفريقي يشجع أو يدعم أو يأوي مجموعة مسلحة هدفها زعزعة استقرار دولة أخرى , وفرض العقوبات على هذا البلد . ونتعهد بالتقيد بمبادئ السيادة ووحدة الأراضي وعدم استخدام القوة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسيير علاقتنا الخارجية .

13 - نؤكد من جديد تصميمنا على أن نضمن , في جميع الأوقات , مبادرة إفريقيا , في الوقت المناسب , إلى اتخاذ الخطوات للتعامل مع آفة النزاعات في قرتنا . ونجدد أيضا الالتزام بممارسة أقصي درجات ضبط النفس, و الاستخدام المنهجي للوسائل السلمية لتسوية جميع النزاعات , و اللجوء إلى الوساطة وغيرها من المساعي الدبلوماسية الوقائية . إننا مصممون على توفير ما يكفي من القوات والمراقبين للانتشار السريع متى وحيثما دعت الضرورة لذلك .

14 - نعرب عن تصميمنا على ضمان توفير عدد كاف من القوات و المراقبين للنشر السريع عند الاقتضاء .

15 - حرصا منا على تغيير المشهد الجيوسياسي في أفريقيا لصالح جميع شعوبها من خلال تعزيز نجاح جهودنا من اجل التنمية و التكامل في القارة , سنتخذ سلسلة من التدابير الملموسة و الفعالة للإسراع بتنفيذ الحلول المتفق عليها أصلا لتسوية عدد من النزاعات و تشجيع التوصل إلى حلول عادلة ومنصفة للأوضاع التي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها بعد بين الأطراف المعنية , فضلا عن إعادة الأعمار في فترة ما بعد النزاع حتى تتمتع الشعوب المعنية بفوائد السلام .

16 - نكرر الإعراب عن دعمنا الكامل لكافة جهود السلام الجارية في القارة ونحث جميع الأطراف المعنية على عدم ادخار أي جهد في سبيل إنهاء النزاعات التي هي أطراف فيها , و إعادة بعث الأمل في نفوس شعوبها وبناء السلام . وعملا بالإحكام ذات الصلة من القانون التأسيس و قواعد إجراءات المؤتمر وكذلك البروتوكول المؤسس لمجلس السلم و الأمن , فإننا نلتزم , عندما ترفض أطراف نزاع بعناد الامتثال لالتزاماتها و التعاون من الأجل تعزيز السلام , بفرض العقوبات عليها وضمان التقيد الدقيق بها في جميع إنحاء القارة , مع السعي إلى الحصول في الوقت نفسه على دعم شركائنا في المجتمع الدولي, بما في ذلك مجلس الأمن الأمم المتحدة.

17 - نلتزم , في إطار سياسة الاتحاد الأفريقي حول إعادة الأعمار و التنمية في فترة ما بعد النزاعات , بإبداء التضامن اللازم مع البلدان الأفريقية الخارجة من النزاعات , لمساعدتها على تعزيز سلامها الذي تحقق بشق الأنفس و تجنب العودة إلى العنف

18 - نؤكد على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بتقديم التعاون و الدعم الكاملين إلى مجلس السلم و الأمن , أخذا في الاعتبار أن المجلس , إذ يؤدي واجباته بمقتضي البروتوكول , يعمل نيابة عن جميع أعضاء الاتحاد الأفريقي , و بالمثل , نلتزم بزيادة مساهماتنا في صندوق السلام بصورة ملموسة , حتى يتسنى لإفريقيا أن تتبني الجهود الجارية لتعزيز السلم و الأمن و الاستقرار في القارة . وفي هذا الصدد , نطلب من المفوضية اتخاذ الخطوات التحضيرية اللازمة لزيادة التحولات الثابتة من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي إلى صندوق السلام من 6 إلى 12٪ . ونشجع أيضا جميع الدول الأعضاء القادرة على ذلك , على تقديم التبرعات لصندوق السلام . نطلب من المفوضية أن تقدم إلى المؤتمر , في يونيو 2010 , تقريرا شاملا عن أفضل السبل لتعبئة المزيد من الموارد داخل القارة لدعم جهودنا من اجل السلام .

19 - بما أن صنع السلام و الأمن وحفظهما يعتبران أيضا تحديا فكريا , فإننا نتعهد ببناء قدرات جامعاتنا و معاهدنا للأبحاث لدراسة طبيعة النزاعات الأفريقية والتحقيق في جوانب نجاح وفشل جهود تسوية النزاعات قد تسهيل التوصل إلى حلول افريقية حقا تكون مستلهمة من تجربتنا المتميزة و الفريدة .

20 - تحقيقا لهدفنا المتمثل في بناء قارة افريقية تعيش في سلام ليس فقط مع نفسها ولكن أيضا مع بقية دول العالم , فإننا بحاجة إلى مواصلة تعزيز علاقاتنا مع شركائنا الرئيسيين . ونقدر الدعم المقدم من شركاءنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في الأمريكتين و أسيا و أوروبا و الشرق الأوسط وندعوهم إلى مواصلة العمل بصورة وثيقة معنا في تحقيق أهدافنا , على أساس أن السلم و الأمن جزءان لا يتجزءان .

21 - في الوقت نفسه , نؤكد من جديد تصميمنا قيام هذه الشركات بشكل كامل على القيادة الأفريقية , لأنه بدون هذه القيادة لن تحظي بالقبول ولن تشهد الاستدامة , إذ ان فهمنا للمشاكل أفضل بكثير من فهم أولئك الذين يأتون من أماكن بعيدة و إننا نعرف الحلول المناسبة وسبل التوصل إليها ولان هذه المشاكل هي , في الأساس مشاكلنا وسنعيش مع تداعياتها .

22 - ندعو المجتمع المدني الأفريقي إلى مواصلة أداء دوره في تشجيع السلم والأمن و الاستقرار باعتباره شريكا للحكومات , ونسعى لضمان احترام الاتحاد الأفريقي , على النحو المطلوب في قانونه التأسيسي , مبدأ مشاركة شعوب أفريقيا في أنشطة الاتحاد.

23 - نعلن عام 2010 عام السلم و الأمن في القارة . وفي هذا الصدد , نطلب من رئيس المفوضية إعداد برنامج مفصل يحدد الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها من اجل تشجيع السلم و الأمن و الاستقرار في القارة , و تقديمه إلى الدورة العادية القادمة لمؤتمر الاتحاد .

24 - نعتمد رسميا إعلان طرابلس ونتعهد بتنفيذه بالكامل وذلك لإعطاء دفعة جديدة لعملنا المشترك من اجل السلم و الأمن و الاستقرار و الرخاء في جميع أنحاء أفريقيا وبقية العالم .

الملحق رقم 4 :

القروض الممنوحة للمستثمرين الأفراد من قبل جهاز تنمية و ضمان الاستثمار خلال الفترة 2000 - 2004 للاستثمار في افريقية .

الوحدة	عدد الأفراد	نوع النشاط	الدولة محل النشاط	المبلغ المخصص للنشاط
1	66	سياحي	غامبيا	$13,000,000,00
2	10	صناعي	.....	$2,000,000,00
3	48	خدمي	.....	$9,400,000,00
4	11	زراعي	.....	$2,200,000,00
5	19	زراعي	بنين	$5,150,000,00
6	25	خدمي	بنين	$5,150,000,00
7	16	صناعي	بنين	$3,250,000,00
8	1	خدمي	غانا	$ 250,000,00
9	10	سياحي	ارتريا	$2,000,000,00
10	25	صناعي	النيجر	$5,000,000,00
11	64	خدمي	.....	$13,350,000,00
12	1	سياحي	.....	$ 250,000,00
13	5	زراعي	.....	$487,000,00
14	1	خدمي	بوركينافاسو	$ 250,000,00
15	25	صناعي	.....	$4,993,000,00
16	3	زراعي	.....	$ 600,000,00
17	4	صناعي	زيمبابوي	$ 800,000,00
18	1	زراعي	موزنبيق	$ 250,000,00
19	2	.....	التوجو	$ 400,000,00
20	1	خدمي	بوركينافاسو	$ 250,000,00
المجموع	298 فرد	63 مشاريع	إجمالي القيمة	$68,980,700,00

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية , وثائق جهاز الاستثمار الشعبي 2000 - 2004 , (طرابلس : أمانة اللجنة الشعبية للوحدة الأفريقية).

الملحق رقم 5 :

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للسنوات(2005-2009م)

القيمة بالألف دينار

القطاعات الاقتصادية	2005	2006	*2007	*2008	*2009
الزراعة و الغابات و صيد الأسماك	1,447,501	1,643,065	1,905,266	2,247,873	2,382,700
استخراج النفط الخام و الغاز الطبيعي	44,041,710	53,867,779	62,282,573	81,149,831	47,087,053
التعدين و المحاجر الأخرى	79,819	85,526	114,462	127,524	144,102
الصناعات التحويلية	3,124,762	3,602,607	4,032,145	4,888,771	5,447,633
الكهرباء و الغاز و المياه	876,627	972,736	1,019,121	1,204,527	1,334,615
الانشاءات	2,683,455	3,129,329	4,198,420	5,994,504	7,577,498
تجارة الجملة و التجزئة	2,520,204	2,724,836	3,225,002	3,761,642	4,092,667
الفنادق و المطاعم	137,288	138,514	171,309	187,883	205,356
النقل و التخزين و المواصلات	2,412,627	2,724,239	3,299,526	3,884,202	41,258,227
الوساطة المالية	717,056	816,472	980,761	1,081,289	1,181,849
الانشطة العقارية و الايجارية	4,324,210	4,643,535	5218,852	5,723,776	6,154,776
الادارة العامة و الدفاع و الضمان الاجتماعي	4,481,937	4,935,140	6,507,345	6,670,679	6,870,800
التعليم **	74,622	84,892	98,949	122,445	133,844
الصحة و العمل الاجتماعي**	113,507	132,376	153,716	155,484	164,698
انشطة الخدمات المجتمعية و الشخصية الاخرى	53,289	61,870	69,424	82,270	91,026
مجموع الانشطة	67,088,614	79,562,915	93,276,870	117,282,700	86,994,443
ناقصا الخدمات المالية الغير مباشرة	470,027	532,993	583,295	643,083	705,512
=الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الاساسية يوزع بين	66,618,587	79,029,921	92,693,574	116,639,617	86,288,931
1) استخراج النفط و الغاز الطبيعي	44,041,710	53,867,779	62,282,573	81,149,831	47,087,053
2)الأنشطة الاقتصادية غير النفطية	22,576,877	25,162,143	30,411,001	35,489,785	39,201,878

المصدر : وزارة التخطيط
مصلحة الاحصاء و التعداد
*بيانات فعلية / تقديرية
** تمثيل القطاع الاهلي فقط في حين تظهر خدمات التعليم و الصحة المقدمة من القطاع العام ضمن نشاط الادارة العانة و الدفاع

الملحق رقم 6 :

إعلان سرت

FOURTH EXTRAORDINARY SESSION OF THE ASSEMBLY OF HEADS OF STATE AND GOVERNMENT 9-8 September 1999 Sirte ,Libya SIRTE DECLARATION

We, the Heads of state and Government of the Organization of African Unity (O A U), met at the fourth Extraordinary Session of our Assembly in Sirte, in the Great Socialist People's Libya Arab Jamahiriya, from 8 to 9 September 1999, at the invitation of the Leader of the Al-Fatah Revolution, Colonel Muammar Ghaddafi , and as agreed upon during the Thirty-fifth Ordinary Session of our Summit in Algiers, Algeria from 12 to 14 July 1999 .

We deliberated extensively on the ways and means of strengthening our continental Organization to make it more effective so as to keep pace with the political, economic and social developments taking place within and outside our continent .

In this endeavor, we were inspired by the ideals which guided the Founding Fathers of our Organization and generations of Pan-Africanists in their resolve to forge unity, solidarity and cohesion , as well as cooperation, between African peoples and among African States .

We recall the heroic struggles waged by our peoples and our countries during the last century of this millennium for political independence, human dignity, and economic emancipation. We take pride in the achievements made to promote and consolidate African Unit and we salute the heroism and the sacrifices of our peoples , particularly during the liberation struggles .

As we prepare to enter the twenty-first century, and cognizant of the challenges that will confront our continent and peoples, we emphasize the imperative need and a high sense of urgency to rekindle the aspirations of our peoples for stronger unity, solidarity and cohesion in a larger community of peoples transcending cultural, ideological, ethnic,and national differences.

In order to cope with these challenges and to effectively address the new social, political, and economic realities in Africa and in the world, we are determined to fulfill our peoplres' aspirations for greater unity in conformity with the objectives of the OAU Charter and the Treaty Establishing the African Economic Community (the Abuja Treaty).It is also our conviction that our continental Organization needs to be revitalized in order to be relevant to the needs of our peoples and responsive to the demands of the prevailing circumstances. We are also determined to eliminate the scourge of conflicts which constitutes a major impediment to the implementation of our development and integration agenda .

In our deliberations, we have been inspired by the important proposals submitted by Colonel Muammar Ghaddafi, Leader of the Great Al-Fatah Libyan Revolution, and particularly, by his vision for a strong and united Africa, capable of meeting global challenges and shouldering its responsibility to harness the human and natural resources of the continent in order to improve the living conditions of its peoples .

Having discussed frankly and extensively on how to proceed with the strengthening of the unity of our continent and its peoples, in the light of those proposals, and bearing in mind the current situation on the continent , we DECIDED TO :

() Establish an African Union, in conformity with the ultimate objectives of the Charter of our continental Organization and the provisions of the treaty Establishing the African Economic Community.

() Accelerate the process of implementing the treaty Establishing the African Economic Community, in particular :

() Shorten the implementation periods of the Abuja Treaty,

() Ensure the speedy establishment of all the institutions provided for in the Abuja Treaty, such as the African Central Bank, the African Monetary Union, the African Court of justice and, in particular, the pan-African Parliament. We aim to establish that parliament by the year 2000 to provide a common platform for our peoples and their grass root organizations to be more involved in discussions and decision-making on the problems and challenges facing our continent .

() Strengthening and consolidating the regional Economic Communities as the pillars for achieving the objectives of the African Economic Community and realizing the envisaged Union.

() Mandate the Council of Ministers to take the necessary measures to ensure the implementation of the above decisions

and, in particular, to prepare the constitutive legal text of the Union, taking into account the Charter of the OAU and the Treaty Establishing the African Economic Community. Member States should encourage the participation of Parliamentarians in that process. The Council should submit its report to the Thirty-sixth Ordinary Session of our Assembly for appropriate action Member States should work towards finalizing the process of ratification, where appropriate, by December 2000, in order for a constitutive Act to be solemnly adopted in the year 2001, at an Extra-Ordinary Summit, to be convened in Sirte.

()Mandate our Current Chairman, President Abdelaziz Bouteflika of Algeria, and President Thabo Mbeki of South Africa, to engage African creditors on our behalf on the issue of Africa's external indebtedness, with a view to securing the total cancellation of Africa's debt, as a matter of urgency. They are to coordinate their efforts with the OAU Contact Group on Africa's External Debt.

() Convene an African Ministerial Conference on Security, Stability, Development and Cooperation in the Continent, as soon as possible.

() Request the Secretary-General of our Organization, as a matter of priority, to take all appropriate measures to follow-up the implementation of these decisions.

Done at Sirte,

Reat socialist People's Libyan Arab Jamahiriya

Eptember 9, 1999 (9 . 9 . 99)

قـــائـــمـــة المـراجـع

أولا ـ باللغة العربية

المؤتمرات و الندوات

ـ العرب و إفريقيا , بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي 1984
ـ وقع اتفاق طرابلس في 2002/1/7 .
ـ مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات بمنظمة الوحدة الإفريقية , وثيقة إعلان سرت , الدورة غير العادية , 8 ـ 9 سبتمبر 1999 .
ـ مقررات قمة سرت في ملحق رقم 4 , القاهرة , الهيئة العامة للاستعلامات , سلسلة دراسات دولية معاصرة , عدد 160 , سبتمبر 1999.
ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية , المؤتمر العام للمؤتمرات المهنية النقابية للمنتجين التثقيف العام , (طرابلس : المعهد العالي التثقيف المنتجين , الكتاب 19 , بدون تاريخ).

التقارير

ـ التقرير الاستراتيجي العربي 2002 ـ 2003 , القاهرة , الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2003.
ـ التقرير الاستراتيجي العربي 2003 ـ 2004 , القاهرة , الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2004.
ـ التقرير الاستراتيجي العربي 2006 ـ 2007 , القاهرة , الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2007.
ـ التقرير الاستراتيجي العربي 2007 ـ 2008 , القاهرة , الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2008.
ـ التقرير الاستراتيجي السنوي للعام 2006 , مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا .
ـ حسن ابو طالب (محرر) , التقرير الاستراتيجي العربي 2001 , القاهرة , مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام , 2002 .
ـحسين معلوم (محرر) , التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002 , (طرابلس : معهد الإنماء العربي , 2003)
ـ السيد ياسين (محرر) , التقرير الاستراتيجي العربي 1993 , القاهرة , مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام , 1994 .
ـ عبد الفتاح الجبالي (محرر) , التقرير الاستراتيجي العربي 2007 ـ 2008 , القاهرة , مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام , 2008 .

ـ مصرف ليبيا المركزي ,التقرير السنوي التاسع و الثلاثون , طرابلس : مصرف ليبيا المركزي , 1995 .
ـ مصرف ليبيا المركزي ,التقرير السنوي السادس و الأربعون , طرابلس : مصرف ليبيا المركزي ,2002 .
ـ مصرف ليبيا المركزي ,التقرير السنوي السابع و الأربعون , طرابلس : مصرف ليبيا المركزي , 2003 .
ـ محمود أبو العينين (محرر), التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001 -2002 , القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية .

خطابات وثائق

ـ خطاب العقيد معمر القذافي في العيد الأول للثورة الليبية سبتمبر 1970 , في الفاتح ميلاد ثورة حقيقية , طرابلس : المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر , ط1 , 1985 .
ـ نص خطاب الأخ قائد الثورة سبها 31 أغسطس 2002 , ملحق مجلة المؤتمر, سبتمبر 2002 .
ـ خطاب العقيد معمر القذافي , ثورة الفاتح و إفريقيا , طرابلس : المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر , 1985 .
ـ خطاب العقيد معمر القذافي في الذكرى 35 لمعركة القرضابية , 2000/04/28.
-جهاز أفريقيا للمشروعات , وثائق الإدارة العامة للمشروعات , (طرابلس , الإدارة العامة لجهاز أفريقيا للمشروعات في الدول الأفريقية 2002) .

الكتب

ـ السيد عوض عثمان , التدخل الأمريكي الفرنسي في شمال ووسط إفريقيا مع إشارة خاصة لحالة كل من ليبيا و تشاد , بيروت , معهد الإنماء العربي 1989
ـ أحمد يوسف أحمد , محمد زبارة , مقدمة في العلاقات الدولية , القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية , 1972 .
ـ أحمد إبراهيم الجبير, العلاقات العربية الإفريقية , طرابلس : منشورات الجامعة المفتوحة, 1992.
ـ أحمد إبراهيم محمود , الحروب الأهلية في إفريقيا , القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية , 2001 .
ـ أمين هويدى و آخرون ، لا للتهديدات الأمريكية و الصهيونية للجماهيرية , القاهرة : القيادة الشعبية الإسلامية العالمية 1996 .
ـ أمين أسير , مسيرة الوحدة الإفريقية , بيروت , دار الكلمة , ط2 , 1983 .

ـ جمال حمدان , دراسة في الجغرافيا السياسية للجمهورية العربية الليبية , القاهرة : عالم الكتب 1973.
ـ امارتيا صن , ترجمة شوقي جلال , التنمية حرية , (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب , ط 1 , 2010) .
ـ ديفيد فرانسيس , مكانة الأمن في إفريقيا " السلم و النزاع " , ترجمة عبد الوهاب علوب , القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب , ط1 , 2010 .
ـ هاني إلياس خضر الحديثي , دور العامل القيادي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي , بغداد : الجامعة المستنصرية ,1987 .
ـ هنري حبيب , ترجمة شاكر إبراهيم , ليبيا بين الماضي و الحاضر , طرابلس , المنشاة الشعبية للنشر و التوزيع ,1981 .
ـ زائد عبد الله مصباح , السياسة الخارجية , طرابلس : دار نشر تالة , ط2 , 1999 .
ـ حليم بركات , المجتمع العربي في القرن العشرين : بحث في تغير الأحوال و العلاقات , بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية , ط1 , 2000.
ـ حمدي عبد الرحمن ، إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة أي مستقبل ؟ القاهرة , مكتبة مدبولي ,ط1, 2007 .
ـ كمال حماد , النزاعات الدولية " دراسة قانونية دولية في علم النزاعات " , لبنان الدار الوطنية للدراسات و النشر و التوزيع ش م م ,ط1 ,1998 .
ـ مجموعة من الأساتذة , ليبيا الثورة في 30 عاما 1969 ـ 1999 : التحولات السياسية و الإقتصادية والاجتماعية , مصراتة الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان , 1999 .
ـ محمد محمد فايق , عبد الناصر و الثورة الإفريقية , القاهرة ,دار المستقبل العربي , 1982 .
ـ محمد مهدي عاشور , التعددية الأثنية " إدارة الصراعات و إستراتيجية التسوية " الأردن , المركز العلمي للدراسات السياسية , ط1 , 2002 .
ـ محمد المبروك , تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية 1952ـ 1977 , طرابلس : دار الكتب الوطنية , 1999.
ـ ـــــــــــ , الصناعة في الجماهيرية دراسة في الجغرافيا , سرت : منشورات الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان , ط1 , 1995 .
ـ محمد السيد سليم , تحليل السياسة الخارجية , القاهرة : مكتبة النهضة المصرية , ط2 , 1998 .
ـ محمد علي العويني ,العلاقات الدولية المعاصرة :النظرية التطبيق ,القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ,ط1 , 1972 .
ـ معمر القذافي ، الكتاب الأخضر , طرابلس , المركز لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ,ط24 , 1988 .

-محمد عمر بشير , دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الإفريقية في العرب و إفريقيا " بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي , (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي , 1984)
ـ مجموعة باحثين , منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر , (طرابلس , وزارة الإعلام , سبتمبر , 1981)
ـ نيفين مسعد (تحرير) , التحولات الديمقراطية في الوطن العربي , أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة , القاهرة 29 سبتمبر- 1 أكتوبر 1990 .
ـ سيف الإسلام القذافي , ليبيا و القرن الواحد و العشرون , بيروت , دار المهى للثقافة و الاداب , سبتمبر 2002
ـ سامي حكيم , حقيقة ليبيا , القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية , 1970.
ـ عبد الرحمن شلقم ,السياسة الخارجية الليبية و المتغيرات الليبية و الإقليمية , طرابلس , المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر , المحاضرة الأول في الموسم الثقافي لشهر رمضان 2007
ـ عبد السلام الحشاني ولطيف كزار,الجماهيرية العظمي : دراسة في قوة الدولة , طرابلس : المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر , ط1 , 2005 .
ـ علي الدين هلال و بهجت قرني , ترجمة جابر سعيد عوض , السياسات الخارجية للدول العربية , القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية , جامعة القاهرة , 2002.
ـ عبد المجيد خليفة الكوت , السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة , القاهرة : دار النهضة العربية , 2003.
ـ عبد الله الأشعل , الاتحاد الإفريقي : دراسة في المنظمات الإقليمية الإفريقية , القاهرة : مؤسسة الطويجى , 2004 .
ـ عمر سمير , شمس التجديد تشرق من ليبيا , طرابلس , القيادة الشعبية الإسلامية العالمية , 1995 .
ـ فرنادو لاتوري فيلز , ترجمة محمد جمعة البلعزي , الصقر الوحيد , طرابلس , المركز لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر , 1986 .
ـ فتحي أبو عيانة , دراسات في الجغرافيا السياسية , القاهرة : دار النهضة العربية, 1983.
ـ نانا بوكو , مكانة الأمن في إفريقيا " السلم و النزاع " , ديفيد ج فرانسيس , ترجمة عبد الوهاب علوب , (القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , ط 1 , 2010)
ـ صبحي قنوص و آخرون , ليبيا الثورة في 25 عاما 1969- 1994 : التحولات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية , مصراتة : الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان , ط2 , 1994 .

ـ شوقي عطا الله الجمل و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم , تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر, الرياض , دار الزهراء , ط2 ,2002 .

الرسائل

ـ أمال إبراهيم صالح نجم , دور العوامل الخارجية في تكوين الدولة الوطنية في ليبيا (1911 ـ 1951) , رسالة ماجستير , كلية الاقتصاد و العلوم السياسية , جامعة قار يونس , 2004 .
ـ جلال عبد الله معرض , علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية :دراسة حالة العربية , رسالة ماجستير , كلية الاقتصاد و العلوم السياسة , جامعة القاهرة , 1985 .
ـ زائد عبد الله مصباح , تأثير العامل القيادي على السياسة الخارجية حالة تونس , رسالة ماجستير, بنغازي : جامعة قاريونس , قسم العلوم السياسية 1992 .
ـ محمد حمدي عاشور ، الحدود السياسية و السلام الإقليمية للدول الإفريقية , , رسالة ماجستير, معهد البحوث و الدراسات الإفريقية , القاهرة , يونيو 2004 .
-محمود مصطفي إبراهيم علي أيوب , قانون الفرص و النمو الإفريقي (اجوا) دراسة تحليلية مع تركيز على آثاره على الاقتصاديات الإفريقية , رسالة ماجستير, معهد البحوث و الدراسات الإفريقية , القاهرة , يونيو 2009 .
ـ سالمة عبد الله أشتيوي محمد , السياسة الخارجية الليبية تجاه السودان في الفترة من 1989 ـ 2004 ، رسالة دكتوراه , كلية الاقتصاد و العلوم السياسة , جامعة القاهرة , 2007 .
ـ عبد المجيد خليفة الكوت , السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة , رسالة ماجستير , معهد البحوث و الدراسات العربية , قسم العلوم السياسة ,القاهرة , 2001 .
ـ ـــــــ , السياسة الخارجية الليبية تجاه إنشاء منظمة الاتحاد الإفريقي 1998 ـ 2001 , رسالة دكتوراه , معهد البحوث و الدراسات العربية , قسم العلوم السياسة ,القاهرة , 2001 .
ـ خالد حنفي على محمود , السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية غير العربية منذ عام 1969 , رسالة ماجستير, معهد البحوث و الدراسات الإفريقية , القاهرة , يونيو 2004 .

الدوريات

ـ أحمد الصاوي , الأبعاد غير المعلنة للحملة الغربية ضد الجماهيرية ..السياسة الخارجية الليبية في إفريقيا نموذجا , مالطا , مجلة مستقبل العالم الإسلامي , مركز العالم الإسلامي, عدد 6 , ربيع 1992 .

ـ أميرة محمد عبد الحليم ، الوجه الجديد لسياسة الخارجية : محددات التحول و دوائر الحركة , المرقب الاستراتيجي , العدد الثالث مارس / يونيو 2010 .
ـ أحمد الرشيدي , عبد المالك عودة , تجمع الساحل و الصحراء , القاهرة , سلسلة دراسات المصرية الإفريقية , برنامج الدراسات المصرية الإفريقية ,كلية الاقتصاد و العلوم السياسية , رقم 1 أغسطس 2001 .
ـ أحمد إبراهيم محمود , أفريكم و تحولات السياسية العسكرية الأمريكية تجاه إفريقيا , القاهرة , الهيئة العامة للاستعلامات , مجلة أفاق افريقية , مج 8 , العدد 27 , شتاء 2008.
ـ امادو جبريل امادو , العلاقات العربية الإفريقية الواقع و التحديات و أفاق المستقبل , (القاهرة معهد البحوث و الدراسات الإفريقية , المسابقة البحثية , 2007)
ـ إبراهيم نصر الدين , إشكالية الدولة في إفريقيا , القاهرة , مركز البحوث الدراسات السياسية , سلسلة بحوث سياسية , العدد 130 .
ـ بدر حسن شافعي , سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينات , القاهرة , السياسة الدولية , العدد 140 , ابريل 2000 .
ـ ـــــــ , القمة الفرنسية : محاولة للتقييم , القاهرة : مجلة السياسة الدولية , العدد 144 , ابريل 2001 .
ـ توفيق شومان , ليبيا و الاتجاه الإفريقي , لبنان : شؤون الأوسط , يناير 2000 .
ـ حمدي عبد الرحمن ، الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا "الأسباب و الأنماط و أفاق المستقبل " , القاهرة , مجلة قراءات إفريقية , العدد الأول , أكتوبر 2004 .
ـ ـــــــ, إدارة بوش و عسكرة السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا , القاهرة : مجلة السياسة الدولية , العدد 173 , يوليو 2008 .
ـ حورية مجاهد , الاتجاهات الإيديولوجية للوحدة الإفريقية , القاهرة , معهد البحوث الإفريقية , مجلة الدراسات الإفريقية , العدد 4 , سنة 1975 .
ـ محمد عبد المنصف , الامن الغ\ائي و التنمية افريقيا ، القاهرة :الهيئة العامة للاستعلامات , دورية افاق افريقية , العدد 21 , خريف 2006 .
ـ مجموعة من المؤلفين , التعاون العربي الإفريقي (الواقع الراهن و أفاق المستقبل) , مركز دراسات العالم الإسلامي ,سلسلة دراسات سياسية و إستراتيجية , 1998 .
ـ خالد حنفي , لماذا تخلت ليبيا عن برامج أسلحة الدمار الشامل , القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام , ملف الأهرام الاستراتيجي , السنة 10, العدد 109 , يناير 2004 .
ـ ـــــــ , السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية , القاهرة , السياسة الدولية, العدد 156 , السنة 40 , ابريل 2004 .
ـ ـــــــ , قمة أكرا : وعوائق الوحدة الإفريقية, القاهرة , السياسة الدولية, عدد أكتوبر 2007 .

ـ خليل العناني , العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا , أفاق افريقية المجلد الثاني , العدد السادس , صيف 2001 .
ـ مصرف ليبيا المركزي , تطور الإيرادات النفطية خلال عام 1970 - 1977 , طرابلس إدارة البحوث الإقتصادية و الإحصاء بمصرف ليبيا المركزي, النشرة الإقتصادية , المجلد 18 , العدد 4 , 5 , 6 ابريل 1998 .
ـ ـــــــــ , النشرة الاقتصادية, طرابلس إدارة البحوث الإقتصادية و الإحصاء بمصرف ليبيا المركزي, النشرة الإقتصادية , المجلد 18 , العدد 7 , 9 , سبتمبر 1985.
ـ ميلاد مفتاح الحراثي , قضايا التخطيط و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الليبية: الأسئلة ـ و الأجوبة الغائبة , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , المجلة العربية للعلوم السياسية , العدد 28 , خريف 2010 .
ـ محمد مرسي محمد مرسي , تجنيد الأطفال في الحروب و اثر مشاهد النزاعات المسلحة عليهم , الرياض ,مجلة الحرس الوطني , العدد 281 , 2005/10/1 .
ـ محمد علي حبش , إفريقيا – الحروب الأهلية و الصراعات استنزاف للقوى و الموارد , معلومات دولية , العدد 61 , صيف 1999 .
ـ محمد عاشور , قمة سرت الإفريقية الطارئة و مشروع الوحدة الإفريقية أفاق الفكرة و قيودها , القاهرة , مجلة أمتي في العالم , مركز الحضارة للدراسات السياسية , العدد 2 , 1999 .
ـ عادل الجوجري , ليبيا و مصر من الصدام الكامل إلى الوفاق المحسوب ,لندن , هيئة الإذاعة البريطانية , المشاهد السياسي , السنة الخامسة , العدد 170 , يونيو 1999
ـ عيسي حمد الفارسي ,السكان و التنمية البشرية في الاقتصاد الليبي, مجلة البحوث الاقتصادية , بنغازي : مركز بحوث العلوم الاقتصادية , المجلد 15 , العدد 2 , ديسمبر 2004 .
ـ عمرو الشربيني , إفريقيا وجهود التنمية الاقتصادية , القاهرة : مجلة السياسة الدولية , العدد 127 , يناير 1998 .
ـ عبد المطلب عبد الحميد , إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي من نفطي إلى غير نفطي , مجلة البحوث و الدراسات العربية , العدد 22 يوليو 1994 .
ـ عبد الحميد الصنهاجي , التعاون الفرنسي ـ الإفريقي بين حيثيات التنظير و اكراهات التطبيق 1960 ـ 1990 , (القاهرة ,السياسة الدولية , العدد 155 , يناير 2004)
ـ رحاب عثمان , الاقتصاد السياسي للصراعات و الحروب الأهلية في القارة الإفريقية , القارة , مجلة أفاق افريقية , العدد 21 , خريف 2006 .
ـ رجاء إبراهيم سليم , النظام العالمي الجديد و انعكاساته على إفريقيا ,القاهرة : مجلة السياسة الدولية , العدد 107 ,يناير 1992 .

ـ رحيم كاظم محمد , الدعم الليبي لحركات التحرر الإفريقية , طرابلس , المركز لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر , العدد8 , السنة 3 , ربيع 2002 .
ـ رانيا حسين , خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا , القاهرة , مجلة السياسة الدولية , عدد أكتوبر 2004 .
ـ ياسين العيوطي , إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة , القاهرة : مجلة السياسة الدولية , العدد 106 ,أكتوبر 1991 .
ـ شوقي الجمل , التعاون العربي ـ الإفريقي في المجالات الاقتصادية و انعكاساته على العلاقات العربية ـ الإفريقية , شؤون الشرق الأوسط , العدد 152.
ـ غسان عزي , القمة الأوروبية ـ الإفريقية : أوهام الشراكة الإستراتيجية , شئون الشرق الأوسط (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق , مايو 2000, العدد 95)

الصحف

ـ جريدة العربي الأسبوعي , 2009/07/11 , 2009/07/18 .
ـ جريدة العرب , الجمعة 20/ 4 / 2007
ـ صحيفة الشرق الأوسط , 28 / 04 / 2004 , 13 - 27 / 02 / 2004
ـ صحيفة الحياة
1999/9/8, 2000/09/02 , 2003/03/03 , 2001/11/10, 06 /07 / 2000, 03/ 03 /2001
ـ جريدة الأهرام
1996/11/21 , 1999/11/06 , 2000/7/6 , 7/27/ 2000 , 2003/09/24 , 2003/09/26 ,6 / 11 / 2003
ـ جريدة الاهرام الدولي ، 1994/01/4 .
ـ صحيفة القدس العربي , 19 فبراير 2010 .
ـ صحيفة الوسط البحرينية , العدد 2085 , 2288 ,صادرة 11 /12 /2008 22 مايو 2008 .
ـ صحيفة الزحف الأخضر

مواقع الانترنت:

ـ السنوسي بسيكري , ليبيا و سياسة التراجع غير المشروط .
-http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/12/12-25 – 1.htm
ـ ـــــــــ , قراءة في تطور العلاقات الليبية الغربية السنة الرابعة , العدد 13 , 2005 .

- http://www.mafhoum.com/press7/232p5/htm .
ـ الطيب زين العابدين , العلاقات السودانية ـ الأمريكية في ظل سياسة إدارة أوباما, (مركز الجزيرة للدراسات , 1 نوفمبر 2009).
- http ://www. Aljazeera.net/ NR/exeres/CA227B54- CB39-48 93-88FA-5279EC7B3C57.htm
ـ بدر حسن شافعي , الساحل و الصحراء ..الحلم لا يزال بعيدا .
http://www.islamonlie.net/Arabic/politics/2002/03/article112.s html.
ـ حمدي عبد الرحمان ، جولة أولمرايت وأبعادها السياسية الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا ,23 أكتوبر 1999
-http://www.islamonlie.net/servlet/satellite?c=ArticleAC&page name=zone-Arabic-Nezs/NWAlayout&cid=110877901097
ـ حلمي شعراوي , التصعيد الأمريكي في القرن الإفريقي , في موقع سودانايل 31 ديسمبر 2009
http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=9216:2009-12-31-18-30-50&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid= 55
ـ محمد إسلام ، تاريخ الحرب الأهلية ....و كيفية الخروج منها ؟
-http://somaliasum.maktoobbog/1571.11/01/2008 .
ـ نص البيان الختامي لقمة الدورة الخامسة لتجمع الساحل و الصحراء في نيامي بالنيجر
-http://www.cen-sad.net/confheadsofstate.htm.
ـ عزو محمد عبد القادر ناجي , أثر العوامل الداخلية و الخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا , الحوار المتمدن , العدد 2376 ,2008/08/17 .
-http://etudiantdz.net/vb/t7119.htm.12/06/2009 .
ـ ـــــــــ ,المساعدات العربية للدول الإفريقية , الحوار المتمدن , العدد 2847 , 2009/12/3 .
-http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=193657
ـ عبد الله تركماني ، التنمية في إفريقيا :المعوقات و أفاق المستقل , الحوار المتمدن, العدد 2818 ـ 02 /2009/11 .
-http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=190298
ـ رنا الهدي بن فضل
http://www.voiceofafrica.com.ly/index.php?option=com_content&task=view&id=1596&Itemid=144

ـ خالد حنفي علي , أزمة لوكيربي ....التأثير الداخلي و الخارجي على ليبيا .
http://www.aljazeera.net/indepth/Lockerbie_cisis/2003/8/8-24 – 10.htm
- Lucy Jones" CAR :A classic African coup "
http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/Africa/286119.stm18/03/2003
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Wehda afri/sec01.doc_cvt.htm 12/10/2007
- http ://www . moqatel.com /openshare /Behoth /Monzmat3 /Wehda-afri / sec01.doc_cvt.htm
http://www.voiceofafrica.com.ly/index.php?option=com_content&task=view&id=53&Itemid=245
-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2274D3E9-6BFO-42EF-A910- B8C14ABF5063htm
-Ray Takeyh ,Has Gaddaafi Reformed ? -http://www. Washingt
onpost.com/ac/wpdn?pagename=&contenteId=A11936-2003Augl8&notFound=true.
- Daniel Voman ,Obama Administration Budget Request for African Operations and for Security Assistance Programs in Africa FY2010,may1.2009
-http://cocernedafricascholars.org/africansecurityresearch-proj ect/?p=18
- Sarah Wheaton ,Obama Plays Down Military Role in Yemen ,New York times , January 11,2010
http://www.nytimes.com/2010/01/11/world/middleeast/11prexy .htm1?sq=obama and Somalia&st=cse&scp=1&pagewant ed=print
- The summit History, http ://www.summit.asylee.com / history. cfm
http://www.alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=66236
- http://www.algathafi.org/
- http://www.algathafi.org/issue7 / issue-ar. html

ثانيا ـ اللغة الأجنبية :

- Ail Mohammad Shembesh ,The Analysis of Libya's foreign policy 1962 – 1973 : Astudy of the I mpacT of EwvironmeTal Leadership factors , (umpub lished ph .D. DisseraTion :Emory University , 1975).
- Asteris Huliaris ,Qatafi's Come Back:Libya and sub-Saharen Africa in the 1990 African Aaffais (Oxford Universty press, Vol 100Nº398 Jan ,2001)
- Anita Doncs, Mary Orisich and Suzanne Smith ,The military cost of securing energy, (Northampton ,National Priorities Project ,October 2008)
- Ali shembesh :" The Analysis of Libya's foreign policy1962– 1973 : Astudy of the 1 mpact of Ewvironmetal Leadership factors"(unpub lished ph .D.Disseration: University.1975)
-Civil War Underdevelopment , An Murshed , S . Mansoob , Conflict Nº4 ,2002 (London ,Sage,39 .Introduction Journal of Peace Ressarch ,vol Publication).
- Eric Edwin Otenyo ,presidents, Africa and democracy ,ph .d dissertation,(Miami university :the Graduat school ,2001)
- Earl Conteh- Morgan," Post Cold War Era West Africa" , in Karl P.M Magyar (ed) ,United States Interests and Policies in Africa (New York : St. Martin's press inc.2000)
- Howard H. lenter, Foreign Policy Analysis : Acompartive and (conceptual Approach, Columbus OH: Merrill ,1973),1974
- Halford Mackinder, Democratic ideals and Realites,(New york: Noton ,1962:First published in 1919.
- John K. Cooley, Libyan storm, (London: Sidgwick &Jackson Ltd ,1983
- Letitia Lawson, U.S. Africapolicy since the cold war ,strategic insights, (California, the center for contemporary conflict at the naval postgraduate school ,Vol VI ,Issuel,January2007.

- Lauren ploch: Africa command :U.S. strategic Interests and Role of the U.S. Military in Africa ,(Washington D.C, Congressional research service, May 1,2009)
- Micheal clough , " The United States and Africa :The Policy of Cynical Disengagement " Current History (Vol. 91, No.565, May 1992).
- Nichols J. Spykman , the Geography of peace (New York : Harcourt , Brace.Jovanovich,1944.
- peter J. Schroeder ," Cold War to Cold Peace :Explaining U.S–French Competition in Francophone Africa" Political Science Quarterly(New York :The Academy of political Science ,Vol.115,No.3, 2000)
- Raymond w.Copson, Africa Backgrounder :Histoty.US. Policy principal congressional Actions,(Washington D.C,Congressional research service, January 5,2001)
-Robert G. Kaufman, In Defense of the Bush Doctrine, (Kentucky ,The University Press of Kentucky, 2007)
- Resources and Civil Conflict ,Evidence from Case (Ross, Michael :Natural 2)Wars and Past Conflict Transitions, Studies ,Paper Presented at Workshop at on Civil , May 2001.
-Resources and Civil Gates, The Geography of Civil War, Journal of cott & Buhaug , Halvard Peace Research,vol39 ,Nº4 2002.
- Ronald Marchal , "French and Africa :The Emergence of Essential Reforms?" International Affairs (London ,the Royal Institute of International Affairs , Vol.74, No.2 , April 1998)
- Sandra T. Barnes ,Global Flows, Terror, Oil, and Strategic Philanthropy African Studies Review,(Amherst MA: University of Massachusetts Department of Anthropology,Vol48 Nº1 April 2005)
-See;The New Partnership for Africa's Development (NEPAD) , Abuja 2001

- Shlomo Gazit ,(ed) The Middle East Military Balance,1990-1991 (Taffee Center for Strategic, Studies ,Tel Aviv :(Tel Aviv University, 1992).
- The military Balance1998/99 .(London :O X ford pressfor the International .Institute for .strategic studies 1999).
- United Nations, The conflict and the promotion of durable and sustainable development in Africa ,Report of the Secretary-General,1997
- W.b fisher , physical and Social geography for Libya,Africa Sahara 1995 (London :Europe publications, 1995).
- Xavier Renou , "A Major Obstacle to African Unity : The New Franco-American Cold War on The Continent", in Eddy Maloka (ed) Aunitstates of African (Pretoria :Africa Institute of South Africa , 2001).

الفهـــــرس

المقـــــدمــة	**1**
الفصل الأول : الرؤى الليبية اتجاه إفريقيا .	**7**
المبحث الأول : محددات الرؤى الليبية اتجاه إفريقيا	**9**
المطلب الأول : محددات الداخلية	**9**
الفرع الأول : المحددات الجغرافية و السكانية	**10**
الفرع الثاني : المحددات العسكرية	**15**
الفرع الثالث : المحددات الاقتصادية	**17**
المطلب الثاني : المحددات الخارجية	**23**
الفرع الأول : المحددات الإقليمية	**24**
الفرع الثاني : المحددات الدولية	**26**
المبحث الثاني : السياسة الخارجية لثورة الفاتح اتجاه إفريقيا	**28**
المطلب الأول : مداخل السياسة الليبية تجاه الدول الإفريقية	**28**
الفرع الأول : المدخل القومي العربي	**29**
الفرع الثاني : المدخل الإسلامي	**30**
الفرع الثالث : المدخل الإفريقي	**32**
المطلب الثاني : التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية	**33**
الفرع الأول : أسباب التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية	**33**
الفرع الثاني : أهداف و أدوات السياسة الخارجية الليبية	**35**
الفرع الثالث : العقائد السياسية للقيادة الليبية	**41**
الفصل الثاني : مواقف الليبية من قضايا القارة الإفريقية	**46**
المبحث الأول : موقف ليبيا من النزاعات المسلحة في أفريقيا .	**48**
المطلب الأول : طبيعة النزاعات المسلحة في إفريقيا	**48**

الفرع الأول : أسباب النزاعات في القارة الإفريقية **50**

الفرع الثاني : أنواع النزاعات في القارة الأفريقية **54**

الفرع الثالث : تداعيات النزاعات الأفريقية **56**

المطلب الثاني : الدور الليبي في تسوية النزاعات المسلحة في أفريقيا . **59**

الفرع الأول : الجهود الليبية لتسوية النزاعات الأفريقية. **60**

الفرع الثاني : أهداف الدور الليبي في تسوية النزاعات في أفريقيا . **63**

الفرع الثالث : سمات الدور الليبي . **63**

المبحث الثاني : الدور الليبي و قضية الوحدة الأفريقية . **65**

المطلب الأول : مشروعات الوحدة في أفريقيا و تطورها. **65**

الفرع الأول : منظمة الوحدة الأفريقية . **67**

الفرع الثاني : الاتحاد الأفريقي . **69**

المطلب الثاني : الدور الليبي ودعم المشروعات الوحدوية في أفريقيا **71**

الفرع الأول : المبادرة الليبية لتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى إتحاد إفريقي **72**

الفرع الثاني : الجهود الليبية لدعم المبادرة . **75**

المبحث الثالث : ليبيا و قضايا التنمية في أفريقيا. **78**

المطلب الأول : طبيعة أزمات التنمية الاقتصادية في أفريقيا **78**

الفرع الأول : أسباب و مظاهر التخلف الاقتصادي في أفريقيا **79**

الفرع الثاني : جهود التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية **85**

المطلب الثاني : الدور الليبي في تخفيف أزمات التنمية الاقتصادية في أفريقيا **90**

الفرع الأول : مظاهر الدعم الليبي للاقتصاديات الأفريقي **91**

الفرع الثاني : الدور الليبي في إطار تجمع الساحل و الصحراء **94**

الفصل الثالث : سياسة القوى الغربية الكبرى في أفريقيا و انعكاساتها على الدور ليبيا . **99**

المبحث الأول : التنافس الأمريكي ـ الفرنسي في أفريقيا . **101**

المطلب الأول : الإستراتيجية الأمريكية في أفريقيا . **101**

الفرع الأول : الإستراتيجية قبل أحداث 11 سبتمبر . **102**

الفرع الثاني : الإستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر . **105**

المطلب الثاني : الإستراتيجية الفرنسية في أفريقيا . **108**

المطلب الثالث : مظاهر التنافس الأمريكي الفرنسي **109**

المبحث الثاني : السياسة الليبية تجاه القوى الغربية في أفريقيا . **113**

المطلب الأول : التحولات السياسية الخارجية الليبية. **113**

الفرع الأول : دوافع التحول . **114**

الفرع الثاني : مظاهر التحول . **115**

المطلب الثاني : تطور العلاقات الليبية الغربية . **116**

الفرع الأول : العلاقة الليبية الأوروبية **117**

الفرع الثاني : العلاقة الليبية الأمريكية **119**

المطلب الثالث : موقف ليبيا من دور القوى الغربية في أفريقيا . **120**

خاتمة **125**

الملاحق **129**

الملحق 1 : تطور احتياطي النفط و الغاز الطبيعي و تطور إنتاج النفط و الغاز الطبيعي **130**

الملحق 2 : درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج **132**

الملحق 3 : إعلان طرابلس بشأن إنهاء النزاعات في أفريقيا **133**

الملحق 4 : القروض الممنوحة للمستثمرين الأفراد من قبل جهاز تنمية و ضمان الاستثمار **138**

الملحق 5 : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية 2005 - 2009 **139**

الملحق 6 : إعلان سرت **140**

قائمة المراجع **143**

فهرس **150**